

هذا كتاب

﴿ فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث ﴾

في احكام ايرث الوارث للعلامة الفاضل والحجة الكامل

زينة البلاد الحضرمية وفخر ديارها ووضفوة السلالة

العلوية ومعلی منارها مولانا السيد الجليل ابي بكر بن

عبد الرحمن بن محمد بن الشيخ شهاب الدين

العلوي الحسيني الشافعي كان الله له

وابقاء ذخيرة للانام على تطاول

السنين والاعوام

آمين

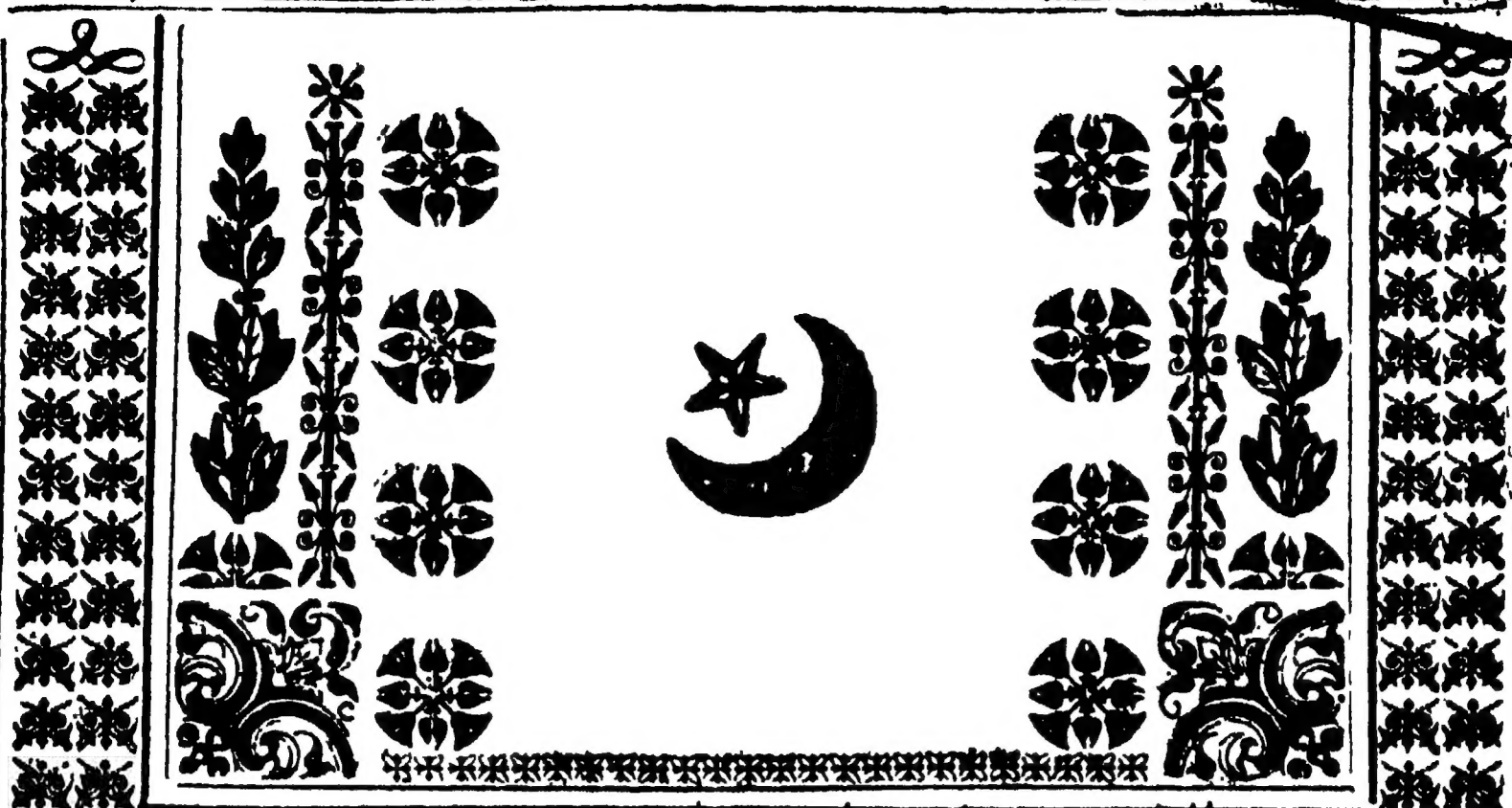


الطبعة الاولى

مطبعة مجاس دائرة المعارف النظامية الكائنة بمجروسة

حيدر اباد الدكن همها الله الى اقصى الزمن

سنة (١٣١٢) هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرع لعباده فرائض الدين والاحكام وجعل العلماء ورثة
 لانياته الكرام عليهم السلام ويسر لهم اسباب التوصل الى ما قدر لهم
 من الفروض في كتابه وصرف عنهم الموانع القاطعة عن المساهمة بانصباهم
 في شرف العلم وثوابه وزحزح عنهم حجاب النقص والحرمان الناتج عن
 التعصبات الذميمة وازلفهم من حصن طوابع الجدود ما ارشدهم به الى
 المواخاة بقلوب سلمية ولم يكدر صفو اشتراكهم في نسب تصحيح
 الاصول الراسخة وجعل انوار علومهم لما عال من ظلمات الجهالة ناسفة
 والصلاة والسلام على الموضح من المشكلات ما فقد يانه والمفرق في
 بحار الهلكة من حمله على التكذيب برسالة اشهره وطفياه سيدنا ومولانا
 ابي القاسم الخبار من الخبار وصفوة الصفوة من بني مضر بن نزار
 وعلى اله الطيبين الطاهرين واصحابه والتابعين اجمعين امامنا محمد فان مما جل

من العلوم مقداره * وعلا في قنة الفضل بصريح النص مناره * علم الفرائض
الذي هو جوهر الفقه كما قيل ونصف العلم بوضح الدليل * وكيف لا وقد نولت
العناية الربانية بالكلام القديم بيان احكامه وتقسيمه * وحرص سبدا الاولين
والاخرين فيما روى عنه على تعلمه وتعليمه * فياله من فضل الكتاب والسنة
دليله * وناهيك بهامن ينة شهيداهالذ ورسوله * ولهذاتسابق جيادهم العلماء
في مضمار تحقيق مصادره وموارده * وتبارت اقلام اولي التاليف في تقييد
اوابده وشوارده * فمن موجز اقتصر على ضبط مهمات الفن وعيون مسائله *
ومن باسط اطلق عنان اليراع في تحرير مقاصده ووسائله * وان من اتقن
مختصرات هذا العلم ترتيبا ووضعا واعظمها للمبتدين افادة ونفعا * كتاب
تقرير المباحث * في احكام ارث الوارث * الشيخنا خاتمة المعقنين في جميع العلوم
والبرز في مبادى التدقيق في المنطوق والمفهوم * ذي التصانيف الفاتحة
اقفال ماللنفائس من المعاني * والتقارير الكاشفة نقاب الحفاء عن اوجه مخدرات
المعاني * الشيخ العلامة ابي عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن احمد باسودان *
الكندي نسابوا الحضرمي بلد او الشافعي مذهباه * والعلوى طريقة ومشرباه
* جعل الله روضة من رياض الجنة مضجعه ومهاده * واثابه على حسن صنيعه
الحسنى وزياده * وقد االح على جماعة من اقاربه الانجاب * ان اشرح بما يفتح
الله به مسائل ذلك الكتاب * ظننا منهم ان السراب ماء * وان المشيم غشاء *
فاخبرتهم ان سارى ظنهم قد استقمر * وان خلب السحاب لا يستمطر
فلم يغن عنى شرح حالى لديهم * وعاد اعتذارى في القضية اغراء
فاستخرت في هذا الامر من له الخبرة في جميع الامور * ونجاست على اسماهم

جريا على قاعدة المسور لا يسقط بالمسور * وخدمت ذلك المتن بشرح موضح
لما شمل عليه من الفوائد * متم لما نحاها المؤلف رحمه الله فيه من المقاصد * سلك
فيه طريقا وسطا بين طرفي البسط والاختصار * وتعرضت فيه لذكر مهم
الخلاف بين الائمة الاربعة الابرار * بمنطيا غارب الثبوت في النقل عن معتمدات
الكتب * متحررا حسب الامكان وضع الهناء مواضع النقب * فجاء بعون الله
وتيسيره كتابا يقر برويته الناظر * وينشرح بمطالعة صحائفه الخاطر * وليس
لي من ذلك الا الجمع والترتيب * وادراج المسائل تحت تراجم النبوي *
وسميته فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث * مبتهلا الى الله عز وجل ان
يعم به نفع الطالب * وان يجعله خالصا لوجه الكريم من الشوائب * وهذا
اول ما فتح به الوهاب * من شرح ذلك الكتاب قال المؤلف رحمه الله تعالى
❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖

الكلام على البسملة شائع ذائع ولكن لا بد من التبرك بنور من الكلام عليها
فنقول اولا ابدا المؤلف كتابه بالبسملة نطقا بدلالة قرينة المقام وان من
كتب شيئا تلفظ به غالبا وكتابة بدليل المشاهدة اقتداء بالكتاب العزيز في
ابتدائه بها في الترتيب التوقيفي لا في الانزال كما هو مقرر كسائر الكتب المنزلة
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وهي
باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة وعملا بنحو كل
امر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو ابترا واجزم او اقطع
روايات * فقوله في الحديث ذي بال اي حال يهتم به شرعا بان لا يكون
من سفاسف الامور ولا محرما ولا مكروها لذاتها وقوله فيه فهو ابترا الخ كل



الثلاثة من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه اداة التشبيه ووجه الشبه
للمبالغة * ووجه الشبه في الكل مطلق النقص لان الا بتر مقطوع الذنب
والاجذم من ذهب انامله من الجذام والا قطع مقطوع اليد ولا معارضة
لهذا الخبر بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الا لخبر
البسمة محمول على الابتداء الحقيقي وخبر الحمدلة محمول على الابتداء الاضافي
ولان شرط التعارض تساوي الحديثين وليس كذلك هنا لان حديث
البسمة اصح وبقى لدفع التعارض اوجه مذكورة في مواضعها ثم ان الباء
من البسمة ان جعلت زائدة فلا تحتاج الى متعلق كما هو ظاهر وان جعلت
اصلية فهي متعلقة بمحذوف وهو اما اسم او فعل وكل منها اما خاص او عام
فهذه اربعة اقسام وكل واحد من الاربعة اما مقدم او موخر فهي ثمانية والاولى
تقديره فعلا لان الاصل في العمل للافعال وخالصا لان كل شاع في شئ
يضم في نفسه ما جعل التسمية مبداء له وموخرآ لافادة الحصر ولتقديم الاسم
الكريم فيكون بسم الله الرحمن الرحيم اولف * وكونها للصاحبة على وجه التبرك
اولى منها للاستعانة لدخول الاستعانة على الآلة وجعل اسم الله تعالى
آلة مقصودا لغيره اساءة ادب * والاسم ما دل على المسمى لا ما قابل
الفعل والحرف في اصطلاح النحاة والكلمة والاداة في اصطلاح اهل المعقول
وهو مشتق من السمو بمعنى العلو ومن السمة وهي العلامة وهو عند المحققين
غير المسمى الا ان اريد به المدلول فهو عينه ولفظ الجلالة علم شخصي على
الذات فقط المعين بكونه واجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو الاسم
الا عظم عند الجمهور وازضافة الاسم اليه بيانية ان اريد به اللفظ وحقيقة على

معنى اللام ان ار يد به الذات الاقدس والرحمن والرحيم صفتان مشتقان
من رحم المتعدى بنيتا للمبالغة والرحمن ابلغ لاغلبية زيادة البناء على زيادة
المعنى والرحمة عطف وميل قلبى يقتضى التفضل والا حسان والمراد هنا
غايته وهو الاحسان لاستحالة الرحمة بالمعنى الوضعى فى حقه تعالى فالرحمن
والرحيم بمعنى المحسن او مرید الاحسان لكن الرحمن بمعنى المحسن بجلائل
النعم والرحيم بمعنى المحسن بدقائقها والجمع بينهما للاشعار بانه ينبغي ان تطلب
منه تعالى دقائق النعم كما تطلب منه جلائلها وتعتري البسمة الاحكام الخمسة
فالوجوب كالبسمة فى الصلاة عند الشافعية والندب كالبسمة فى الوضوء
والاكل * والاباحة كالبسمة للقيام والقعود كما مثله بعضهم * والكراهة
كالبسمة للمكروه لذاته كاكل البصل والنظر الى فرج الحليلة * والحرمة كالبسمة
للحرم لذاته كشرب الخمر ونحوه الحمد لله الباقي وما سواه فان الحمد لله
على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء باللسان على الجميل من نعمة او غيرها
فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجميل وقولهم باللسان تنصيص على
مورد الحمد ونوطة للفرق بينه وبين الحمد الاصطلاحي الآتى تعريفه ودفع
لاحتمال اطلاق الثناء على غير فعل اللسان مجازا وقولهم على الجميل مخرج
لثناء به لا على جميل صادر من المحمود كمدائح الشعراء للفسقة على شرب
الخمر وقتل النفس مثلالانه وان كان ثناء باللسان بقصد المعنى لكن لا على
الفعل المحمود فيهم وقولهم من نعمة او غيرها نصريح بمتعلق الحمد والا فالتعريف
انما هو لا فائدة تصور ما هية الحمد لا بيان عمومها ولا حاجة هنا الى تقييد الثناء
بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل فى الخير والشر لانه لا يستعمل فى الشر

الحمد لله
الباقي وما
سواه فان

الامشاكلة كما هو واضح ولا حاجة ايضا الى التقييد بكونه على جهة التعظيم احتراماً
من الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة اذا اعتبر قصد المعنى لا مجرد التلفظ به ولا حاجة
ايضا الى تقييد الجميل بالاختبارى لانه ليس بشرط في الحمد ايضا كما يدل
عليه قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً والحديث المأثور وابسته
مقاماً محموداً الذى وعده ولا يسوغ صرف معنى الحمد في الآية والحديث
عن الظاهر يجعله حمداً مجازياً من باب وصف الشئ بوصف صاحبه كالكتاب
الكريم والاسلوب الحكيم لان كلامه تعالى وكلام رسوله اصل في الاستناد
واخرى بالتمسك بهما من غيرهما والمثال المصنوع وهو قولهم مدحت اللؤلؤة
على صفائها ولا يقال حمدتها لا اعتبار له بازاء كلام الله وكلام رسوله فهو والمدح
متراد فان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالتمسك بالاختبارى يوجب اشكالا
في حمد الله لذاته وصفاته ذاته لانها ليست باختباره عندهم والا لازم حدوثها
لما عرف في موضعه ويحوج ايضاً الى تاويل في الحمد على الملكات النفسية
كالشجاعة والحلم ونحوها واصطلاحاً فاعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
سواء كان ذكره باللسان او اعترافاً او محبة بالجنان او عملاً وخدمة بالاركان
ويراد فيه الشكر اللغوي اما الشكر الاصطلاحي فهو صرف العبد لجميع ما انعم الله
به عليه فيما خلق لاجله وظاهر ان النسبة بين الحمد اللغوي وبين كل من الحمد
الاصطلاحي والشكر اللغوي هي العموم والخصوص الوجهي فتصادق الطرفين
متحقق في الثناء باللسان في مقابلة انعمة وتفاوتها متحقق في صدق الحمد اللغوي
وحده على الثناء بالعلم والشجاعة ونحوها وفي صدق الحمد الاصطلاحي والشكر
اللغوي وحدها على المحبة بالجنان والخدمة في مقابلة الاحسان اما النسبة بينهما

و بين الشكر الاصطلاحي فهما اعم منه مطلقا لصدقهما على جميع افرادهما ولا عكس
اما النسبة بينه وبين الحمد اللغوي فالباينة لعدم صدق كل من التعريفين على فرد
من افراد الاخر وماتهما فت عليه الفقهاء و تناقلوه من ان الشكر الاصطلاحي
اخص من الحمد اللغوي مطلقا غلط منشأه بتحقيق الحمد اللغوي بتحقيق الشكر
الاصطلاحي ولا عكس غير ان هذا التحقيق انما هو تحقيق الجزء بتحقيق الكل
وهو غير معتبر في النسب لا تحقق الكلي بتحقيق الجزئي المعتبر هنا والله اعلم
واللام في الحمد للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تكون جميع
الحامد مختصة به تعالى ويمكن ان تكون للعهد اشارة الى نحو الحمد
المضاعف المحبوب المرضي الذي ذكره صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله
اضعاف ما حمده جميع خلقه كما يحبه ويرضاه واختار اسمية الجملة وعدل
عن فعليتها ناسبا بالكتاب العزيز ولكونها محلاة بافادة الدلالة على الثبات
والدوام بالقرينة والفعلية عاطلة عن ذلك وقوله لله متعلق بمحذوف خبر
الحمد اي ان الحمد محكوم بشبوته لله تعالى فاللام للاختصاص او الملك
او الاستحقاق وتقدير المتعلق بمادة الثبوت شامل للاحتتمالات الثلاثة وخص
هذا الاسم بالذكرة اشارة الى انه تعالى مستحق للحمد بذاته فلهذا الميات بغيره
من اسمائه تعالى كالحالق والرازق مما يوههم ذكره اختصاص استحقاقه تعالى
للحمد بسبب وصف دون وصف * وقوله الباقي اي المستمر الوجود الى
ما لا نهاية له وهو من اسمائه تعالى وقوله وما سواه فان جملة حاله او مستانفة
اتي بهادفع المايوسوس به بعض المحدثين من وجود مشارك له سبحانه وتعالى
في البقاء تعالى الله عن ذلك لان وجود بقاءه سبحانه وتعالى ثابت بالبرهان

عقلا وبقاء ما سواه من جنة او نار او غيرهما لا يستحيل عدمه عقلا
وهذه الفقرة من كلام المؤلف ناظرة الى قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى
وجه ربك ذي الجلال والاكرام * وأثر المؤلف هذا الاسم الكريم بالذكر
هنا بعد لفظ الجلالة رعاية لبراعة الاستهلال بذكر ما يناسب هذا الفن
لان احكامه متعلقة بما بعد الموت الذي ماله فناء الاجساد قال المؤلف رحمه الله
* والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بد ين الحق الى الانس والجان *
انى بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الكتاب عملا بخبر من صلى
على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمى في ذلك الكتاب
واتى بالسلام معها امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما *
ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينها كره المتأخرون افراد احدهما عن الآخر
وقال المتقدمون انه خلاف الاولى والمشهور ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء
وحقيقة شرعية في الاركان المخصوصة ومجاز في الرحمة المقرونة بالتعظيم فتكون
صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الاخير والمراد منها زيادة التكريم
والاعظام اذ هذا غاية الرحمة والمراد منها وتكون صلاة الملائكة والانس
والجن عليه صلى الله عليه وسلم من الاول والجملة هنا خبرية لفظا انشائية
معنى ولو جعلت خبرية لفظا ومعنى لم يكن الخبر بها مصليا على ان بعضهم جوز
ذلك واحتج بما لا يمكن الاطالة بذكره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع
بصلاته تعالى كما ينتفع السيد بنجدمة عبده الا ان الادب ان يلاحظ المصلي
انتفاع نفسه بالصلاة كما يلاحظ العبد انتفاع نفسه بنجدمة سيده * واختار
التعبير بالصلاة وهي اسم مصدر وعدل عن الاصل وهو النصيلة لايهام الاصل

والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
المبعوث بد ين
الحق الى الانس
والجان

التصليية بمعنى التعذيب قال تعالى و تصليية جحيم * وعبر بالسلام ولم يعبر بالتسليم
مع انه لا ايها فيه ليناسب التعبير بالصلاة * والسلام حقيقة لغوية في الامان
ومنقول شرعى في التحية والمراد على الاول تامينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف
على امته لانه معصوم او على نفسه على ما قيل انه يحتمل نسيانه العصمة عند
اشتداد الكرب في المحشر وعلى الثاني مخاطبته بكلامه القديم خطابا بالاعلى
رفعة مقامه والاعتناء به كما يحبى بعضنا بعضا وقوله على سيدنا السيد من يفوق
قومه * وقيل هو من يحتاج اليه في الشدائد لدفع المكاره * وقيل هو الحليم
وقيل هو من يستوى ظاهره وباطنه والنبي صلى الله عليه وسلم متحل بقلائد جميع
هذه المعاني * واطلاق السيد عليه صلى الله وآله وسلم ماخوذ من قوله عليه
السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والتخصيص في الحديث يوم القيمة
لظهور السيادة هناك اتم ظهور * وقوله محمد بدل من سيدنا وهو علم منقول
من اسم مفعول المضعف سى به نبيا صلى الله عليه وآله وسلم بالهام من الله تعالى
لجده عبد المطلب * وخصه هنا بالذكور دون غيرهم من اسمائه عليه الصلاة
والسلام لكونه اشرفها واشهرها واكثرها استعمالا * ولان الله تعالى ذكره
في القرآن في سياق الامتداح * ولكونه مقرونا باسمه تعالى في كلمتي الشهادة
وقوله المبعوث بدین الحق ای المرسل به * والدين لغة ما يتدين اي يتعبد به
ولو باطلا كما يدل عليه قوله تعالى اكنم دينكم ولى دين وقوله تعالى ومن يتغم
غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه واصطلاحا ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه
من الاحكام فهو مقصور على الدين الحق و اضافته الى الحق بيانها قال عز
من قائل ان الدين عند الله الاسلام * وقوله الى الانس والجان متعلق

باسم المفعول وأل فيها للاستغراق والانس هم البشر والجان هم ارواح
مجردة * وقيل هم اجسام يغلب عليها عنصر النار والهوى وقيل نفوس بشرية
مفارقة ابدانها * وعلى كل فلهم عقول وفهم وهم مكلفون ونبينا صلى الله عليه وسلم
مرسل اليهم قال امام الحرمين في الارشاد وقد علمنا ضرورة انه صلى الله عليه
وسلم ادعى كونه مبعوثا الى الثقلين وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف
من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين * وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه صلى الله
عليه وسلم بعث الى الانس والجن وهذا ما فضل به على الانبياء وقال ابن حجر
ثبت التصريح بذلك في حديث * وكان النبي يبعث الى قومه ويبعث الى الانس
والجن اخرجهم البزار فان قيل يلزم من عموم البعثة الى جميع الانس والجن عموم
التبليغ وكيف يستقيم وهو لم يبلغ الا من اجتمع به اجيب بان المراد من التبليغ اللازم
للبعثة ما هو اهم من ان يكون مباشرا الى الواسطة والله اعلم * وعلى آله واصحابه
واولادهم وتابعيهم باحسان * اصل الال اهل ا واول بدلالة تصغيره على اهل
واويل وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر * فلا يقال آل الحجام فلان
مثلا * واختلف في المراد بال النبي عليه وعليهم السلام فعند الشافعية انهم مومنون
بنبي هاشم وبنو المطلب * ومعتمد المالكية والحنابلة انهم بنو هاشم فقط *
وخص الحنفية فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث
وقيل هم امته وقيل اتباعه وقيل من يؤتى اليه نسباً وهم الذين تحرم عليهم الصدقة
أو نسبة مهورية وهم العلماء المشرعون أو نسبة حقيقية وهم الاتقياء والاولياء *
ومن اجمع له النسب مع شيء مما مر فنور على نور والمناسب في مقام الدعاء تفسيره
بالعموم * والصلاة على آل تبعاً كما هي مطلوبة اتفاقاً * لقوله صلى الله عليه

وعلى آله واصحابه
واولاده وتابعيهم
باحسان

وآله وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله
 قال نقولون اللهم صل على محمد وتمسكون * بل قولوا اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد * وفي الصلاة عليهم استقلال خلاف بين أهل السنة
 * فقليل مكروهة وقيل خلاف الأولى وقيل ممنوعة * والراجح الثاني لكونها
 من شعار الأتباع * والأصحاب جمع صاحب أو جمع صحب بكسر الحاء
 أو جمع صحب بسكون الحاء اسم جمع والمستعمل في موضع مفرد لها الصحابي
 بالفتح نسبة إلى الصحابة * والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مؤمن به بيد نه في محل التعارف * ولو لحظة وإن كان غير مميز * سواء روى
 عنه شيئاً أم لا * والتقييد بالموت على الإسلام شرط له وأم الصحة لا لاصلها
 فمن ارتد ومات مرتداً كعبد الله بن خطل فليس بصحابي * وقوله وأولاده
 أولاد الرجل من ينتمى إليه سواء أدلى بذكر أو بانثى * وذكر المؤلف
 الأولاد مع أن أغلبهم داخل في الآل * ليشمل الصلاة والسلام من كان
 من أولاده عليه السلام * من غير الآل لأن النسبة بين كل من آله وأصحابه
 وأولاده عليه السلام العموم والخصوص الوجهى * لنحقق صدق الثلاثة
 في مثل الحسينين وانفراد الآل عن الأصحاب والأولاد في مثل الرشيد
 والمأمون * وانفراد الأصحاب عن الآل والأولاد في مثل الصديق والفاروق
 وانفراد الأولاد عن الآل والأصحاب * فبين أمه شريفة وهو من غير بني
 هاشم وبني المطلب * وهذه النسبة باعتبار تفسير الآل ببني هاشم والمطلب
 أو ببني هاشم فقط أو بمن خصهم الحنفية * أما إذا فسر بكل مؤمن فالنسبة
 بين الآل وبين كل من الصحابة والأولاد العموم والخصوص المطلق كما هو

ظاهر (لا يقال) لو خرج احد من اولاده عليه السلام عن الملة عصمهم الله
من ذلك لكان غير داخل تحت عموم الأهل الذين هم كل مو من فتكون
النسبة حينئذ العموم والخصوص الوجهي ايضا لانقول هذا فرض ممتنع
اذ من المستحيل شرعاً عند اهل التحقيق كفر احد من ذريته عليه السلام
وقد اطلقنا النقل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول * بفضل ابناء الرسول
* فاطلبه ان اردته * وقول المؤلف و تابعيهم باحسان * التابعون جمع تابع
* والمراد منه هنا التابعي وهو من اجتمع بالصحابي اجتماعاً متعارفاً وطول
الاجتماع ليس بشرط كما في الصحابي مع النبي على ما صححه ابن الصلاح
والنوى وهو المعتمد * ولا يشترط التمييز في التابعي ايضا عند ناس من الشافعية
* ويستأنس لافضلية التابعين على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام
وبعد خير القرون الذين يلونني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم * والباء في قوله باحسان
للملازمة او بمعنى في اي وعلى تابعيهم تبعية متلزمة بالاحسان * او تابعيهم
في الاحسان والمراد بالاحسان التقوى والايمان وهو الاولى ليشمل عصاة المؤمنين
ولما فرغ المؤلف من مسنون الابتداء والحمد والصلاة على النبي وآله
وصحبه شرع فيها هو المقصود من الكتاب فقال * وبعد * هذه كلمة يوقي بها
للانتقال من اسلوب الى اخر * وهي ظرف زمانى مبنى على الضم لحذف
المضاف اليه مع كون معناه منوياً * امامعية لفظه فيجوز نصبها على الظرفية
الا انه غير شهير * وقد اشتهر ان اصلها الثانى اما بعد وان الراو فيها نائية عن اما
بدليل لزوم الفاء في حيزها * وهذا هو المستحب اثبت انبائه عليه السلام
به في خطبه ومراسلاته وان الاصل الاصيل مهايكن من شئ بعد حذف

مقابل بعد واقعت امام قامة * ومعنى كونه اصلا لا ما ان التركيب حقه ان
 يكون هكذا ولم يوت به * لانه نطق به ثم حذف * لانه لم ينقل عن العرب
 الا تيان بذلك الاصل في خطبهم او مراسلاتهم * والخلاف مشهور في اول
 ناطق بها ف قيل ادم * وقيل يعقوب * وقيل داود * وهو الاقرب * وكانت
 له فصل الخطاب * وقيل كعب بن لوى * وقيل يعرب * وقيل سبحان بن
 وائل * وقيل قس بن ساعدة الا يادي * فهذه فوائد * الفاء واقعة في
 جواب الواو النابتة عن اما * او في جواب لما النابتة عنها الواو * وهذه فوائد
 مبتدأ وخبر * والمشار اليه هنا مسائل هذا الكتاب الموجودة في الذهن سواء
 اتقدمت الاشارة على جمعها او تاخرت * والفوائد جمع فائدة وهي لغة
 ما استفيد من علم او مال او جاه وعرف المصلحة المربطة على الفعل من حيث انها
 ثمرة او نتيجة والمراد بها هنا ما يستفاد من المعاني * وفي علم الفرائض * متعلق
 بمحذوف * وهو ما خبر بعد خبرا ويوصف * او حال من المشار اليه او خبر
 لمحذوف تقديره * وفي تعريف علم الفرائض سياقي قريبا في كلام المؤلف * قيدتها *
 اثبتتها بالكتابة الكيلانية والجملة حال صاحبها مفسر ضميرها وهو الفوائد
 والمعنى اشير اليها حالة اتمامي لتقييدها * وفي نافعة لمريد * الواو
 للاستئناف اولى منها الحال * وبالله التوفيق * اخر المسند اليه في هذه الجملة ليفيد
 بالقصر فيكون للمعنى ان التوفيق مقصور على الاتصاف بكونه بالله فهو من
 باب قصر الموصوف على الصفة لا العكس والتوفيق هو جعل فعل العبد موافقا
 لما هو خير في حقه قال المؤلف نعم الله به * باب * خبر مبتدأ محذوف تقديره
 هذا باب والباب لغة فرجة في الحائط يتوصل بها من داخل الى خارج ومن

فهذه فوائد
 في
 علم الفرائض
 قيدتها
 وهي نافعة
 لمريد
 وبالله
 التوفيق
 باب

خارج الى داخل واصطلاح اسم لجملة متميزة من الالفاظ الدالة على معاني
 مخصوصة تشتمل غالباً على فصول وفروع وتنايه وابحاث * وانما يثبت الكتب
 لانه ادعى لحسن الترتيب واسهل لاستخراج المسائل من مضانها * علم الفرائض
 هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من
 التركة * علم ان حقيقة علم الفرائض مركبة من جزئين احدهما فقه الموارث
 خرج به فقه غيرها كالصلاة والصوم * والجزء الثاني هو الجزء الموصل من
 علم الحساب الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة * خرج به اجزاء
 الحساب التي لا توصل بها الى ذلك كالارتماطقي ونحوه وفي تعبيرهم في
 التعريف بعلم الحساب الموصل ايها ان جميع علم الحساب جزء من علم
 الفرائض * وان قولهم الموصل انما هو لانه لا يخص بالجزء المخصوص
 فاذا ذكر هنا ولي والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها
 من السهام المقدرة فغلبت على التعصيب وصارت لقباً لهذا الفن هذا
 تعريف علم الفرائض * وموضوعه التركات والعدد * ووضع النبي عليه
 افضل الصلاة والسلام واسمه كما سبق علم الفرائض والموارث * واستمداده
 من الكتاب والسنة والاجماع * وحكمه الوجوب العيني او الكفائي
 ومسائله قضاياء التي تطلب نسب معمولاتها الى موضوعاتها كما ستراها ضمن
 الكتاب وفضلها انه جزيل كما حدث عليه النبي عليه السلام تعلموا وتعلموا وكما قيل فيه
 انه نصف العلم وجوهر الفقه * ونسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية
 والرياضية وفائده الاقتدار على تعيين السهام لذويها وغايتها اصال الحقوق
 الى ذويها * والتركة بمعنى التركة كالطلبة بمعنى المطلوبة * وما خلفه

علم الفرائض

هو فقه

الموارث

وعلم

الحساب

الموصل الى

معرفة ما

يخص كل

ذو حق

من التركة

والتركة

ما خلفه

الميت من مال ❖ ومنه دية توخذ من قاتليه لدخولها في ملكه تقديرًا
❖ او حق ❖ نخيار وشفعة وقصاص وحد قذف واختصاص كالعاج
والخمر المحترمة ونحوهما ❖ و❖ اكثر ما ❖ يتعلق بتركة الميت ❖ اعاد لفظ الميت
في موضع اضماره لنكتة زيادة التمكين عند السامع كما في قوله تعالى قل هو الله
احد الله الصمد ❖ ولم يقل هو الصمد لذلك ❖ خمسة حقوق ❖ لازائد
عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع ❖ مرتبة ❖ اى مقدم بعضها
على بعض ❖ قال الباجوري رحمه الله الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
واما ثابت بالموت ❖ والاول اما متعلق بالعين او متعلق بالذمة ❖ والثاني اما
للميت وهو مؤن التجهيز ❖ واما للغير وهو اما ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث
يكون له تسبب في ذلك وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق
انتهى ❖ اولها ❖ عندنا وعند الحنفية والمالكية ❖ الحق المتعلق بعين
التركة ❖ وانما قدم على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة لكن
تعلق الغرماء بعين مال المحجور عليه بالفلس لا يقتضى تقديم حقهم على مؤن
التجهيز بل مؤن التجهيز مقدمة ولما كانت صور تعلق الحق بالعين غير محصورة
فيما ذكره المؤلف اشار اليها بكاف التمثيل فقال ❖ كالزكاة ❖ اى عندنا
خلافا للحنفية والحنابلة فهم عندهم من جملة الديون المرسلة وصورته ان
تعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة وما ذكره السبكي
من انه لا حاجة لذكرها هنا لانه ان كان النصاب باقيا فالاصح ان تعلق الزكاة
بالنصاب تعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة اجاب عنه شيخ الاسلام بصحة
اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة مع القول بالاصح من ان تعلقها

الميت من مال
او حق
و
يتعلق بتركة
الميت
خمس حقوق
مرتبة
اولها
الحق المتعلق
بعين التركة
كالزكاة

تعلق شركة نظرا لجواز تادية الزكاة من محل آخر ذكره في شرح الترتيب * اما لو تلف
 المال الا قدر الزكاة فالعتمد ما استظهره الا ذرعي من انه لا يقدم المستحقون
 الا بحصة الزكاة فقط من الباقي ولو تلف جميعه تعلقت الزكاة بذمة الميت وصارت
 من الدين المرسله في الذمة وهي مؤخره عن مؤن التجهيز كما سيأتي * و * كارش
 * الجناية * المتعلق برقبة الجاني * وصورته ان يقتل العبد نفسا او يقطع طرفا خطأ
 او شبه عمد او عمد اعنى عنه مستحق القصاص على مال او لا قصاص فيه كقتله ولده
 او ا تلف مال انسان بغير تسليطه ثم مات السيد وارش الجناية متعلق برقبة العبد
 فالجني عليه مقدم في هذه المسائل بالاقل من قيمة العبد وارش الجناية * والرهن *
 اى المال المتعلق بعين المرهون من حيث الرهن * وصورته ان تكون التركة او بعضها
 مرهونة بدين على الميت فيقضى من المرهون دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر
 الحقوق * ولو جنى العبد المرهون قدم حق المجنى عليه لاختصاص تعلقه برقبة
 الجاني وتعلق حق المرتحن برقبته وبالذمة معها * والزكاة مقدمة عليها كما في شرح
 الجمعري * ومن الحق المتعلق بالعين ايضا سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على
 غيرها * ومنه ايضا حصة العامل في ربح القراض وصورته ان يفارض رجلا على مائة
 دينار مثلا ليتجر فيها والربح بينهما مناصفة مثلا وقبل قسمته مات رب المال فالعامل
 مقدم بحصة الربح * وبقي للتعلق بالعين افراد اخر مذكورة في المذاولات *
 وجميعها مقدمة على مؤن التجهيز خلافا للحناية فان مؤن التجهيز مقدمة عندهم
 على جميع الحقوق * وثانيها * اى الحقوق المتعلقة بالتركة * مؤن التجهيز * للميت
 * بالمعروف * اى نظر اليساره واعساره من خبر اسراف ولا تقير لا نظرا لجارى
 عادته في حياته من الاسراف او التقير * وقدمت على الديون المرسله في الذمة

لقوله صلى الله عليه وسلم في المهرم الذي مات حين وقصته ناقته كفنوه في ثوبيه
ولم يستفصل ❦ وترك الاستفصال في قولي وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم
في المقال ❦ واذا ثبت ذلك في الكفن ففي معناه سائر مؤن التجهيز ❦ ولانه اذا حُجِر
على الحي بفلس قدم بما يحتاج اليه على دين الغر ما فكذا الميت بل اولى لا نقطاع
سعيه بخلاف الحي ❦ ويستثنى عند نامة شر الشافعية وكذا عند الحنفية مؤن
تجهيز زوجة المؤسر التي تجب نفقتها وهو من تلزمه نفقة المؤسرين ❦ ولو كان
يساره بما انجر اليه بالارث ❦ ومثلها خاد متها غير المكتراة فمؤن تجهيزها على
الزوج عندنا وعند الحنفية على المعتمد وان كانت غنية ❦ والوجه فيه ان علاقة
الزوجية باقية لانه يرثها ويُسَلِّمها ❦ اما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل
تتعلق بتركها وان كان الزوج غنيا ❦ ووجهه ان التجهيز من توابع النفقة
وجوبها انما هو للاستمتاع وقد انقطع بالموت ❦ وتجهيز الميت الفاقد لما يجهزه
واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفاقد لما ذكر
ابنا بالفاسحيا او مكائبا لعجز الاول بالموت ولا نفساخ الكتابة في الثاني
فان لم يوجد من تلزمه النفقة او كان فقيرا كفن من بيت المال بثوب واحد
ومثله من كفن مما وقف على الاكفان ❦ فان تعذر تكفينه من بيت المال فعلى اغنياء
المسلمين تكفينه فرض كفاية ❦ وثالثها ❦ اي الحقوق المتعلقة بالتركة
❦ الديون المرسلة في الذمة ❦ اي المطلقة عن تعلقها بعين التركة ❦ وانما
قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت اذ آتاه والوصية تبرع فلذلك
اخرت ❦ وتقديما على الدين في نظم الالية للاهتمام بشانها لانها مأخوذة لافي
مقابل شئ ومن شان النفوس ان تشع بما يعطى مجانا وقد بينت السنة تقديم الدين

عليها فقد روى عن علي رضي الله عنه انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية * وتعلق بالتركة كلها وان لم تستغرقها كتعلق ارش الجنابة برقة الجناني سواء كانت الدين لله كالحج الواجب والكفارة او لا آدمي كالقرض والثلث * ويجب على الصحيح عند نامع شر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين الادمي اذا ضاقت التركة عنها لقوله صلى الله عليه وسلم دين الله احق بالقضاء * وعند الحنفية والمالكية يقدم دين الادمي لبنائه على المشاحة ودين الله على المسامحة * وعند الحنابلة يتخصصون على نسبة ديونهم كمال المفلس سواء كانت الديون لله او للادميين او مختلفة * وللحنفية تفصيل في دين العباد * وهو ان دين الصحة مقدم على دين المرض * وما قرب به في المرض انه لزمه في الصحة ان علم بغير اقراره فهو دين صحة والافدين مرض * وتفصيل في دين الله وهو انه ان اوصى به وجب اداؤه من ثلث ما بقي بعد دين العباد والالم يجب والله اعلم * رابعها * اي الحقوق المتعلقة بالتركة * الوصايا * من المكلف الحر ولو سفيا فلا نصح عندنا وفاقا للحنفية من صبي ولو مرأها على الاظهر * والثاني تصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الحنابلة تصح من مميز يعقل الوصية والشرط في تقديمها على الارث ان تكون * بالثالث * اي ثلث ما بقي بعد الدين وموتن التجهيز لاثالث جميع التركة * فما دونه * والمستحب على ما في امالي السرخسي ان يكون خمس المال حيث كان ورثته اغنياء والافالورثة اولى بصدقه والشرط في ذلك ايضا ان تكون * لاجني * موجود حال موت الموصي والمراد بالاجني من لبس بوارث لميت بالفعل لقوله صلى الله عليه وسلم

لان الله تصدق عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم * ولانه
 صلى الله عليه وسلم جعل الحيف في الوصية من الكبائر والحيف هو الوصية
 للوارث والزيادة على الثلث * فالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي متوقفة
 على اجازة الورثة ان كان له وارث خاص وباطلة ان كان الوارث بيت المال
 عند من يورثه * وهي للوارث ولو بما قل كذلك متوقفة على اجازة الورثة وهل
 الاجازة تنفيذا وابتداء عطية قولان اصحهما انها تنفيذه وللورثة اجازة بعض
 الوصايا دون بعض كما لو اوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه وله ابن هو
 الوارث اجاز وصية زيد ورد وصية عمر وفيكون لزيد نصف المال
 بمقتضى مسألة الاجازة واعمرو جزأين من خمسة عشر جزءاً
 بمقتضى مسألة الرد ويقاس عليها نظائرها * والوصية عند الحنا بلة بما
 زاد على الثلث وللوارث مع صحتها وتوقفها على الاجازة في الصورتين حرام
 وتجاوز عندهم ممن لا وارث له بكل المال * ونصح اتفاقاً بالمعلوم والمجهول
 ولغنى وفقير * وبقى للوصية فروع واحكام محلها كتب الفقه * وقيدمت
 الوصايا على الارث مطلقة كانت او معينة تقدماً لمصلحة الميت كما في الحياة ولقوله
 تعالى من بعد وصية يوصي بها * خامسها الارث * والمراد بالارث هنا تسلط
 الوارث على التركة بالتصرف ليصح تقدم الاربعة الحقوق عليه لان الاصح
 ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث * وهو * الضمير عائداً الى
 الارث لكن لا بالمعنى السابق الذي هو تسلط الوارث الخ بل لمطلق ماهية
 الارث التي سيتكلم عليها في عبارته استخداهم * لغة البقاء * فالوارث بمعنى
 الباقي * وفي القاموس من اسمائه تعالى الوارث اي الباقي بعد فناء خلقه

* والارث ايضا * انتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين * والانتقال حقيقى
 كان انتقال المال * ومعنوي كان انتقال العلم * ومنه قوله عليه السلام العلماء ورثة
 الانبياء * وحكي كان انتقال المال الى الحمل * ويطلق ايضا على الاصل والبقية
 ومنه قوله عليه السلام اثبتوا على مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اى اصله
 وبقية منه * واصطلاحا * اى شرعيا هو * حق * جنس يتناول المال وغيره
 كحق الخيار والشفعة والقصاص وكجلد الميتة قبل دبغه والحر المحترمة والعاج
 ونحوها * قابل للتجزى * هذا قيد اول مخرج لولاية النكاح * فانها وان انتقلت
 للابعد بعد موت الاقرب لكن لا تقبل التجزى * فكل واحد من الاخوة
 بعد الاب مثاله ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم * ولا يرد الخيار والشفعة
 والقصاص لانه ليس المراد بقبول التجزى الافراز بل ما يمكن ان يقال لهذا
 نصفه ولهذا ثلثه وهى كذلك بهذا المعنى * ثبت لمستحق بعد موت من له
 ذلك * هذا قيد ثان مخرج للعقوق الثابتة بالشراء والانتهاج ونحوها فانها
 حق قابل للتجزى ثبت لمستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في
 حياته * ومخرج ايضا كما حققه غير واحد للولاية * فانه حق قابل للتجزى في نفسه
 لكنه ثابت للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخرون ائده * لقراية بينهما
 ونحوها * اى من زوجية وولاء واسلام * وهذا قيد ثالث مخرج للوصية بناء
 على القول بانها تملك بالموت فانها حق قابل للتجزى الخ لكن لا لقراية ونحوها
 * وللارث * بمعنى الاستحقاق * اركان * جمع ركن وهو لغة جانب
 الشيئ الاقوى واصطلاحا عبارة عن جزء من الماهية لا يتحقق الا به
 وسميت اركانا تشبيها لما باركان البيت الذى لا يقوم الا به لان الارث لا يتم

الابهاو ذلك كما اذامات ميت ولا وارث له ولم ينتظم امر بيت المال فلا يتحقق الارث لفقد الوارث الذي هو احد الاركان * ومثله اذامات ولم يخلف مالا ولا حقا فلا ارث لفقد الموروث الذي هو احد الاركان كذلك * وشروط * جمع شرط وهو لغة الملامة لانه علامة على الشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء أشراطها اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته * وذلك كالعالم بجهة الارث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا احتمال وجود العلم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن مع وجود مانع عن الارث قايم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم الارث لا احتمال ان يوجد العلم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع وقولهم لذاته راجع للطرفين وهو توضيح لما مر * واسباب * جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسيا كالجبل والمعراج فانها سببان للصعود والنزول او معنويا كالعالم فانه سبب الخير * واصطلاحا ما يلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم لذاته * وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود الارث ومن عدمه عدمه * وقولهم لذاته راجع للطرفين كذلك لا يرد على التعريف في الشق الاول ما لو اقترن بالسبب مانع او فقد شرط كان اقترن بالسبب قتل * او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لا لذاته بل لوجود المانع او فقد الشرط * وللا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد المسبب عند فقد السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم النكاح عدم الارث لكن لاذاته بل لوجود السبب الاخر الذي هو الولاء * وهذا ايضا توضيح لما مر كما مر * وموانع * جمع مانع وهو لغة الحائل * واصطلاحا ما يلزم من وجود العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لاذاته عكس الشرط * وذلك كالرق فانه يلزم من وجوده عدم الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط كالعلم بجهة الارث * ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ويرث لوجود الشرط والسبب * وقولهم لاذاته راجع للجملة الثانية بجزئها فقط * وعلم مما مر ان الشرط انما يؤثر بطرف العدم * وان المانع انما يؤثر بطرف الوجود * وان السبب يؤثر بطرف الوجود والعدم * فاركانه ثلاثة * احدها * وارث * وهو الحي بعد المورث او الملقق بالا حيا * كالحمل * وثانيها * مورث * وهو الميت او الملقق بالاموات كالمفقود المحكوم بموته * وثالثها * حق موروث * من مال وما ثبت فيه الاختصاص كعاج وخمر محترمة ونحوها وحق شفعة وقصاص وخيار * فمن مات ولا وارث له او له وارث ولا مال له فلا ارث * وشروطه ثلاثة * احدها * تحقق حياة الوارث * بعد موت مورثه بالمشاهدة او البينة او بالحاقه بالا حيا * تقدير الحمل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت * وثانيها * تحقق موت المورث * اما بالمشاهدة او بشهادة عدلين او بالحاقه بالموتى حكما كالمفقود اذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي بموته * او بالحاقه بالموتى تقدير الكفا في الجنين المنفصل بجناية على امه توجب غرة عبد او امة تكون لورثة الجنين لانه يقدر حيا عرض له الموت بالنسبة

الى ارض الهرة عنه فقط اذ لا يورث عنه غيرها وبه يلتز فيقال لنا حريورث
ولا يورث ❦ واكثر مسائل هذين الشرطين يعلم مما سيأتي في ميراث الغرق
ونحوهم ❦ وثالثها ❦ العلم بجهة الارث ❦ من زوجة او ولاء او قرابة مع تعيين
جهة القرابة من بنوة وابوة وامومة وغيرها ❦ ومع العلم بالدرجة
التي اجتمع الميت والوارث فيها ❦ وهذا الشرط يختص بالقاضي ومثله المفتي
فلا يقبل القاضي الشهادة مطلقا بان يشهد الشاهد انه وارثه فقط لاختلاف
العلماء في تقديم بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث
وارثا ❦ وعند المنازلة من ادعى ارث ميت فشهد انه وارثه لا يعلمان غيره او قالوا
في هذا البلد سواء كانا من اهل الخبرة الباطنة او لا يسلم اليه بغير كفيل وبه ان
شهدا بآرثه فقط انتهى من المنتهى ❦ واسبابه ❦ المنفق عليها ❦ ثلاثة ❦
وقوله ❦ وهي ❦ مبتدأ ❦ لا يقال الضمير هنا راجع الى الاسباب الثلاثة فلاخبار
عنه بواحد منها في كلام المؤلف غير صحيح ❦ لانا نقول ان المؤلف لا حظ
العطف قبل الاخبار فيكون الخبر مجموعها ❦ فان قيل قد صرحوا بمنع العطف
اذا كان الخبر المجموع ❦ اجيب بان محل ذلك اذا كان المجموع موزولا بواحد
كما في قولهم الرمان حلوا حامض ❦ فان ذلك موزول بمنزلة بخلاف ما اذا قصد كل
منها في ذاته كما في قولهم الصلاة اقوال وافعال ❦ ولك ان تجعل الخبر عن
الضمير الزاجع الى الاسباب الثلاثة جملة المبتدأ المحذوف وخبره بان تجعل
النكاح خبر المبتدأ محذوف تقديره اولها ❦ نكاح ❦ ثانيها ❦ ولا ❦
ثالثها ❦ نسب فالنكاح ❦ لغة الضم والجمع واصطلاحا ❦ عقد الزوجية
الصحيح وان لم يحصل ❦ به ❦ وط ❦ ولا خلوة ❦ ولوفي مرض الموت خلافا

للمالكية فلا توارث بالنكاح في مرض الموت عند هم سواء كان المريض الزوج
او الزوجة لبطلان العقد عندهم في مرض الموت * فخرج بالعقد وطء الشبهة
وان لحق به الولد ووطء الزنا وبالصحیح الفاسد فلا اثر له في الارث لكن
المختلف في فساد خلافاً معتبراً كالصحیح عند المالكية في ايجاب الارث الانكاح
المرض ونكاح الخيار لانحلاله * ويورث به من الجانبين بدليل قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك ازواجكم الایة * وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم الایة *
ويتوارث الزوجان باتفاق الائمة الاربعة في عدة الطلاق الرجعی سواء كان
الطلاق في الصحة او في المرض لان الرجعية زوجة في سائر الاحكام الا الوطء
وتوابعه * ولا تورث الزوجة المطلقة بائناً اتفاقاً ولا ترث ولو في مرض الموت
عند نامة اشر الشافعية خلافاً للائمة الثلاثة * فعند الحنفية ترثه مالم تنقض عدتها
وعند الحنابلة ترثه مالم تتزوج او تنتف تهممة الفرار من الارث بان كان يطلبها
مثلاً وعند المالكية ترثه ولو اتصلت بازواج حيث اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها
قطعا وكذا اذا لم يتهم بان كان بسوءها او علقه بما لها عنه غنى ففعلته على المعتمد عندهم
سدا للذرائع قال علماءنا رحمهم الله تعالى لا نوافق على عدم الارث بنكاح
المرض الا في ما اذا اعتق امته في مرض الموت وعقد عليها فانها لا ترث للزوم
الدور * فانها لو ورثت لكان عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت وهو يتوقف
على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا عتقت فتوقف عتقها
على اجازتها وتوقفت اجازتها على عتقها فنتخلص من الدور بقولنا عتق ولا ترث
❀ والولاء ❀ بفتح الواو ممدودا لغة السلطنة والنصرة ويطلق على القرابة
كما في الصحاح وشرعاً ❀ عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه ❀ سواء كان العتق

منجزا او معلقا تطوعا او واجبا بايلا داو بغيره باختيار المعتقد او بغيره * فالعصوبة
جنس يتناول سائر انواع العصبوبات * وقوله سببها الخ قيد مخرج لعصوبة
النسب ولجهة الاسلام على القول بانها ارث لا مصلحة * وما قيل من ان التعبير
بالمعتقد في تعريفهم فيه نوع قصور لعدم شموله ما لو وردت انسان اصله فاعتق
عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال سببها نعمة المعتقد على رقيقه بل سببها الاعتق
دون الاعتاق فهو غير جامع غير مقبول لانه اساءة ادب مع الحديث
الشريف الموافق لما في التعريف وهو قوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتق مع
ان العرب تعبر باسم الفاعل عن قام به الفعل وان لم يكن فاعلا حقيقة
كالوارث والمتكسر والعتق هنا من هذا القبيل فصح كون التعريف جامعا
واندفع الاعتراض * وعرفه بعضهم بانه صفة حكيمية توجب لموصوفها حكم العصبوبة
عندها * وقال الابي لا يجد الولاء باتم من تعريفه صلى الله عليه وسلم لحقيقته
شرعا بقوله الولاء لحة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولهذا ترك بعضهم تعريفه
ادبا مع الحديث الشريف * ويثبت به الارث من جانب المعتقد خاصة * لان
الانعام من جهته فقط فاخص الارث به * فيرث به المعتقد من حيث انه معتق
وعصيته المتعصبون بانفسهم على تفصيل ياتي ذكره ان شاء الله في باب الارث
بالولاء * وما ورد من انه صلى الله عليه وآله وسلم ورث عتيقا من معتقه فضعيف
كما قاله الترمذي وبفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة لا ارثا * والنسب
هو القرابة * وهي الاتصال بين انسانين في ولادة قريبة او بعيدة
* * لك ان تقول * هي الابوة والبنوة والادلاء باحد هما * فيرث بها
الاقارب وهم الاصول كالاب والجد والفروع كالابن وابنه * والخواشي

كالاخ وابن الاخ * للايات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما الحق بذلك من
اجماع او قياس على تفصيل فيه ياتي ان شاء الله تعالى * ويورث بها من الجانبين
تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخرى كابن
الاخ لغير ام مع عمته فانه يرثها ولا ترثه * والجدة ام الام فانها ترث ولد
بنتها ولا يرثها * وهذا على قول من لم يورث ذوى الارحام كما
ياتي * وبقي للارث سبب رابع سكت عنه المؤلف للاختلاف فيه *
وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما على الراجح عندنا
معاشر الشافعية وسواء كان منتظما ام لا على الراجح عند المالكية * كما ذكره
الشنشوري وغيره * قال الباجوري في حاشيته لكن ذكر الخطاب نقولا
صريحة في اشتراط الانتظام عندهم ايضا وهو المعتمد كما في شرح الاجهوري
فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم انتهى ولا يورث به عند الحنفية
والحنابلة سواء كان منتظما ام لا * فائدة قد تجتمع الاسباب الاربعة
في شخص واحد * وذلك بان يشتري ابنة عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم
تموت والحال انه امام المسلمين * فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب
بيت المال * وحينئذ يرث بالزوجية وببنوة العم فقط * وزاد الحنفية سببا
خامسا وهو ولاء الموالاة * قال السيد الجرجاني في شرح السراجية صورة
مولى الموالاة شخص مجهول النسب قال لآخر انت مولاي ترثني اذا مت
وتعقل عني اذا جنيت وقال الاخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل
وارثا عاقلا * واذا كان الاخر ايضا مجهول النسب وقال للوارث مثل ذلك
وقبله ورث كل منها صاحبه * وعقل عنهو للمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة

ما لم يعقل عنه مولاة انتهى ❖ وموانعه ❖ المتفق عليهما ❖ ثلاثة ❖ احدى ❖
 قتل ❖ وهو مانع من جانب القاتل فقط ❖ و❖ ثانيهما ❖ رقيق ❖ وهو مانع من
 الجانبين ❖ و❖ ثالثهما ❖ اختلاف دين ❖ بين الوارث والميت بالاسلام والكفر
 وهو مانع من الجانبين كما ياتي بيانه ❖ فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق ❖
 كمقتص وامام وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد ومزك ولو بغير
 قصد كقتل الخطاء ولو قصد به مصلحة كضرب الاب والزوج للتأديب
 وكسقي الاب الدواء وبط الجرح على سبيل المماثلة اذا افضى الى الموت
 ولو كان دفعا لصيال او في قتال العادل للباغي وعكسه سواء كان مباشرة
 كالعمد او سببا كالاكره ولو من غير قصد كنائم ومجنون وطفل ❖ وذلك
 لان ❖ القاتل ❖ عندنا ❖ من له دخل في القتل ولو بوجه ❖ والاصل في ذلك كله
 قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شي ❖ والمعنى فيه تهمة الاستعمال
 في بعض الصور وهي ما اذا قتله عمدا فافضت المصلحة الى حرمانه من الارث
 عملا بقاعدة من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه ❖ وسد الباب
 في الباقي كما في النائم والطفل ونحوهما ❖ ولا مدخل للمفتي في القتل لانه ليس
 بملزم ولو اخطأ في فتواه ❖ ولا للقائل بالعين ولا بالحال ولا من احبل
 زوجته فماتت بالولادة ❖ وعند الحنفية كل قتل او جب الكفارة منع الارث
 كالقتل الخطاء او شبه العمد او الجساري مجرى الخطاء ❖ وما لا يوجب
 الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد العمد وان ❖ فانه يوجب القصاص
 والاثم دون الكفارة عندهم وينع الارث ❖ وعند المالكية لا يرث قاتل
 العمد العدو وان و يرث قاتل الخطاء من المال دون الدية ❖ وعند الحنابلة كل

قتل اوجب قصاصا اودية او كفارة يمنع الارث ومالا فلا * وتفاصيل
هذه الاحكام محلها مطولات الفقه * والرق * الذي هو الثاني من الموانع
كما مراعاة العبودية وشرعا * عجز حكمي * اى حكم به الشارع لاحس لان
العبد قاد رعلى التصرف حسا لكن الشارع حكم بعدم نفوذه * يقوم بالانسان *
اي يتصف به ذكر اكان او انثى او خنثى * بسبب الكفر * اى بسبب هو
الكفر فالاضافة بيانية * نخرج بذلك العجز الحكمي الذي يقوم بالانسان لا
بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون * وهو
مانع من الجانبين جانب الرقيق وجانب قريبه بجميع انواعه التي هي القن
و المدبر والمعلق عتقه بصفة والموصى بعتقه وام الولد والمكاتب والمبعض لانه
لو ورث لكان الارث لسيده وهو اجنبي عن الميت * ولا يورث لانه لا يملك
شيئا ولو ملكه سيده وما تحت يده من الاكساب ملك لسيده * نعم يورث
عن المبعض على الارجح عندنا جميع ما ملكه ببعضه الحر * ومقابله انها توزع تركته
بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية * وعند الحنفية والمالكية لا يرث
المبعض ولا يورث كالقن وما ملكه ببعضه الحر يكون لمالك بعضه الرقيق
تغليباً لجانب الرق ومذهب ابن عباس انه كالحر في احكامه و به قال الحسن
والنخعي والشعبي وجابر والثوري وابو يوسف ومحمد وزفر * فيرث ويورث
ويحجب كالحر * ومذهب الحنابلة يرث ويورث ويحجب على حسب ما
فيه من الحرية الا ان كان بينه وبين مالك بعضه مهايأة فكل تركته لورثته
وبه قال عثمان رضي الله عنه والليث والمزني واهل الظاهر * فلومات ابن
مبعض نصفه رقيق عن اب وام فعند نالاه ثلث ما ملكه ببعضه الحر ولا يبه

بأقيه وعند الحنفية والمالكية لا شيء لهما وماله كله لما لك ببعضه * وعند
الحنابلة حيث لا مهايأة لما لك نصفه نصف المال ولا منه السدس ولا يبه
الباقى وما ذكره البا جورى فى حاشيته على الشنشورى من أن المبعض
يورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر عند الحنابلة كذهبنا مخالف لما فى كتبهم
ولو مات حر عن أم وأخ حرين وابن مبعض نصفه حر ونصفه رقيق * فعند
الحنابلة للام سدس ونصف سدس ولكل من المبعض والأخ الحر نصف الباقي
فاصل المسألة ستة وتصح من أربعة وعشرين للام ستة وللأخ تسعة وللأبن
لمبعض تسعة * ولا يخفى حكمها عندنا وعند الحنفية والمالكية أنه لا يرث
ولا يجب * فلللام الثلث والباقي للأخ * وما ذكر فى المكاتب من أنه لا يرث
فبإتفاق الأئمة إلا أربعة * وأما كونه لا يرث ولا يجب فهو ما عليه الإمامان
الشافعي وأحمد بن حنبل رحمهما الله وقال الإمامان أبو حنيفة ومالك رحمهما الله
إذا مات المكاتب قبل أداء كتابته وترك ما لا تؤدي منه كتابته أو ما بقى منها
وما فضل فلورثته مطلقا عند أبي حنيفة * ولأن كان معه فى الكتابة من يعتق على
الحر إذا ملكه ومن ولد له فى الكتابة دون ورثته إلا حرار عند الإمام مالك
رحمه الله ذكره فى شرح الترتيب * فائدة يستثنى من منع الرق للارث من
جانب القريب ما لو جنى على كافر له أمان حال حرية وأما أنه ثم نقض
الأمان فسبى واسترق وسرت عليه الجناية فمات حال رقه فإن قدر الدية
يكون لورثته * قال البلقيني وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق
جميعه إلا هذه لكنهم إنما أخذوها بالنظر للحرية السابقة فلا استثناء بالنظر
لكونه حال الموت رقيقا * قال المؤلف رحمه الله ﷺ ولا يرث المسلم الكافر

ولا عكس ❖ اى ولا يرث الكافر المسلم هذا تفريع على ما ذكره من كون
اختلاف الدين بالاسلام والكفر هو المانع الثالث من موانع الارث المتفق عليها
والدليل في ذلك خبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسلام الكافر قبل قسمة
تركة مورثه او بعدها ❖ وسواء كانت الارث بالقرابة او بالنكاح او
بالولاء ❖ وقال الحنابلة ان اسلم الكافر ولو مرئنا قبل قسمة التركة ورث
ترغباله في الاسلام ❖ او قبل قسمة بعضها ورث فيما بقي وعندهم ايضا يرث
المسلم من عتيقه الكافر ❖ وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم عندهم على الاصح ❖
لخبر النساءى لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا او امنه صححه الحاكم ❖
والخبر عندنا مؤول بان معناه ان ما يبد العبد ملك لسيده كما في الحيلة لا ارث له من
العتيق لانه سواه عبدا ❖ فائدة ❖ هل الكفر كله ملة واحدة ام ملل فالاصح عند
الشافعية ❖ وكذا عند الحنفية ان الكفر بانواعه كلها ملة واحدة لقوله تعالى والذين
كفروا بعضهم اولياء بعض ❖ وقوله تعالى اكنم دينكم ولى دين ❖ وقوله تعالى وان ترضى
عنك اليهود ولا النصراني حتى تتبع ملتهم ❖ وقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال
فاشعرت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة ❖ والمعتمد عند المالكية ان اليهودية
ملة والنصرانية ملة ❖ وما عداها ملة ❖ وعند الحنابلة الكفر ملل شتى متفرقة على
الاصح ويظهر اثر اختلافهم في مجوسى مات عن اربعة بنين ابن مجوسى ❖ وابن من
عبدة الاوثان ❖ وابن نصراني ❖ وابن يهودى ❖ وليس له ورثة سواهم ❖ فعند
الشافعى وابي حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الاربعة بالسوية لان الكفر عندها ملة
واحدة كما تقدم وعند الامام مالك رحمه الله جميع ما خلفه للوثني والمجوسى لا تفاقم

مع الميت في ملة واحدة ❖ وعند الامام احمد رحمة الله يختص بالتركة الابن المجوسي وحده دون باقي اخوته لاستوائه مع ابيه في ملة واحدة ❖ تنبيه ❖ ما ذكره الشنشوري رحمه الله في شرح الترتيب والرحبية من ان مذهب الامام احمد رحمه الله موافق لمذهب مالك في كون الكفر عند ثلاث ملل ❖ مخالف لما صرح به الحنابلة فيما وقفت عليه من كتبهم من انه عند هم ملل شتى كما مر ❖ وكذلك دعواه في الشرحين المذكورين الاجماع على عدم تورث الكافر من المسلم مع ان الاصح من مذهب الحنابلة كما مر ان الكافر يرث من عتيقه المسلم فليتأمل والله اعلم ❖

تتمة ❖ بقي من موانع الارث ثلاثة لم يذكرها المؤلف للاختلاف فيها فالاول منها اختلاف ذوى الكفر الاصلى ذمة وحرابة فلا تورث بين ذمي وحربي في الاظهر عندنا وعند الحنفية لعدم الموالاة بينهما فلو عقد الامام الذمة لطايفة قاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع اهل الحرب خلافا للمالكية والحنابلة وزاد الحنفية منع الارث باختلاف الدارين الحريين فعندهم لا يرث الحربي الرومي من الحربي الهندي وعندنا لا اعتبار باختلاف الدارين ❖ والمعاهد والمسنان كالذمي على الارجم عندنا فلا تورث بينهما وبين الحربي والثاني كما في كشف الغوامض انها كالحربي لانهم لم يستوطنوا دارنا وبه قالت الائمة الثلاثة ❖ وعليه فيجوز التوارث بينهما وبين الحربي ❖ الثاني من الموانع المختلف فيها الردة اجمارنا الله وجميع المسلمين منها ❖ وهي لغة مأخوذة من الارتداد بمعنى الرجوع والانصراف عن الشيء ❖ واصطلاحاً قطع المكلف الاسلام بفعل مكفرا واعتقاده او قوله ❖ فلا يرث مرتد ولا يرث لا بقراءة ولا بغيرها فلوارث متوارثان الى النصرانية مثلاً امتنع التوارث بينهما لانهما لا يقران

على ما انتقلا اليه ولا عبرة بالموالاتة بينها لانها حينئذ كالعدم * و مال المرتد
 و حقوقه المنتفع بها كالعاج و جلد الميتة و كلب الصيد و غيرها من
 الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب ام لم يلحق فان اسلم اخذها
 وان مات على رده كانت فينا اتفاقا فتصرف مصرف الفى كما هو مقرر
 فى كتب الفقه * والمرتدة كالمرد فمالها فى بعد موتها خلافا للحنفية * فانهم قالوا
 مالها لورثتها سواء اكتسبته فى حال اسلامها او فى حال ردها * و مال المرتد
 الذى اكتسبه فى حال اسلامه وفى حال رده بالسوية عند الاثمة الثلاثة
 فكله فى خلافا للحنفية ايضا * فانهم قالوا اما اكتسبه فى حال اسلامه فلورثته
 المسلمين يوم موته لا يوم رده * و ما اكتسبه فى حال رده لبيت المال *
 و لحوق المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند الحنفية فتقسم تركته بين
 ورثته المسلمين على ماص * فان اسلم رد الورثة مابق بايدهم * ولا يرجع
 عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد الحكم بالمحوقه و الارجع عليهم افاده
 فى شرح الترتيب * وعندهم ايضا كما فى السراجية و شرحها يتوارث اهل
 ناحية ارتدوا باجمعهم لان ديارهم صارت دار حرب * وعند الحنابلة
 لو اسلم المرتد قبل قسمه تركته مورثته ورثته ترغيبا له كفاى مطلق الكفر
 والزندق و هو من بغى الكفر و يظهر الاسلام و قيل من لا يختار ديننا
 و قيل من ينكر الشرع جملة * لا يرث ولا يورث و ماله و اختصاصه فى كالمرد
 خلافا للمالكية حيث قالوا ماله لورثته ان مات قبل الاطلاع على زندقته
 لاحتمال توبته او طعنه فى الشهود لو كان حيا * اما اذا اطلعنا على زندقته
 باقراره و دام عليها الى ان مات فلا يورث اجماعا لانه اقبح من المرتد افاده العلامة

الامير المالكى * واذا مات ذمى لا وارث له من اهل الذمة كان ماله فياً
وكذا ما فضل من ماله عن الارث ان لم يستغرق وارثه التركة * ولا يرد
على وارثه الغير المستغرق للتركة ولا يصرف لذوى رحمه سواء انتظم
بيت المال ام لا لان انتظام بيت المال انما هو شرط في الارث لا في النفي فلو خلف
عمة مثلاً فقط فالمال كله لبيت المال او بنتا فلها النصف والباقي لبيت المال
الثالث من الموانع التي سكت عنها المؤلف الدور الحكمى * والدور
الرجوع الى المبداء والحكمى ما تعلق بالاحكام * فيخرج به الدور الكو في
الواقع في المنطق والاصول والدور الحسابي وهو توقف العلم بكل من
المقدارين على العلم بالآخر * وضابط الدور الحكمى انه كل حكم ادى ثبوته
لنفيه فيدور على نفسه ويكر عليها بالبطلان * ويقع في كثير من ابواب الفقه *
والمراد منه هنا ان يلزم من التوريت عدمه * كان يقراخ حائر او اخوة حائزون
بابن للميت فيثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث لم يكن الاخ حائز ابل
يكون محجوباً فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه *
وكما لو اعتق الاخ الحائز عبيدين فشهد ابابن للميت وقبل شهادتهما القاضي فيثبت
نسب الابن ولا يرث للدور لانه لو ورث لملك العبدان فيبطل عتقهما فتبطل
شهادتهما لرقهما فيبطل النسب فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه فتخلص من الدور
بقولنا يثبت نسبه ولا يرث * وهذا اظهر قولي الشافعي * والثاني يثبت
نسبه ويرث اما لو شهد به عدلان من الورثة او من غيرهم فيثبت
نسبه وارثه اتفاقاً * وعند الحنفية لو اقر الورثة كلهم ثبت النسب
والارث * او بعضهم ثبت الارث * فيقتسمان اي المقر والمقر له جميع ما في

يد المقر على قدر سهامها من مسألة الاقرار * وعند مالك واصحابه رحمهم الله
يرث بالاقرار بحسب الحال ولا يثبت نسبه الا باقرار عدلين من الورثة
ولا يشترط في المقر ان يكون حائرا عند هم * وعند الحنابلة ان اقر الورثة
كلهم ثبت نسبه وارثه او بعضهم ثبت النسب والارث ممن اقر به فقط دون
الميت وبقية الورثة فيشاركه فيما يديه او ياخذ الكل ان اسقطه * وفي الاقارير
فروع ومسائل محلها مطولات الفقه * تنبيه * عد بعضهم من الموانع ايضا
اللعان وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب فلا ارث معه بين
الولد والملا عن وكل من يدلى به وليست نصبة امه عصبة له حية كانت او ميتة
خلافا لالمام احمد رحمه الله * وتؤما اللعان ليسا بشقيقتين وبه قال الامامان
ابو حنيفة و احمد وعامة اهل العراق * وتؤما الزنا ليسا بشقيقتين عند الائمة الاربعة
وذهب الامام مالك الى ان تؤمى اللعان شقيقتان * والفرق بينهما وبين تؤمى
الزنا مذكور في مطولات كتبهم * واذا كذب الملا عن نفسه قبل موت الولد
المنفى او بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاه عند نامة مشر الشافعية *
وان لم يخلف الولد المنفى ولدا ولا اخا ولده معه * ولا نظرا لتهامه بانه انما كذب
نفسه ليرث ما تركه فيما اذا كان التأكيد بعد الموت * بل لو قتله واستلحقه لحقه
ولا يقتل به * وهذا هو مذهب الامام احمد رحمه الله * وقال ابو حنيفة
ومالك رحمهم الله ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما
وان كان ميتا فان خلف ولدا او ولدا ولدا او اخا ولده معه او لم يخلف وقل
المال فكذلك * وتنقض القسمة * والا فلا ثبوت ولا نسب * ولما فرغ من
ذكر حد الارث واركانه وشروطه واسبابه وموانعه شرع في ذكر من يرث

بالاسباب المتفق عليها من الذكور والافانك اجما عا فقال **و** الوارثون من
الرجال اي الذكور **و** عبر اولاً بالرجال ثم فسرهم بما يشمل الصبيان وهو الذكور
جرباً على سنن تعبيره عليه السلام بالرجل ثم تفسيره بالذكور في قوله الحقوا
الفرائض باهلها فابقي فلا ولي رجل ذكر **و** بطريقة البسط خمسة عشر **و**
انما اختار المؤلف سلك سبيل التمييز للوارثين بعبارة البسط لانها اقرب الى
الفهم لمعرفة كل وارث على انفراده فالاول **و** الابن **و** وانما بدأ به لانه مقدم
حتى على الاب في الميراث **و** **و** الثاني **و** ابن الابن وان سفل **و** بدرجة
او اكثر بمحض الذكور فخرج ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسبه الى
الميت اثني **و** سفل بفتح الفاء وضمها وكسرها ثلاث لغات **و** اقام الظاهر
في تعبيره مقام المضمرة فرض زيادة التمكين في ذهن السامع والافق العبارة
ان تكون الابن وابنه **و** **و** الثالث **و** الاب **و** الرابع **و** الجد **و**
من جهة الاب **و** وان علا **و** بمحض الذكور كابي الاب وابيه وهكذا
فخرج بذلك كل جد ادلى باثني وان ورثت **و** كابي الام وابي ام الاب **و** **و**
الخامس **و** الاخ الشقيق **و** سمي شقيقاً لمشاركته في شقي النسب فكانها
انشقان شئ واحد **و** **و** السادس **و** الاخ للاب **و** اي من الاب
فاللام فيه بمعنى من كقول العرب سمعت له صراخاً اي منه **و** **و**
السابع **و** الاخ للام **و** اي من الام كسابقه **و** **و** الثامن
و ابن الاخ الشقيق **و** وان نزل بمحض الذكور ايضاً **و** **و**
التاسع **و** ابن الاخ للاب **و** وان نزل كذلك **و** **و** العاشر **و** المم
الشقيق **و** اي للميت وكذا عم ابيه وعم جده وهكذا **و** **و** الحادي عشر

* الم للاب * كذ لك * الثاني عشر * ابن الم الشقيق * وان نزل
 بمحض الذكور ايضا * والثالث عشر * ابن الم للاب * وان نزل
 كذلك * اما ابن الاخ للام والم للام وابنه فليسوا بوارثين كما علم من تركه
 هم هنابل من ذوى الارحام كما سيأتى * والرابع عشر * الزوج *
 الخامس عشر * المعتق * وعصبته المعتصبون بانفسهم وهم الذكور كما سيأتى
 ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا * فهذه عدة الوارثين من الذكور بطريق
 البسط * اما عدتهم بطريق الاختصار ف عشرة الابن * وابنه وان سفل
 والاب * وابوه وان علا * والاخ مطلقا * وابنه الاللام * والم * وابنه
 الاللام فيها * والزوج * وذوالولاء * ومن عداهؤلاء من الذكور الاقارب
 فمن ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والخال ونحوهم
 ولما فرغ من عدد الوارثين من الذكور شرع في عدد الوارثات فقال
 * والوارثات من النساء * النساء اسم جمع لا واحد له من لفظه * بطريفة
 البسط * كما مر في عدد الوارثين من الذكور * عشر * الاولى * البنت * و
 الثانية * بنت الابن * وان سفل * ابوها المدلى بمحض الذكور كبنت ابن
 الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في
 نسبتها للميت اثني * والثالثة * الام * والرابعة * الجدة من جهة الام *
 اى المدلية بمحض الاناث وان علت * والخامسة * الجدة من جهة الاب *
 على تفصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكر واحد بنفسها او علت
 بمحض الاناث وارثة بالاجماع وان ادلت بابي الاب بنفسها او علت بمحض
 الاناث ورثت ايضا عند الحنابلة ولم ترث عند المالكية * وعندنا وعند الحنفية

يرث من ذكرنا وترث ايضا خلافا لها كل جدة تدلى بوارث ولو كان في نسبتها
 اكثر من ذكرين ❖ ولا ترث اجماعا كل جدة ادلت بذكر بين اثنين ويعبر عنها
 بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوى الارحام ❖ والسادسة
 ❖ الاخت الشقيقة ❖ لا اولادها ❖ والسابعة ❖ الاخت للاب ❖
 لا اولادها ❖ والثامنة ❖ الاخت للام ❖ لا اولادها ❖ و
 التاسعة ❖ الزوجة ❖ باثبات الهاء لغة سائر العرب ما عدا اهل الحجاز
 واقتصر عليها الفقهاء والفرضيون للتمييز وخوف اللبس ❖ والعاشرة
 ❖ المعتقة ❖ وفي معناها معتقة المعتقد ذكر اكان اوائى سواء اكان بمباشرة
 او سراية ولا مدخل لها في ولاء عتيق غيرها وان كان اباها وابنها لان ذلك
 مختص بالذكور كما ياتي ❖ فهذه عدة الوارثات بطريق البسط اما عدتهن بطريق
 الاختصار فسبع البنت وبنت الابن والام والجدة مطلقا والاخت مطلقا
 والزوجة والمعتقة ومن عداهن من الاناث الاقارب فمن ذوى الارحام
 ❖ فائدة ❖ اذا اجتمع ممكن الاجتماع من الورثة ورث منهم خمسة الاب والام
 والابن والبنت واحد الزوجين وحجب الباقيات ومسالتهم من
 اربعة وعشرين اذا كان الميت زوجا وهي غير منقسمة وتصح من اثنين
 وسبعين ❖ ومن اثني عشر اذا كان الميت زوجة وهي غير منقسمة وتصح من
 ستة وثلاثين واذا ماتت امرأة عن الذكور الخمسة عشر ورث منهم ثلاثة الابن
 والاب والزوجة وحجب الباقيات ومسالتهم من اثني عشر وهي منقسمة واذا
 مات رجل عن العشر الاناث المذكورات ورث منهن خمس الام والبنت وبنت
 الابن والزوجة والاخت الشقيقة وحجب البواقي والمسالة من اربعة وعشرين

منقسمة عليهم وكل من انفرد من المذكور يرث جميع المال الا الزوج لانه لا يرد
عليه ومن لا يقول بالرد يستثنى الاخ للام ايضا * وكل من انفردت من النساء
تحوز جميع المال الا الزوجة لانه لا يرد عليها * وعند من لا يقول بالرد
لا يحوز جميع المال من النساء الا المعتقة لانها هي العاصبة بنفسها فقط * ولو
فقد و الى الورثة كلهم فاصل المذهب * اي مذهب الشافعي رحمه الله * انه
لا يورث ذوو الارحام و * لو فقد العصباء و وجد من ذوى الفروض
من لم يستغرق التركة فاصل المذهب انه * لا يرد على ذوى الفروض بل
المال كله * في الاولى والباقي بعد الفروض في الثانية * لبيت المال وان
لم ينتظم بان جار متوليه او لم يكن اهلا * لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف
نائبهم كالزكاة وهذا احد قولي المالكية كما سبق في اثناء الكلام على الاسباب
* والمختار المفتى به عند المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينتظم
امر بيت المال القول بالرد على اهل الفروض * حيث وجد ذوفروض
* غير الزوجين مفضل * مفعول للرد * من فروضهم بنسبة فروضهم *
لا بمقتضى عدد رؤسهم * وسياقى الكلام عليهم فيما بعد * اى في الباب
الذى عقده المؤلف لمسائل الرد وهذا القول هو المعتمد عند متأخرى
المالكية كما قدمنا التنبيه عليه في الكلام على الاسباب * اماما عند الامامين ابي حنيفة
واحمد رحمه الله تعالى فقد سبق انهما لا يورثان بيت المال اصلا انتظم ام لا
* فان لم يكونوا ذوى الفروض * موجودين او كان الموجود منهم احد
الزوجين * صرف الى ذوى الارحام * وفاقا للحنفية والحنابلة والمعتمد
عند المالكية كما علمت * وسياقى الكلام عليهم ايضا * اى في الباب الذى

عقده المؤلف ايضا المسائل ذوى الارحام ❖ ولما فرغ من بيان عدد الورثة
 ذكر او اناث شرع في بيان ما يرثه كل واحد منهم مقدما بيان الفروض
 ومستحقها على العصباء لكون مقدار الموروث بالتعصيب لا يعرف الا بعد
 معرفة الفروض غالباً والمنقذ بالطبع حري بالتقديم في الوضع فقال
 ❖ باب ❖ اى هذا باب وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب ❖ الفروض ❖
 جمع فرض وسياق في بيان معناه لغة وشرعاً ❖ والمراد هنا الانصباء مجردة لثلاث
 يلزم التكرار بالوصف وهو قوله ❖ المقدرة في كتاب الله تعالى ستة ❖
 والفرض السابع الذي هو ثلث الباقي في المسالتين الغراوين وفي بعض صور
 اجتماع الجد مع الاخوة كما سياق في انما ثبت بالاجتهاد من الصحابة فمن بعدهم
 فلا يرد على كلام المؤلف لانه قيدها بالمقدرة في كتاب الله وهي كما ذكر ستة
 فحسب ❖ النصف ونصف ونصف والثلاثان ونصفها ونصف نصفها ❖ هذه
 احدى طرق التدلي الذي سلكها الفرضيون في عدد الفروض المذكورة وهو
 اعني التدلي ان تذكر الكسر الاعلى اولاً ثم تنزل الى ماتحته ❖ ومن طريقه ايضا ان
 تقول الثلاثان ونصفها وربعها والنصف ونصفه وربعه ❖ او تقول النصف
 والثلاثان ونصفها وربعها ❖ وطرق الترتي هي ان تذكر الكسر الادنى ثم ما فوقه
 كان تقول الثمن والسادس وضعفها وضعف ضعفها ❖ او تقول الثمن وضعف وضعف
 ضعفه والسادس وضعف وضعف ضعفه ❖ وطرق التوسط ان تذكر اول الكسر
 الوسط ثم تنزل درجة وتصعد درجة كان تقول الربع ونصفه وضعف
 والثلاث ونصفه وضعف ❖ واخصر عبارة ❖ لضبط الفروض المذكورة
 ❖ ان تقول ❖ على طريقة التوسط ❖ الربع والثلاث وضعف كل ونصفه ❖

والمقصود من العبارات واحد واختلاف الالفاظ والترتيب تقنين
❖ والفرض ❖ لغة يطلق على معان منها الحز والقطع والتقدير والعطية
والانزال والبيان والسنة والاحلال واصطلاحاً ❖ نصيب ❖ خرج به التعصيب
المستغرق ❖ مقدار ❖ خرج به التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج
به نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية ❖ شرعاً ❖ خرج به الوصية
فانها مقدرة بجعل الموصي لا باصل الشرع ❖ لو ارث ❖ خرج به نحو العشر
في الزكاة فانه مقدار لغير وارث ❖ خاص ❖ ليس بقيد وانما هو لبيان الواقع
❖ لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول ❖ ليس هذا من تمام الحد وانما هو
توضيح وبيان للفرض لان الحد ودائما تقع بالحقائق والزيادة بالرد والنقص
بالعول امر عارض ولا حاجة في الحدود الى العوارض اذا عرفت ما تقدم من
الفروض وتعريف الفرض واردة معرفة اصحاب هذه الفروض ❖ فالنصف ❖
الفاء فاء الفصيحة لانها افصح عن جواب الشرط المقدر كما ذكرنا ❖ فرض
خمسة الزوج و بنت الصلب و بنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب ❖
واذا عرفت مستحقه واردة معرفة شروط الاستحقاق ودلائله ❖ فالازوج ❖
الفاء فاء الفصيحة كما مر ❖ يستحقه بشرط عدمي وهو ان لا يكون للزوجة
فروع وارث ❖ ذكرنا كان او اثني من الزوج او من غيره لقوله تعالى ولكم
نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد اي ولكل زوج نصف ما تركه
زوجته اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاحاد وللإجماع ايضا ❖ وبنت
الصلب تستحقه بشرطين ❖ عدميين ❖ وهما ان لا يكون لها ❖ اخ ❖ معصب ❖
فلو كانت مع معصيتها لكان للذكر مثل حظ الانثيين ❖ و ❖ ان ❖ لا ❖ يكون لها

❖ مماثل ❖ من بنت اخرى او اكثر للميت فانها لو كانت لا شتركتا في الثلثين
 لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وللإجماع كذلك ❖ وبنت الابن ❖
 وان سفل ❖ تستحقه ❖ بالإجماع قياساً على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد
 ارثا وحجبا الذكركا لذكرو الانثى كالانثى بثلاثة شروط ❖ عدم مية ❖ وهي
 ان يكون ❖ للميت ❖ ولد صلب ❖ ذكرا كان او انثى واحد او اكثر وولد
 الصلب ولد ابن اعلى منها كما سيأتي ❖ وان ❖ لا ❖ يكون لها ❖ معصب ❖ من
 اخ او ابن عم ❖ وان ❖ لا ❖ يكون لها ❖ مماثل ❖ من بنت ابن اخرى للميت
 او اكثر في درجتها فلو كان للميت هناك ولد صلب فان كان ذكرا حجت او بنتين
 فاكثر حجت ايضا ان لم تعصب او بنتا واحدة فلبنات الابن السدس تكملة الثلثين
 ما لم تعصب ❖ ولو فقد او لاد الصلب ومن هو اعلى منها وكان لها معصب كان للذكر
 مثل حظ الانثيين ❖ ولو كان هناك مماثل مع فقد من سبق لا شتركتا في الثلثين
 ❖ والاخت الشقيقة تستحقه ❖ بالإجماع كذلك ❖ باربعة شروط ان لا يكون ❖
 للميت ❖ ولد صلب ❖ كما مر ❖ وان ❖ لا ❖ يكون له ❖ ولد ابن ❖ وارث
 كما سبق ايضا ❖ وان ❖ لا ❖ يكون لها ❖ معصب ❖ من اخ شقيق اجماعا
 اوجد خلافا لابي حنيفة رحمه الله ❖ وان ❖ لا ❖ يكون لها ❖ مماثل ❖ من
 اخت شقيقة او اكثر لقوله تعالى ان امروء هلك ليس له ولد وله اخت
 فلها نصف ما ترك ❖ وسكت المؤلف عن الشرط الخامس لارثها النصف وهو فقد
 الاب لان الغرض هنا في ذكر شروط جميع الفروض الاحتراز عن يتغير
 الغرض معه اما الى فرض واما الى تعصيب لا الاحتراز عن يحجب البتة لان
 ذلك مستغنى عن بيانه بباب الحجب والالطال الكلام في اصحاب الفروض

فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك لحجبت ❖ او كان ولد
الصلب او ولد الابن اثني واحدة او اكثر لكانت عصبة معها او معها ❖
او كان لها معصب فللذكر مثل حظ الانثيين او كان لها مماثل لاشتركتا في الثلثين
❖ والاخت للاب نستحقه ❖ اي النصف ❖ بخمسة شروط ان لا يكون ❖
للميت ❖ ولد صلب ❖ ذكر او اثني كامل ❖ و ❖ ان ❖ لا ❖ يكون له
❖ ولد ابن ❖ كذلك ❖ و ❖ ان ❖ لا ❖ يكون له ❖ احد من
الاشقاء ❖ ذكر او اثني ❖ و ❖ ان ❖ لا ❖ يكون لها ❖ معصب ❖ من اخ
لاب او جد على ما مر من الخلاف ❖ و ❖ ان ❖ لا ❖ يكون لها ❖ مماثل ❖
من اخت لاب فاكثره وسكت المؤلف عن الشرط السادس وهو فقد الاب
لما مر ❖ فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك او اخ شقيق لحجبت
او شقيقتان لحجبت ايضا ما لم تعصب او كان ولد الميت او ولد ابنة اثني واحدة
او اكثر مع فقد الاشقاء لكانت عصبة معها او معها او كان للميت اخت شقيقة
فقط لكان لها السدس تكملة الثلثين او كان للاخت معصب لكان للذكر مثل حظ
الانثيين او كان لها مماثل لاشتركتا في الثلثين ❖ والرابع فرض اثنين الزوج
والزوجة ❖ او الزوجات ❖ فالزوج ❖ الفاء فاء الفصيحة كما مر ❖ يستحقه
بشرط وجودي وهو ان يكون للزوجة فرع وارث ❖ ذكر او اثني من
الزوج او من غيره ولو منفيا بالامان او من الزنا لأن ولد الزنا ينسب
الى امه ويرث منها ومثل الولد ولد الابن واحتذر بالوارث عن الفرع
غير الوارث كابن البنت فوجوده ليس بشرط في ارث الربع
والاصل فيه قوله تعالى فان كان لمن ولد فلکم الربع مما تركن فلو لم يكن

للزوجة ولد لكان له النصف كما مر * والرابع للزوجة او الزوجات * يستحقه
او يشتركن فيه بشرط عدمي وهو * اذالم يكن للزوج فرع وارث *
ذكر او اثني من الزوجة او من غيرها لا ان كان منفيا باللعان ولا من زنا ولو
من الزوجة ومثل الولد ولد الابن واحترز بالوارث عن غيره كما مر * وذلك
لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فلو كان للزوج ولد لكان
لها ولهن الثمن كما ياتي * والثمن فرض الزوجة او الزوجات * الى اربع
* بشرط * وجودي وهو * ان يكون للزوج فرع وارث * ذكر او اثني
منها او من غيرها كما مر ومثل الفرع فرع الابن واحترز بالوارث عن غيره
كما مر * ذلك لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم ولو لم يكن له
ولد لكان لها ولهن الربع كما مر * والثلاثان فرض اربعة * من الاصناف
* بنتي صلب فاكثرو بنتي ابن * وان سفل * فاكثروا ختين شقيقتين
فاكثروا ختين لاب فاكثروا * ويعبر عن هذه الاربعة الاصناف بقولهم
كل صنف تعدد ممن فرضه النصف وبقولهم ذوات النصف اذا تعدد
* فبنتا الصلب * فصاعدا * يستحقانه * اي فرض الثلثين * بشرط * عدمي
وهو * ان لا يكون لهما معصب * من ابن للميت او اكثر بالاجماع وسنده فيما
زاد على الثلثين قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي
البتين قضاؤه صلى الله عليه واله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين فلو كان
لها ولهن معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين * وبنتا الابن * فصاعدا
اذا تم اذ ياتي الدرجة سوا اكن اخنين ام لا * يستحقانه بشرطين * عدمين
احدهما * عدم اولاد الصلب * ومن هو اقرب منهما من اولاد الابن * وهو *

الآخر * ان لا يكون لهما معصب * من اخ او ابن عم مساو لهما في الدرجة قياسا على البنات لان بنت الابن كالبنات كما مر * فلو كان هناك اولاد صلب او من هو اقرب منها من اولاد الابن حجتنا الا ان كانت بنت الصلب او بنت الابن التي هي اعلى منها واحدة فلها السدس تكملة الثلثين ولو كان لهما معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين * والشقيقتان * فصاعدان * يستحقانه بثلاثة شروط * عدم مية وهي * ان لا يكون * للميت * ولد صلب و * ان لا * يكون له * ولد ابن * وان * سفل * وان * لا * يكون لهما اولهن * معصب * من اخ شقيق اجماعا او جد خلافا لابي حنيفة رحمه الله وسكت المؤلف عن اشتراط عدم الاب كما سكت عنه في استحقاق الواحدة النصف لما مر * والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فلو كان للميت اب او ولد صلب لحجبتا واثني لكانتا عصبه او كان لهما معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين * والاختلاف للاب فصاعدان * يستحقانه * باربعة شروط * عدم مية وهي * ان لا يكون * للميت * ولد صلب و * ان لا * يكون له * ولد ابن * وان سفل * و * ان لا * يكون له * واحد من الاشقاء * ذكر او اثني * و * ان لا * يكون لهما اولهن * معصب * من اخ لاب فاكثر او جد على ما سبق * والشرط الخامس ان لا يكون للميت اب والاصل في ذلك الآية السابق ذكرها في استحقاق الشقيقتين الثلثين فلو كان للميت اب او ولد صلب او ولد ابن ذكر لحجبتا واثني مع عدم الاشقاء لكانتا عصبه او كان للميت اخ شقيق او اختان شقيقتان فكذلك او اخت شقيقة لكان لهما السدس تكملة الثلثين او كان لهما معصب لكان

لذا كر مثل حظ الاثنين * فائدة * لا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان
لأنه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثلاً لكان الثلثان للبنات أو بنات ابن مع
اخوات لابوين أو لاب * لكن الاخوات عصبه معهن أو شقيقتان مع اختين
لاب * لكان الثلثان للشقيقتين * والثالث فرض * ثلاثة من اصناف الورثة
اقتصر المؤلف منها هنا على * اثنين * لكون الثالث مذكوراً في باب الجد والاختوة
الاول * الام * والثاني اثنان فأكثر من * الاختوة للام * والثالث الجد
في بعض احواله مع الاختوة كما يأتي * فالام تستحقه بشرطين عددين وهما
ان لا يكون للميت فرع وارث * وهو من شرطنا فقده في ارث الزوج
النصف والزوجة الربع * وان * لا * يكون له * اثنان فأكثر من الاختوة
أو الاخوات * أو منها سواء كانوا اوارثين أو محجوبين بالشخص لا بالوصف
اذ المحجوب به كالعديم كاسيأتي * والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له
ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اختوة فلامه
السدس * ويستثنى من توريث الام الثلث مع تقدم ذكر هنامسا لثان تسميان
بالغراوين وسيأتي بيانها * وهو اي الثلث * فرض الاثنين فأكثر من الاختوة
أو الاخوات للام * واستحقاقهم له * بشرطان لا يجبوا * اما باصل ذكر او
فرع وارث كما يأتي في باب الحجب ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كانشام
وهذا مما خالف فيه اولاد الام غيرهم * والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانوا
أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتشريك اذا اطلق اقتضى المساواة *
والجد يستحقه بشرطين ان يكون معه من الاختوة أكثر من مثليه وان لا يكون
معهم صاحب فرض وسيأتي حكمهم ان شاء الله مفصلاً * والسدس فرض سبعة

الاب والجد * الوارث وان علا * والام والجد * الوارثة فصاهدا مطلقا سواء
 كانت من جهة الام او من جهة الاب وسواء اكان معها فرع وارث ام لا وسواء اكان
 له اخوة ام لم يكن * و بنت الابن * او بنات الابن المتحاذيات في الدرجة * مع
 بنت الصلب * الواحدة * والاخت * او الاخوات * للاب مع الشقيقة *
 الواحدة * والاخ للام * منفرد اذ كرا كان او اثني او خنثى * فالاب والجد
 يستحقان السدس اذا كان لليت فرع وارث * وهو من شرط فقده في ارث
 الزوج النصف والزوجة الربع والام الثالث ويزيد الجد باشتراط فقد
 الاب كما هو معلوم من باب الحجب فلكل منها السدس فقط ان كان الفرع ذكرا
 او خنثى وللاب السدس فرضا والباقي تعصيبا ان كان اثني وكذلك الجد ان
 لم يكن لليت اخوة اشقاء او لاب فان كانوا ففهم تفصيل ياتي لقوله تعالى
 في حق الاب ولا بويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد * وللإجماع
 قياسا على الاب في الجد * ويستحق الجد السدس ايضا في احد احواله مع الاخوة
 كما سيأتي * والام تستحقه اذا كان لليت فرع وارث * ولد او ولد ابن
 ذكر او اثني كما مر * او * كان لليت * عدد * اثنان فاكثروا * من الاخوة
 او الاخوات * اشقاء كانوا او لاب او لام وارثين او محجوبين كما تقدم في ارثها
 الثلث للاية السابقة * فان قبل شاع تعبير الفرصيين عن الاثنين فاكثر بالعدد
 كما هنا والعدد يشمل الواحد وغيره كما عرفه كثير منهم الطوسي في تحريره *
 بانه كمية تطلق على الواحد وما يتالف منه * اجيب بانهم عرفوه ايضا بغير
 ما عرفه الطوسي وهو انه نصف مجموع حاشيته فيخرج الواحد * فالحق ان
 الواحد ليس بعدد وان تألفت منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد ليس

بجسم وان تالفت منه الاجسام * وخرج بالاخوة في رد الام الى السدس
 بنوهم فلا يجبوون الام من الثلث الى السدس والفرق بين بنى الاخوة
 وبنى الابن ان لفظ الاخ لا يطلق على ابن الاخ بخلاف لفظ الابن
 فانه يطلق على ابن الابن مجازا شائعا وقيل حقيقة * قال تعالى يا بني ادم وايضا
 فالولاد الابن اقوى من اولاد الاخوة فلماذا لم يكن ابن الاخ كايه مطلقا
 * والجد * ومثلها الجدات * تستحقه اذ لم تحجب * اما بام او بجدة اقرب
 منها او كان حجبها باب ادلت به خلافا لالامام احمد رحمه الله كما سيأتي الكلام على
 ذلك في باب الحجب ويشتركن في السدس بالتسوية * والاصل في ارثهن السدس
 وفي التسوية بينهما ما روى برهدة انه صلى الله عليه وسلم جعل للجددة السدس
 اذ لم تكن دونها ما رواه ابو داود وغيره * وما رواه الحاكم على شرط
 الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين بالسدس وقضاء ابي بكر رضي الله
 عنه به لام الام ايضا وقضاء عمر رضي الله عنه به لام الاب وقوله لها اري ان ذلك
 السدس بينكما وهو لمن انفردت منكما * وقياسا في كل جدة تدلى بوارث عندنا
 وعند الحنفية * ولو ادلت احداها او احدهن بجهتين او اكثر بحيث
 لو تعددت تلك الجهات اشخاصا لكن وارتأت بالفعل وادلى غيرها بجهة
 واحدة مع استوائهن في الدرجة او مع اعتلاء المدلية بخلص الاثبات
 عندنا فالارجح عند الشافعية اشتراكن في السدس بالتسوية بحسب
 الابدان لا بحسب الجهات * وهو قول ابي يوسف وسفيان بن اسنود الشاشي
 الى ابي حنيفة رحمه الله * وقال محمد بن الحسن وزفروالامام احمد بن
 حنبل رحمهم الله يقسم السدس بينهما او بينهما بحسب الجهات لا الابدان *

فلذات الجهتين مثلا ثلثاه ولذات الجهة الواحدة ثلثه * وهذا الاجماع لا ياتي على مذهب الامام مالك رحمه الله لما قد مناه من انه لا يورث الاب الجدة من جهة الام والجدة ام الاب نفسه وان علت بمحض الاناث لام الجدة وعند الامام احمد رحمه الله ينصون في ثلاث جدات فقط لثوريته ام الجد ابي الاب ايضا وان علت بمحض الاناث * ولما ذكر صور كثيرة * منها ان يتزوج بنت خالته الشقيقة فتدله ولدا فام خالته هي ام ام ام وام ام اب فلو كان معها امي اب لورثت ايضا وهذه صورتها *

فعلى الارجح عندنا وعند ابي حنيفة وسفيان حفصة زينب
 وابي يوسف يشتركان انصافا * وعند الامام
 احمد ومحمد بن الحسن وزفر لزيب المدلية
 بالقرابتين ثلثا السدس والحفصة ثلثه * وعند
 الامام مالك رحمه الله كله لزيب لعدم
 تورثه ام ابي الاب كما مر * وبنت الابن فاكثر نكته * اي السدس
 نكته للثلثين * مع وجود بنت الصلب المنفردة او مع بنت ابن اقرب
 منها او منهن اذا لم يعصبا او يعصبن ذكر في درجتهم من اخ او ابن عم
 وهكذا كل درجة نزلت انفردت او تعددت مع افراد من فوقها تاخذ
 السدس نكته للثلثين للاجماع * ولقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن
 بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للبنت النصف وللبنت الابن السدس وما بقي فللاخت رواه البخاري * وقبس على
 تلك كل بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها * والاخت للاب

فاكثر نسجه مع وجود **الاخت** **الشقيقة** **الواحدة** للميت **تكملة**
الثنين ان لم يكن معها او معهن من يعصها او يعصيهن من الاخوة للاب ولم يكن
هناك حاجب لها ولهن من فرع وارث او اب او جد او اخ شقيق قياسا على بنت
الابن فاكثر مع بنت الصلب * ولو تعددت الشقيقات لأسقطن الاخوات
من الاب الا اذا عصيهن اخوهن وبسمى الاخ المبارك **فائدة** **القريب المبارك**
هو من لولاه لسقطت الانثى التي يعصها كبتين وبنت ابن وابن ابن سواء اكان
اخاها وابن عمها مساويا لها في الدرجة وانزل منها * وكاختين شقيقتين واخت
لاب واخ لاب فلولوا ابن الابن في المسألة الاولى لسقطت بنت الابن فهو قريب
مبارك ولولا الاخ من الاب في الثانية لسقطت الاخت من الاب فهو قريب
مبارك * واما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت الانثى التي يعصها ولا يكون
ذلك الا مساويا للانثى من اخ مطلقا وابن عم لبنت الابن * مثال ذلك ابوان
وزوج وبنت وبنت ابن وابن ابن اصلها اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر
الابوين منها اربعة وللزوج ثلاثة وللبنت ستة ويسقط ابن الابن وبنت
الابن * وكزوج واخت شقيقة واخت لاب واخ لاب فللزوج النصف
وللاخت الشقيقة النصف ويسقط الاخ والاخت من الاب * فلولوا وجود
ابن الابن في المسألة الاولى لورثت بنت الابن السدس وعالت المسألة الى
خمس عشر فهو قريب مشوم عليها * ولولا وجود الاخ من الاب في الثانية
لورثت الاخت من الاب السدس تكملة الثنين وعالت المسألة الى سبعة
فهو اخ مشوم على اخته والله اعلم * **فائدة اخرى** * تستوي الانثى الواحدة
والاناث المتعددة في اربعة مواضع * الاول بنت الابن او بناته اذا كانت

او كن مع بنت الصلب الواحدة ففرضها او فرضهن السدس ولا يزيد الفرض
 بزيادة عدد دهن * الثاني الاخت او الاخوات من الاب اذا كانت او كن مع
 الشقيقة الواحدة لها او لهن السدس ولا يزيد بزيادة عدد دهن * الثالث الزوجة
 الواحدة او الزوجات لها او لهن الربع فقط او الثمن فقط * الرابع الجدة
 الواحدة او الجدات لها او لهن السدس ولا يزيد بزيادة عدد دهن والله
 اعلم * والاخ للام * المنفرد ومثله الاخت لها * يستحقه * اجماعا
 * اذ الم يحبب * باصل ذكره و فرع وارث كما ياتي لقوله تعالى فان كان
 رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منها السدس
 اجمع للفسرون على انها نزلت في اولاد الام دون غيرهم كما قرئ به
 في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وقراءة
 الصمائي كالتخبر الاحادي * فان تعدد اولاد الام كان لهم الثلث كما مر
 انفا * فائدة * يخالف اولاد الام غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل
 ذكرهم على ائناهم لا اجتماعاً ولا اقراراد بخلاف غيرهم * ويرثون
 مع من ادلوا به وغيرهم لا يرث معه * ويحبسون من ادلوا به نقصانا
 وغيرهم لا يحبب من ادلى به * وذكرهم ادلى باثني نسب او يرث وذكر القربة
 غيرهم لا يرث ان ادلى باثني * وقد انتهى الكلام على الفروض الستة المقدرة
 في كتاب الله وما يتعلق بها * والفرض السابع الذي ثبت باجتهاد الصحابة
 رضى الله عنهم فمن بعدهم هو ثلث الباقي * وهو فرض اثني الجد والام فالجد
 يستحقه فيما اذا كان معه اخوة وصاحب فرض وكان ثلث الباقي بعد الفرض
 احظله من المقاسمة وسدس الجميع كما سيأتي في باب الجد والاخوة مفصلاً

والام تستحقه في المسألتين المسميين بالفراوين و بالعمرتين وهما اذا كان
مع الام اب واحد الزوجين فللزوج النصف في مسالته وللزوجة الربع في
مسالتها وللأم مع كل منها ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وثلثا للاب * وابقى
فيه لفظ الثلث مع انه في الحقيقة سدس في الاولى وربع في الثانية تاد بامع
القرآن ومحافظة على لفظه * وهذا هو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقه
عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وهو مذهب الائمة
الاربعة رحمهم الله * ووجهه ان الاب والام اذا اجتمعا ياخذان المال اثلاثا
واذا ازا جهما ذو فرض كبنت فكذلك ياخذان ما فضل فيجب ان ياخذاما
بقي بعد فرض الزوجية كذلك مع ان الاصل انه يكون للذكر ضعف ما للأنثى *
فلوجعل لها الثلث مع الزوج لفضلت على الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها
الفضل المعهود * وقال ابن عباس رضى الله عنهما للام الثلث كاملا واحتج
بظاهر الآية وهي قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
وبقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر
واجيب عن الآية بان المراد وورثه ابواه فقط وعن الخبر بان العسوبة
لم تتمحض في الاب * وقال ابن سيرين بمذهب الجمهور في مسألة الزوج
وبمذهب ابن عباس في مسألة الزوجة * اما تأصيل المسألتين وتصحيحهما
فالأولى زوج وام واب * المسألة من ستة لان فيها النصف وثلث الباقي ومخرج
النصف اثنان وثلث الباقي ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة
للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس وللأب
الباقي اثنان * والثانية زوجة وام واب المسألة من اربعة لان فيها الربع وهو

أكبر كسر في المسألة ومنه نصح • للزوج الرابع واحد وللأم ثلث الباقي واحد
وهو في الحقيقة ربع وللاب الباقي اثنان • وقد اجتمع في هذه المسألة ربان
وهما لا يجتمعان فرضا • ولما انهي الكلام على الفروض واستحقاقها اخذ
يتكلم على العصابات واحكامهم فقال

باب • اي هذا باب • في احكام العصبية •

وسياتي تعريفها في كلام المؤلف • العصبية • ثلاثة • اقسام • القسم
الاول • عا ص ب بنفسه • وهو ذوالاولا • وذكر قريب لم يدل الى الميت
بأثني فقط • وهو المراد عند الاطلاق حتى في حدود العصبية • وقد مر
على العصبية بالغير ومع الغير لان عصبوبة العا ص ب بنفسه بالذات
لا بواسطة غيره بخلاف القسمين الآخرين • والقسم الثاني • عا ص ب
بغيره • وهوائي ذات سهم عصبها ذكر وقد مر على العا ص ب مع غيره لان
للعصب له ذكر بخلاف العا ص ب مع الغير فان عصبونها لاجل اجتماعها مع اثني
وللذكر شرف على الاثني كما لا يخفى • والقسم الثالث • عا ص ب مع غيره •
وهوائي ذات سهم عصبها اجتماعها مع اخرى • وقد فسر الماتن الاقسام
الثلاثة المذكورة على سبيل اللف والنشر المرتب بعبارة موافقة في المعنى لما ذكر
فقال • فالعا ص ب بنفسه جميع الذكور • الوارثين • الا الزوج والاخ للام •
اما الزوج فخارج بقولنا في التعريف قريب • واما الاخ للام فبقولنا فيه لم يدل
الى الميت بأثني فقط • وسند كرم هنا بالعد تيمنا للفايدة مرتبين بحسب استحقاقهم
بحسب كل واحد منهم من يذكر بعده • فالاول منهم الابن • وانما قدم
على ابن الابن لادلائه به او لكونه اقرب منه وعلى الاب لكونه فرع الميت

والاب اصله وانصال الشيء بفرعه اظهر من اتصاله باصله * الا ترى ان البناء
والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل الارض في بيعهما ولهذا تقدمت
جهة البنوة على جهة الابوة كما سيأتي * الثاني ابن الابن وان نزل مقدما منهم
الا على فالأعلى ان تعددوا * وانما قدم على الاب وان سفل مع انه ادلى
الى الميت بواسطة والاب ادلى بنفسه لان سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة
على الابوة * الثالث الاب بعدهما فلا يرث مع واحد منهما بالعصوبة
بل بالفرض كما مر ويأتي * وقدم على الجد وعلى الاخوة لكون الجد والاخوة
مدلين به ولكونه اقرب درجة من الجد في الابوة كما هو ظاهر * الرابع
والخامس والسادس الجد وان علام مع الاخ الشقيق ثم هو مع الاخ للاب
خلا فلا يبي حنيفة رحمه الله فانه يقدم الجد على الاخ الشقيق وعلى الاخ للاب *
وانما جعل الجد والاخ لغير الام في درجة واحدة عند الائمة الثلاثة لان الجد
يدلى بالاب والاخ كذلك فلا يسقط احد منهما بالآخر * ولا يخفى انه
اذا تعدد الاجداد قدم الاقرب منهم للقاعدة الآتية * وانما قدم الجد
وان علا على ابن الاخ مع ان القياس تقدم ابن الاخ عليه لكون ابن
الاخ فرع الاب والجد اصله والفرع مقدم على الاصل كما جرى عليه الحكم
في الارث بالولاء لصد الاجماع عن ذلك في النسب ولان اسم الجد ودة يشمل
وان علا بخلاف اسم الاخ فلا يشمل ابنه * اما تقديم الاخوة على بنينهم فلا يحتاج
الى تعليل * السابع ابن الاخ الشقيق وقدم على ابن الاخ للاب لقونه *
الثامن ابن الاخ للاب ومعلوم مما مر وما ياتي ان الأعلى درجة منها
مقدم على الآخر * وقد ما على العم لتقدم جهتها * التاسع العم الشقيق وقدم

على العم للأب لقونه • العاشر العم للاب وقد ما على ابني العم لقربهما • الحادي
عشر ابن العم الشقيق و قدم على ابن العم للاب لقوته كذا • الثاني عشر
ابن العم للاب ومعلوم ان الا على درجة منهما مقدم على الآخر •
ومعلوم ايضا من قولهم لا يرث اولاد جد مع اولاد جد اقرب منه كما سيأتي ان عم
الميت وابنه وان نزل مقدم على عم ابي الميت وبنه وان عم ابي الميت وابنه وان نزل
مقدم على عم جد الميت وهكذا • الثالث عشر المعتقد ذكر اكان اوائلي وانما اخر عن
سبق من العصبات لانهم عصبه بالنسب وهو عصبه بالسبب ولان الولاء مشبه
في الحديث بالنسب والمشبه به اولى من المشبه • الرابع عشر عصبه المعتقد المنعصبون
باتسهم لا بالغير ولا مع الغير على تفصيل فيه يذكر في باب الارث بالولاء ان شاء الله
تعالى • الخامس عشر بيت المال على ما سبق فيه من الخلاف • فائدة • اولاد الابن
كاولاد الصلب عند فقد هم الذ كر كالد كر والا نثي كالانثي اجتمعا وانفرادا
كما تقدم • والجد كالأب عند فقد ه ارثا وحجا الا في خمس مسائل • الاولى
اذا كان مع الجد اخوة لغيرهم فانهم يرثون معه على التفصيل الاتي خلافا
لابي حنيفة رحمه الله بخلاف الاب فانه يحببهم باتفاق • الثانية والثالثة
لو كان الجد بدل الاب في المسألتين الغراوين لكان للام في كل منهما الثلث كاملا
وما بقي للجد ولم ينظر الى كونها تاخذ اكثر منه في مسألة الزوج ولا الى انه لم يفضل
عليها التفضل المعهود في مسألة الزوجة لانها اقرب منه بخلافها مع الاب فانها
تاخذ في كل منها ثلث الباقي لانها في درجة واحدة • الرابع ان الاخوة لغير
الام وبنهم يحببون الجد في الارث بالولاء خلافا لابي حنيفة بخلاف الاب
فانه يحببهم • الخامسة ان الاب يحبب ام نفسه خلافا للامام احمد رحمه الله

ولا يحجبها الجد * وابن كل اخ لغير ام كايه اجتماعا وانفراد الا في سبع مسائل * الاولى لا يرد ون الام عن الثلث الى السادس * والثانية لا يعصبون اخواتهم لانهم من ذوى الارحام * الثالثة لا يرثون مع الجد اجماعا * الرابعة اولاد الاشقاء يسقطون في المشتركة اجماعا * الخامسة ان ابن الاخ الشقيق لا يحجب الاخ للاب بخلاف ابيه * السادسة ابن الاخ من الاب لا يحجبه ابن الاخ الشقيق وابوه يحجبه * السابعة سقوط الجميع من بنى الاخوة لابوين اولاب بالاخت مطلقا حيث صارت عصبه بالبنت او بنت الابن * وابن كل عم لغير ام كايه ارثا وحبيا الا ان ابن العم الشقيق لا يحجب العم لاب بخلاف ابيه * وابن العم من الاب لا يحجب ابن العم الشقيق وابوه يحجبه * واكثر هذا معلوم مما سبق وما يأتي للتأمل * وههنا ذكر المؤلف القسمين الاخيرين من اقسام العصبه وهما العصبه بالغير ومع الغير * ولو اخرهما الى الفراغ من ذكر احكام العاصب بنفسه لكان احسن ترتيبا * قال رحمه الله * والعاصب بغيره * اربعة الاول * البنات * من الصلب اى جنسهن الصادق بالواحدة فصاعدا * مع البنين * ولو واحد ا فحيث اجتمعوا صارت البنت او البنات عصبه بالابن او البنين والاصل في صيرورتها عصبه به قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين * ففي بنت فاكثر مع ابن فاكثر المال بينهما او بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا اذا اجمعا وراحمهم وفرض فيقسم ما فضل بينهما او بينهم كذلك * والثاني بنت الابن فاكثر مع ابن الابن فاكثر سواء كان اخاها وابن عمها وهو في درجتها او كان انزل منها اذا كانت محبوبة باستغراق من فوقها الثلثين *

مات الميت فيها عن جميع النساء ومن ذكر هو زيد الذي هو في خامس
درجة فلبنتي الصلب وهما زينب وهند ثلثا المال والباقي بعد الثلثين بين
زيد وبين بنات الابن الخمس اخته وبنت عمه وعمته وعمته ابيه وعمته
جده للذكر مثل حظ الانثيين * ونصح من واحد وعشرين لبنتي الصلب
الثلثان اربعة عشر ولزيد سهمان ولكل من الخمس سهم واحد *
ولو كان الذكر الوارث بكرا الذي هو في الدرجة الرابعة فلبنتي الصلب
الثلثان والباقي بينه وبين اخته وعمته وعمته ابيه للذكر مثل حظ الانثيين *
ونصح من خمسة عشر * ولو كانت خالدة الذي هو في الدرجة الثالثة
فالثلثان لبنتي الصلب والباقي بينه وبين اخته وعمته للذكر مثل
حظ الانثيين * ونصح من اثني عشر * ولو كان سعدا الذي هو في الدرجة
الثانية وهي الاولى في درجة اولاد الابن فلبنتي الصلب الثلثان
والباقي بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين * ولا شيء لاولاد الابن
ولو كان غائما الذي هو ابن الصلب فالmaal بينه وبين البنتين للذكر مثل حظ
الانثيين ولا شيء لاولاد الابن * ولولم يكن في المسألة ذكر فالmaal لبنتي الصلب
فرضاورد اولاد لا شيء لبنات الابن * * * الثالث والرابع من اقسام العصبه
بالغير * * * الاخوات * * * اي جنسهن الصادق بالواحدة شقيقات كن اولاد
* * * بالاخوة * * * ولو واحد الى كل واحدة منهما باخيها الشقيقة بالشقيق
والاخت للاب بالاخ للاب * * * وكذا يعصب الجد كلا منهما ايضا لانه بمنزلة
الاخ في ادلائه بالاب خلافا لابي حنيفه رحمه الله لانه يسقط الاخوة بالجد
كما سيأتي في بابيه * والدليل على صيرورتهما عصبه باخويهما قوله تعالى وان

كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كرمثل حظ الاثنيين * ففي اخت شقيقه او اكثر
مع اخ شقيق او اكثر المال بينهما وبينهم لذلك كرمثل حظ الاثنيين * وفي اخت
لاب او اكثر مع اخ لاب او اكثر المال بينهما وبينهم كذلك * وقس ذلك
في كل منهما مع المجد كما سأتى امثله * فهو لا اربع من ذوات الفروض يعصبهن
اخواتهن كما علمت * ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبه لا تصير عصبه
باخيها لان النص الوارد في صيرورة الاناث عصبه بالذكور انما هو في موضعين
البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت انفا * والاناث في كل منها
ذوات فرض فمن لا فرض لها من الاناث لا يتناولها النص لانها ليست في معنى
احد الفريقين * وايضا الاخ يعصب اخته كيلا يلزم تفضيل الانثى على الذكر
او المساواة بينهما فاذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم
تعصبيها كالم وعممة او ابن الم مع بنت الم * والعاصب مع غيره
الاخوات * لاب وام او لاب فقط اي جنسهما الصادق بالواحدة فاكثر
مع البنات * واحدة او اكثر كذلك او مع بنات الابن واحدة فاكثر
والاصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه السابق في باب السدس
حيث قال وما بقى فللاخت * فدل ذلك على انها عصبه * والشرط في ذلك
ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها كانت عصبه به * فلم
ان التعصب بالغير مانع من التعصب مع الغير لانه يغير حكمه * الا مثله
بنت واخت لغيرهم للبنات النصف فرضا والباقي للاخت تعصيا * بنت
ابن واخت كذلك * ثلاث بنات ابن واختان لمن الثلثان فرضا للاختين
الباقي تعصيا * بتان واخت لها الثلثان فرضا ولها الباقي تعصيا * بتا

ابن وثلاث اخوات لها الثلثان فرضا وللأخوات الباقي تعصيبا * بنت
وبنت ابن واخت للأولى النصف فرضا وللثانية السدس كذلك وللأخت
الباقي تعصيبا * بنتان وبنت ابن واخت للبنتين الثلثان والباقي للأخت تعصيبا
ولاشي لبنت الابن لاستغراق الثلثين * والفرق بين العصة بالغير والعصة
مع الغير ان الغير في العصة بغيره يكون عصة بنفسه فتتعدى بسببه العصوبة
الى الاثني وفي العصة مع غيره لا يكون عصة اصلا بل تكون عصوبة تلك
العصة مجامعة لذلك الغير * تنبيه * متى كانت الأخت الشقيقة عصة مع بنت
واحدة او اكثر او مع وبنت ابن فاكثر وان نزل ابوها بمحض الذكور فانها
تجب كل من يحجب الشقيق فتجب الأخوة لاب ذكورا كانوا او اناثا ومن
بعدهم من العصابات * وحيث صارت الأخت للاب عصة مع الغير صارت
كالأخ لاب فتجب بنى الأخوة مطلقا ومن بعدهم من العصابات والله اعلم
ثم اعلم ان ترتيب العصة بنفسه السابق يبينه مبنى على قاعدتين * احدهما * ستأتي
في باب الحجب وهي ان كل من ادلى بواسطة حجته تلك بواسطة الاولاد الام
* والثانية * هي انه اذا اجتمع عاصبان فمن كانت جهته مقدمة قدم فان اتحدت
جهتهما فالقريب درجة فان اتحدت درجاتهما فالاقوى منهما * وجهات العصوبة
عند نامة الشافعية وعند المالكية ايضا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدوة
والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال * وفي ترتيب المؤلف
رحمه الله لها هنا سهو كما تراه في قوله * وجهات العصوبة سبع البنوة
ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة
ثم الولاء * لا نذكره زاد فيها بنوة العمومة وهي مندرجة في العمومة

والترتيب بين العم وابنهما هو ترتيب قرب لا ترتيب جهة كما في الاخوة ابنة
ولا يمكن جعلها جهة مستقلة لانه يترتب عليه بمقتضى القاعدة المارة تقديم عم
الاب مثلا على ابن عم الميت والامر بخلافه * واسقط في ترتيبه ايضا جهة
بيت المال مع انها احدى الجهات السبع عندنا * اما عند الحنابلة فالجهات
ست وهي ما ذكرناه آنفا باسقاط جهة بيت المال منها * وعند ابي حنيفة رحمه الله
الجهات خمس البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء بادخال الجد
وان علفى الابوة وادخال بنى الاخوة وان نزلوا بمحض الذكور في الاخوة
اذا عرفت ذلك * فالجهة المقدمة * وان بعد صاحبها * تحجب من بعدها *
من كانت جهته مؤخره فابن الابن مثلا مقدم على الاب ولولا ان له فرضا
لسقط * تنبيه * يلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة في مثل ابن ابن عم
الميت مع عم ابي الميت فيقدم الاول على الثاني مع ان الثاني اقرب الى الميت
وهما من جهة واحدة لكن جهة الاول الى جد الميت المدلى به الطرفان البنوة
فقدم * وجهة الثاني الاخوة فأخر * ولهذا قالوا لا يرث اولاد جد مع اولاد
جد اقرب منه كما مر * وانما لم يلاحظوا هذا الاعتبار مع الجد مع اخ او ابنة
او عم او ابنة فقدموا الجد وان عم الامم كونه مدلى الى الاب او الجد الا اقرب
بنا الابوة واخر والابن الاخ والعم وابنهما مع كونهم مدلى الى الاب او الجد
الا اقرب بالبنوة لصدا الاجماع عن ذلك. الاعتبار في النسب كما تقدم * ولهذا
روى في الارث بالولاء كما ياتي والله اعلم * فاذا استوت * الجهة قدم
الاقرب درجة وان كان ضعيفا على البعيد وان كان قويا * فابن الاخ لاب
مثلا مقدم على ابن ابن الاخ الشقيق فاذا التحدت الدرجة ايضا * قدم الاقوى *

وهو ذو القرايتين على الضعيف وهو ذو القراية الواحدة فاغ المبت الشقيق
مقدم على اخيه لايه * والى ذلك اشار الجعري رحمه الله بقوله *
فبالجهة التقديم ثم بقربة * وبعدهما التقديم بالقوة اجطلا *
* تنبيه * القاعدتان المذكورتان ليستا مختصين بالعصبات لان الاولى مطردة
في اصحاب الفروض الاولد الام والثانية قد تاتي ايضا في اصحاب الفروض
كتقديم البنت وبنت الابن على ولد الام بالجهة * وكتقديم البنتين على بنتي
ابن لم يعصبا بالقرب * وكتقديم الاختين الشقيقتين على اختين لاب لم يعصبا
بالقوة * وفي اصحاب الفروض مع العصبات كتقديم الاب والجد على الاخوة
للأم بالجهة * وكتقديم الابن على بنت الابن بالقرب * وكتقديم الاخ
الشقيق على الاخت للاب بالقوة * وعلى هاتين القاعدتين ينبنى اكثر باب
الحجب كما سيأتي والله اعلم * وههنا ذكر المؤلف رحمه الله تعريف العصبه ولو قدمه
في صدر الباب لكان احسن وضعا لان الطالب مالم يتصور ماهية الشيء
او ما يميزه عن الاغيار لا يمكنه معرفة اقسامه واحكامه * ولهذا قد منافي الشرح
بعض تعريفاته على انه لا يخلو حد للعصبه من نقد * ولذلك قال العلامة
ابن الهائم في كفايته * وليس يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالعد *
قال المؤلف رحمه الله * والعصبه من ليس له نصيب مقدر من المجمع
على توريثهم حالة تعصيه * الموصول هنا في مقام جنس شامل للمعرف
وغيره * وخرج بنى تقدير النصيب في التعريف اهل الفروض اجمع لان
انصباهم مقدرة * وبقوله من المجمع على توريثهم من ينزل منزلة العصبه
من ذوي الارحام فانهم وان لم يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع

على نور شمسهم و دخل بقوله حالة تعصبيه كل من يرث بالفرض قارة وبالتمصيب
 اخرى كالاب بعد خروجه بامرفاته وان كان له نصيب مقدّر لكن لا في
 حالة تعصبيه بل في حالة ارثه بالفرض * اما معنى العصب لغة فعصبه الرجل
 كما في الصحاح بنوه و قرابته لايه و كانها جمع عاصب كطلبة و طالب * وهو
 من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالاب طرف والابن طرف والاخ
 جانب والعم جانب او من العصب وهو الشد و المنع ثم سمي به الواحد والجمع
 اللذان كرر الموت للغبلة فصار كانه اسم جنس وقالوا في مصدره العصبوبة
 هو الذكر يعصب الانثى اى يجعلها عصبية * ثم ذكر المؤلف رحمه الله احكام
 العصب الثلاثة فقال * والحكم في ارث العاصب * واحد اكان او متعدد ا
 * انه ياخذ جميع المال اذ لم يكن صاحب فرض * للاجماع المستند بالنظر
 الى بعض افراد العاصب وهو الاخ لغيرهم الى قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن
 لها ولد * والى القياس على الاخ بالنظر الى الباقيين * وهذا الحكم مختص
 بالعاصب بنفسه لانه لا يتأتى انفراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره
 * والاى وان لا يتنف من المسألة صاحب الفرض * فياخذ * العاصب
 * ما فضل بعد اصحاب الفروض * اجماعا كذا لك لقوله صلى الله عليه وسلم
 الحقوا الفرائض باهلها فابقي فلأولى رجل ذكر * ويسقط اذا استقرت
 الفروض التركة * فان قيل يرد على هذه العبارة الابن لانه لا يتأتى معه
 استفراق حتى يسقط * اجيب ان العبارة قضية شرطية لا تستلزم الوقوع
 فالحكم بها غير مطرد فلا ورود * فالعنى لو استقرت الفروض التركة
 لسقط الا لاخت في الاكدرية وستأتى في باب الجدة والاخوة *

والا^{*} الاخوة الاشقاء^{*} في المسئلة المشتركة^{*} عندنا وعند المالكية كما
 سيأتي بيان الخلاف^{*} والمشاركة باثبات الناء وحذفها وبفتح الراء فيها على
 المشهور وبكسرها على نسبة التشريك اليها مجازا وتسمى بالحمازية وبالحجرية
 ايضا لما يأتي^{*} ولا بد لتسميتها بهذا الاسم والحكم عليها بما سيأتي من اركان اربعة
^{*} وهي زوج وام^{*} ومثلها الجدة فصا عدا^{*} واخوة لام^{*} اثنان او اكثر
^{*} واخ شقيق^{*} والمراد به الجنس الصادق بالواحد فاكثروا سواء تمحضوا
 ذكورا او كان معه او معهم اثني او اناث فاصل المسئلة ستة^{*} للزوج النصف^{*}
 ثلاثة^{*} ولللام^{*} او الجدة^{*} والسدس^{*} واحد^{*} وللأخوة للام^{*} اثنين
 كانوا او اكثر^{*} الثالث^{*} اثنان فمجموع الانصاء ستة ولم يبق للعصبة الشقيق
 شي^{*} فيشاركهم الاخ الشقيق^{*} واحد اكان او اكثر في الثلث عندنا بالسوية
 وتجعل قرابة ابيه كان لم تكن بالنسبة الى قسمة الثلث بينهم لا من كل الوجوه
 كما يأتي^{*} وبختلف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين^{*} فلو كان
 الاخوة للام فيها ثلاثة والشقيق واحد اكما في المتن لصحت من اثني عشر لكون
 ثلثها وهو الاثنان بين الاربعة بالسوية واثنان على اربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف
 فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر^{*} للزوج النصف ثلاثة
 في اثنين ستة ولللام او للجدة السدس واحد في اثنين باثنين
 وللأخوة للام والشقيق معهم الثلث اثنان في اثنين باربعة عدد
 رؤسهم لكل واحد سهم^{*} وهذا اعني التشريك بين الاخوة
 للام والاخوة الاشقاء بالسوية يجعلهم كأنهم اولاد ام هو ما قضى
 به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانيا بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي^{*}

ف قيل له في ذلك فقال ذاك على ما قضينا اي فيما مضى وهذا على ما نقضى اي
الان لان الاجتهاد لا ينقض بالا جتهاد * وروى انه اراد ان يقضى بما
قضى به اولا فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه هبوا اباهم كان حمارا فزادهم
الاب الاقربا * وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان
حمارا ملقى في اليم * ولهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى فيها بالتشريك
ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في اشهر
الروايين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول شريح وسعيد
ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومذهب
الشافعي ومالك رضي الله عنهم وبه قطع اصحاب الشافعي * وكان مقتضى
ما سبق من الحكم بسقوط العصبية عند استغراق الفروض التركية سقوط الشقيق
والا شقاء في هذه المسئلة وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه اولا
وهو مروى عن علي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم
وهو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي
وابن ابي ليلى وشريك ويحيى بن ادم ونعيم بن حماد وابو ثور وابن المنذر
وداود رحمهم الله تعالى * وكل من المذهبين توجيهات مذكورة في المطولات
❖ اما ❖ محترزاركانها فانه ❖ اذا كان ❖ الاخ فيها بدل الشقيق ❖ لاب
فيسقط ❖ باستغراق الفروض التركية * وكذا لو كان مع الاخ للاب اخت
فنسقط معه كذلك ولا يفرض لها وهو اخ مشوم لانه لو عدم لفرض لها النصف
وعالت المسئلة * ولو كان بدل الشقيق اخت شقيقة اولا بلا عيل لها
بالنصف * او اختان شقيقتان اولا بلا عيل لها بالثلثين * او خنثى شقيق

فبتقدير ذكره يشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير انوثته لا يشارك
بل يفرض له النصف وتعمل المسألة فيجعل للذكورة مسألة وللانوثة مسألة
وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتى الذكورة والانوثة ويعامل
كل بالاضرفي حقه ويوقف ما بقى * ولولم يكن في المسألة زوج او ذ وسدس
من ام او جدة او كانت ولد الام فيها واحد البقي شئ بعد الفروض تاخذه
الا شقاء تعصيبا * تنبيه * انما قالوا في مشاركة الا شقاء للاخوة للام
وجعل ابهم كالمعدم بالنسبة الى قسمة الثلث فقط لكيلا يرد مالو كان معهم اخ
او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق كما تقدم قريبا ولا يفرض للاخت
للاب النصف وتعمل الى تسعة او للاخوات للاب الثلثان وتعمل لعشرة
كما توهمه من توهمه وهو وهم باطل والله اعلم * فائدة * قال الشنشورى رحمه الله
في شرح الرحبية الورثة اربعة اقسام * قسم يرث بالفرض وحده من الجهة
التي سمي بها * وهو سبعة الام وولداها والجدتان والزوجان * وقسم
يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد
وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات
النصف والثلثين كما سبق * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة
ويجمع بينهما وهو الاب والجد فان كلا منهما يرث السدس مع ابن وابن ابن
وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس او دونه او لم يبق شئ * ويرث
بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثى * ويجمع بين الفرض
والتعصيب اذا كان معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر من السدس
وسبقت الاشارة الى ذلك والله اعلم * فائدة اخرى * قال فيه ايضا قد

يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابر هو ابن عم وكاخ هو معتق فيرث باقواهما
والاقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في العصابات * وقد يجمع في
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة
فيرث باقواهما لابيها على الارجح عندنا وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة
والقوة باحد امور ثلاثة * الاول ان تحجب احداها الاخرى كينت
هي اخت من ام كان يطا مجوسى امه فتلد بنتا ثم يموت عنها فترث بالبنتية *
الثاني ان تكون احداها لا تحجب كام او بنت هي اخت من اب كان
يطا مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فترثها بالامومة
او عكسها فترثها بالبنتية * الثالث ان تكون احداها اقل حجبا كجدة ام ام هي
اخت من اب كان يطا مجوسى بننه فتلد بنتا ثم يطا الثانية فتلد بنتا ثم يموت
السفلى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فترثها بالجدودة دون الاختبة
فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان يموت السفلى في المثال
الاخير عن العليا والوسطى فترث العليا بالاختبة والوسطى بالامومة * اما
مذهب الحنفية والحنابلة ان المجوسى ونحوه ممن يرى حل نكاح المحارم يرث
بجميع قراباته اذا اسلم او رافع البناء * وقد يجمع في الشخص جهتا فرض
وتعصيب كابر هو ابن عم هو اخ لام او زوج فيرث بهما حيث امكن اتفاقا والله اعلم
انتهى مع زيادة ذكر الخلاف والوفاق * ولما فرغ من ذكر احكام
العصابات شرع في ذكر مسائل الحجب فقال

❖ باب ❖ اى هذا باب ❖ في ❖ ذكر مسائل ❖ الحجب ❖

وهو من اعظم ابواب الفرائض * قال بعضهم حرام على من لم يعرف الحجب

ان يفتى في الفرائض * وذكر المؤلف اولا تعريفه لغة وشرعا و تقسيمه
 فقال ❖ وهو لغة المنع ❖ والستر يقال حجبته اذا منعه عن الدخول * ومنه
 الحجاب لما يستتر به الشيء ❖ وشرعا منع من قام به سبب الارث ❖ كالقربة
 ❖ من الارث بالكلية او من او فر حظيه ❖ فمنع من لم يقم به سبب الارث
 لا يسمى حجب اصطلاحا والارث الثاني بمعنى الموروث * والحجب قسمان
 حجب بالا وصاف وهو المبر عنه بالمانع وتقدم اول الكتاب * ويتأني
 دخوله على جميع الورثة * وحجب بالا شخص * وهذا هو المراد عند الاطلاق
 والمقصود بالترجمة ❖ وهو قسمان حجب حرمان ❖ اي حجب يترتب
 عليه الحرمان وهو الجزء الاول من التعريف وسياقني * ❖ وحجب
 نقصان ❖ اي حجب يترتب عليه النقصان وهو منع الشخص من
 او فر حظيه * وهذا سبعة انواع * فتارة يكون بانتقال من فرض الى فرض
 كرد الام من الثلث الى السدس اذا كانت مع الولد مثلاً * وكرد الزوج
 من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث فقد انتقل كل من فرض
 الى فرض * وتارة يكون بانتقال من تعصيب الى تعصيب كبنتين واخت
 فالاخت هنا عصبية مع غيرها وهما البنتان فلها الثلث الباقي تعصيبا فلو كان معها
 اخ لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بعد فرض البنتين على ثلاثة له اثنتان ولها واحد
 فصارت هنا عصبية بغيرها وانتقلت من تعصيب الى اخرواها اخوها من
 الثلث الى ثلث الثلث * وتارة يكون الانتقال من فرض الى تعصيب
 كالاخت فان فرضها النصف فاذا كانت مع البنات ورثت بالتعصيب لا
 بالفرض * وتارة يكون الانتقال من تعصيب الى فرض كالا ب اذا انفرد

أخذ جميع المال فان وجد معه ابن للميت كان له السدس فرضا فقد انتقل
 من التعصيب الى الفرض * وثارة يكون بمزاحمة في فرض كبت وبنت
 ابن فبنت الابن فرضها السدس فان كانت معها اختها كان لها السدس فرضا
 فقد زاحمتها اختها في فرضها * وثارة يكون بمزاحمة في تعصيب كبت واخ
 فلها النصف وله الباقي تعصيا فلو كان معه اخ ثان لزاحمه في النصف و كان
 بينهما بالسوية وثارة يكون بمزاحمة في عول كزوج واخت شقيقة فالأخت
 هنا النصف فلو كان معها أخت لاب لا عيل لها بالسدس فانتقلت الشقيقة من
 النصف الى انقص منه بسبب العول ويعلم ذلك مما تقدم وما سيأتي لمن تأمل *
 قال المؤلف * والمراد هنا الاول * أي الذي هو حجب الحرمان واكثره
 مبنى على قاعدتين ذكرتا في باب العصابات * احدهما ما ذكره الجعبري
 رحمه الله بقوله * فبالجهة التقديم ثم بقرينة * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 والثانية ان كل من ادلى بواسطة حجته تلك الواسطة الا ولد الام اجماعا
 والا لجدة الابوية عند الحنابلة * وانما قدمنا هاتين القاعدتين لانه لا مطمع في
 استيفاء صور مسائل الحجب فيكون ما سيذكر هنا من باب التفصيل بعد
 الاجمال * وحيث عرفت ما تقدم من التعريف والتقسيم وكون المراد هنا
 انما هو حجب الحرمان و اردت ان تعرف مهم مسائله تفصيلا * فالاب
 والابن والزوج لا يحبهم احد * وكذلك البنت والام والزوجة كما سيأتي
 في كلام المؤلف قريبا * وضابط هؤلاء الستة الذين لا يحبون حرمانا ان
 تقول هم كل من ادلى بنفسه الى الميت الا المعتقد ذكر كان او انثى * وذلك
 لان العتق فرع عن النسب ومشبه به فقدم عليه كما مر في باب العصابات

❖ وابن الابن يحجبه الابن ❖ لانه ان كان اباؤه فلا دلالة به او عمه فلانه
 اقرب منه ❖ ويحجبه ايضا ❖ ابن ابن اقرب منه ❖ لما امر كابن ابن وابن
 ابن ابن ❖ ويحجبه ايضا اهل الفروض المستغرقة كابوين وبنتين وكذا كل
 العصبات غير الابن والاب والجد ❖ والجد ❖ من جهة الاب ❖ يحجبه الاب
 او جد اقرب منه ❖ لا دلالة به ولكونه اقرب منه ايضا ❖ اما الجد من جهة الام
 فانه لا يرث اصلا فلا يسمى عدم ارثه حجباً اصطلاحاً ❖ والاخ الشقيق يحجبه
 ثلاثة الاب ❖ لا دلالة به ولتقدم جهته ❖ والابن وابن الابن ❖ وان نزل لتقدم
 جهتهما على جهته ❖ والاخ للاب يحجبه اربعة وهم من قبله ❖ اما الاب والابن
 وابنه فلتقدم جهتهم على جهته واما الاخ للابوين فلكونه اقوى والخبر
 اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل اخوه لايه وامه
 دون اخيه لايه حسنه الترمذي ❖ وتحجبه ايضا اخت لابوين معها بنت
 او بنت ابن كما تقدم في ذكر العصبية مع الغير ❖ والاخ الام يحجبه ستة الاب والجد
 والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن ❖ وان نزل اجماعاً وضابط هو لاء
 الستة ان تقول اصل ذكر او فرع وارث ❖ وذلك لمفهوم اية الكلالة الاولى في
 سورة النساء وهي قوله تعالى فان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث لايه ❖ لان
 الكلالة ميت لم يخلف ولداً ولا والداً الا انه خص مفهوم الكلالة الام
 والجد فلا يحجبان ولد الام بالاجماع ❖ وابن الاخ الشقيق يحجبه ستة
 الاب والجد ❖ وان علا ❖ والابن وابن الابن ❖ وان نزل ❖ والاخ الشقيق
 والاخ للاب ❖ لتقدم جهاتهم على جهته ❖ وابن الاخ للاب يحجبه سبعة

هو لاء الستة الحاجبون لابن الاخ الشقيق لتقدم جهاتهم ايضا والسابع
 ابن الاخ الشقيق لانه اقوى منه والعم الشقيق يحجبه ثمانية وهم من قبله
 لتقدم جهاتهم على جهته والعم للاب يحجبه تسعة وهم من قبله اما الثمانية
 فلتقدم جهاتهم على جهته واما العم للابوين فلانه اقوى منه وابن العم الشقيق
 يحجبه عشرة وهم من قبله اما الثمانية فلتقدم جهاتهم واما العمان فلقر بهما
 وابن العم للاب يحجبه احد عشر وهم من قبله اما العشرة فلأمر واما ابن
 العم الشقيق فلانه اقوى * وبعد هو لاء عم الاب لابوين محبوب بابن عم الميت
 للاب * وعم الاب لاب محبوب بعم الاب للابوين * وابن عم الاب لابوين
 محبوب بعم الاب للاب * وابن عم الاب للاب محبوب بابن عم الاب لابوين *
 وعم الجد لاب محبوب بعم الجد لابوين * وهكذا على ما تقدم في العصابات
 من حجب الاقرب والاقوى للابعد والاضعف والمعتق يحجبه عصابة النسب
 اجماعا لان النسب اقوى ومن ثم اخنص بالمحرمية ووجوب النفقة وسقوط
 القود والشهادة ونحوها والله اعلم * ولما فرغ من الكلام على حجب الذكور
 شرع في ذكر حجب الاناث مقدما قبله ذكر من لا يحجب منهن حرمانا فقال
 والام والبنت والزوجة لا يحجبن حرمانا بحال لادلائهن بانفسهن الى
 الميت كما هو معلوم من الضابط السابق * وبنت الابن * فاكثرت يحجبها *
 او يحجبهن * الابن * لانه ان كان اباها فلادلائها به او عمها فلكونه
 اقرب منها * او بنتان * فاكثرو ذلك لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه
 السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث قال للبنت النصف ولبنت الابن
 السدس تكملة الثلثين اى ما لم تتكمل الثلثان والا فهي محبوبة * وانما

يحجبها عن السدس * اذا لم تعصب * يذكر من ولد ابن وهو القريب
 المبارك سواء اكان في درجتها بان كان اخاها او ابن عمها او كان انزل منها
 بان كانت عمته او عمه ابيه مثلالاحتياجها اليه للتعصيب كما تقدم في باب
 العصبات * وما قيل في بنت الابن مع بنتي الصلب يجري في كل بنت ابن نازلة
 مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن *
 وكنت و بنت ابن و بنت ابن ابن * وكنت ابن و بنت ابن ابن و بنت ابن ابن
 ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل
 منها ابن ابن فيعصبها والله اعلم * والجددة للام تحجبها الام * لادلائها بها
 * والجددة للاب * اي من جهة سواء اكانت امه او ام امه او ام ابيه * يحجبها
 الاب * وكذلك كل جد يحجب من ادلت به من الجدات عند الائمة
 الثلاثة * ومذهب الحنابلة ان الاب ومثله الجد ابوالاب لا يحجب ام
 نفسه ولا يحجب من ادلت به ممن ترث منهن عندهم كما سبق بيا نه في عدد
 الوارثين * واستدلوا بما رواه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه
 قال في الجدة وابنها انها اول جدة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سدسها وابنها حي * واجيب بانه ضعيف وبفرض صحته فيحتمل ان تكون
 ام الام وابنها هو الخال * او تكون ام الاب وابنها الحى هو العم للاب *
 ويكون ابنها الذي هو الاب كافرا * و تحجب * الام * الجددة من
 جهة الاب ايضا اجماعا لان الجدات يرثن بجهة الامومة والام اقرب من
 في تلك الجهة فتحجب كل من ترث بالامومة كما ان الاب يحجب كل من يرث
 بالابوة * والجددة القربى من كل جهة تحجب البعدى منها * فالقربى من

جهة الام تحجب البعدى منها اجماعا كام ام وام ام ام لا دلائلها اذ لا يتصور
 الا هكذا * والقربى من جهة الاب كام الاب تحجب البعدى منها قطعا ان
 ادلت بها كام ام الاب * وكذا ان لم تدل بها كام الاب مع ام ابي الاب على
 الصحيح في زوائد الروضه لكونها اقرب منها امومة * ومن صور هذه
 الجدة ما اذا كانت القربى من جهة ابي الاب كام ابي اب والبعدى من جهة
 امهات الاب كام ام ام الاب * وفيها وجهان ارجحهما على ما نقله الشنشورى
 في شرح الترتيب والرحبية عن العلامة ابن الهائم واقره انها تحجبها * قال
 ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الا كثرون حتى قال في المحرر والمنهاج ان
 قربى كل جهة تحجب بعداها انتهى * لكن صريح عبارة التحفة والنهاية دال
 على ترجيح القول بعدم الحجب وهو ما رجحه البلقينى وجزم به الاشعر
 فى فتاويه فينبى اعتماده * و * الجدة * القربى من جهة الام * كام الام
 * تحجب البعدى من جهة الاب * كام ام الاب و كام ابي الاب باتفاق الاثمة
 الاربعة لكونها اقرب منها امومة واقوى منها * ولا عكس * اى ولا تحجب الجدة
 القربى من جهة الاب الجدة البعدى من جهة الام كام ام الام بل تشاركها في السدس
 على الصحيح من قولى الامام الشافعى * وهو مذهب الامام مالك رحمه الله لان
 التى من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لان الام اصل فى اثار الجدات
 فعدل قرب هذه قوة هذه فاشتركتا * وعند الحنفية والحنابلة انها تحجبها جريا
 على الاصل من ان القربى تحجب البعدى مطلقا * ثبته * يعلم مما هنا وما تقدم
 فى عدد الوارثين ان الجدات اربعة اقسام * القسم الاول من ادلت بمحض
 الاناث كام الام وامها وان علت فهذه مجمع على توريتها * القسم الثانى من ادلت

بعض المذكور كام الاب وام ابي الاب وان علت بمحض المذكور * القسم الثالث من ادلت بمحض الاناث الى محض المذكور كام ام الاب وام ام ابي الاب وهكذا * وهذا ان القسمان من جهة الاب وفي البعض منهما ما تقدم من الخلاف * القسم الرابع من ادلت بذكر الى اثني كام ابي الام وام ابي ام الاب فهذا القسم ساقط عند الائمة الاربعة ولا ارث به الاعلى القول بتوريث ذوى الارحام والله اعلم * والاخت من اي الجهات كانت كالاخ * اي ويحجب الاخت من اي الجهات كانت من يحجب اخاها * فيحجب الاخت الشقيقة الاب والابن وابن الابن وان نزل * ويحجب الاخت للاب الاب والابن وابن الابن وان نزل والاخ الشقيق * ويحجب الاخت للام الاب والجد والابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن * والاخت الشقيقة * مثلها * الاخت للاب لا تحجبها فروض مستترقة بل لها فرضها * وتعمل المسئلة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة اولاب * المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان وتعمل بفرض الشقيقة او الاخت للاب وهو النصف الى تسعة ومنها تصح * والاخوات الخالص للاب * سواء كن عددا او واحدة * تحجبهن * او تحجبها * شقيقة * او اكثر * مع بنت او بنت ابن * لما تقدم في باب العصابات من ان الشقيقة ومثلها الاخت للاب اذا صارت عصة مع البنت او بنت الابن اسقطت من يسقطه اخوها والاخوات الخالص للاب معجوبات بالشقيق فحجبن باخته حين صارت عصة * ويحجب الاخوات الخالص للاب ايضا * اختان شقيقتان * فاكثر اكن بشرط ان لا يكون لهن معصب من الاخوة

للأب فان كان له نأخ مصبهن واقتسموا الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين * والمعتقة
 كالمعتق يحجبها عصبه النسب * اجماعا لما تقدم من كون النسب أقوى * فائدة
 المحجوب بوصف من الموانع المتقدمة لا يجب احدا حرمانا ولا نقصانا * نعم البعض
 يجب بقدر ما فيه من الحرية عند الحنابلة والمحجوب بالشفص قد يجب
 غيره نقصانا وذلك في صور * منها ما واب واخوة كيف كانوا فان الأم تحجب
 بهم من الثلث الى السدس والباقي للأب لانهم محجوبون به * ومنها ما وجد
 وعدد من اولاد الأم فاولاد الأم محجوبون بالجد وهم يحجبون الأم من الثلث
 الى السدس والباقي للجد * ومنها ما واخ شقيق واخ لاب فالأخ من الأب محجوب
 بالشقيق وهما حاجبان للأم من الثلث الى السدس * ومنها ما وجد واخ من أم
 واخ لغير أم فالأخ من الأم محجوب بالجد وهو مع الأخ لغير أم يردان للأم
 الى السدس والباقي بين الجد والأخ لغير أم عند الأئمة الثلاثة رحمهم الله وعند
 الإمام أبي حنيفة كل الباقي للجد * ومنها ما وزوج واخ شقيقة واخ من أب
 فللأم السدس ولكل واحد من الزوج والشقيقة النصف ونعول مسائلهم لسبعة
 ولا شيء للأخ من الأب لاستفراق الفروض * فحجبت الأم من الثلث الى
 السدس في المسائل الثلاث الأخيرة بوارث ومحبوب * ومنها مسائل
 المعادة التي لا يبقى لولد الأب فيها شيء كجدة وجد وشقيقة واخ من أب فللمدة
 السدس وتعد الشقيقة الأخ من الأب على الجد لينقص نصيبه بسبب العد فيكون
 مع الجد اخت واخ فالأحظ له المقاسمة فياخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد
 سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولا شيء للأخ من الأب *
 فقد حجب الجد نقصانا بالاخت وهي وارثة وبالأخ وهو محجوب والله علم

والمسافر من ذكر احكام المحبب شرع في ذكر احكام الجدمع الاخوة فقال

باب * في هذا باب * في ذكر احكام الجدمع اي الصحيح اذ هو المراد

عند الاطلاق وهو حقيقة في الادي مجاز في غيره * والاخوة *

ولو واحد اذ كورا كانوا او اناثا من الابوين او من الاب فقط لا من الام لانهم

معجوبون بالجدمع اجماعا ولا اولاد الاخوة لما تقدم في باب العصابات *

والمراد احكامهم معه واحكامه معهم لان حكم كل حالة انفراد قد تقدم *

* ولتقدم قبل الكلام على الاحكام *

ما ينبغي ان يعلم او لا * اعلم ان احكام الجدمع مع الاخوة لم يرد فيها

شي من الكتاب ولا من السنة وانما ثبتت باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد

الاختلاف الكثير وكان بعض السلف الصالح يتوقى الكلام في هذا الباب *

وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي

احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدمع بشي فقال رجل رايته حكم للجدمع

بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال لا دريت ثم

قام اخر فقال رايته قضى للجدمع بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال

لا ادرى فقال لا دريت وعلى هذه الوتيرة شهد ثالث بالنصف ورابع بالجميع *

ثم انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليتفقوا في الجدمع على قول واحد

فسقطت حية من السقف فتفرقوا مذ عورين فقال عمر رضي الله عنه اي الله

ان تجتمعوا في الجدمع على شي * ثم انهم اجمعوا على ان الجدمع لا يجزئه حرمانا

الا ذكر متوسطين بين الميت وسواء اركان معه اخوة ام لا * وحيث اجتمع

معه احد من الاخوة للابوين او للاب فقط يقول الصديق وابن عباس

وعدة من الصحابة رضي الله عنهم ان الجدة يسقطهم كالأب وهو مذهب
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو مذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمر وعلي
 وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم ان الأخوة لا يسقطون
 بالجدة وبذلك قال كثير من أجلة التابعين وهو مذهب الأئمة الثلاثة الشافعي
 ومالك وأحمد بن حنبل رحمهم الله وبه قال أبو يوسف ومحمد من الحنفية
 ولكل من المذاهب احتجاج وتوجيه مذكور في المطولات إذا علمت ذلك
 في بيان تفصيل أحكام الجدة مع الأخوة على مذهب الإمام زيد بن ثابت والإمام
 الشافعي ومن وافقها هو ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله * إذا اجتمع جد
 وأخوة * ولو واحد * أو أخوات * ولو واحدة * لا يورث أولاد
 فإن لم يكن معهم ذو فرض فله * أي الجدة باعتبار ما يأخذه من النصيب
 * حالان * ويتعين له الاحتفاظ منها * المقاسمة * كاخ منهم للذكر مثل حظ
 الأنثيين حتى أنه ينصب الخاص من الأخوات ويأخذ مثل الواحد * أو ثلث
 جميع المال * ويكون الباقي لهم * أما المقاسمة فلأنها الأصل في جعلهم في
 درجته وأما الثلث فلأن الأم والأجداد إذا اجتمعوا ليس معها غيرها فله مثل ما لها
 والأخوة لا ينقصون الأم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه * والمقاسمة
 خير له في خمس صور * ضابطها أن يكون معه من الأخوة والأخوات
 أقل من مثليه * وهي جد وأخت * جد وأخ * جد وأختان *
 جد وأخ وأخت * جد وثلاث أخوات * والقسمة وزيادة نصيبه
 على الثلث في هذه الصور لا تخفى * ونستوى * له * المقاسمة وثلاث *
 جميع * المال في ثلاث صور * ضابطها أن يكون معه من الأخوة

والاخوات مثله ✽ وهي جدواخوان ✽ جدواخ واختان ✽ جد واربع
 اخوات ✽ والقسمة بينهم كذلك لا تخفى ✽ والثالث خير له من المقاسمة فيما
 اذا زاد واعلى مثليه ولا تنحصر صورته لان الزيادة غير منحصرة واكلها ذكورا
 جد وثلاثة اخوة وانا ثاجد وخمس اخوات ✽ وان كان معهم ذو فرض ✽
 ممن يتصور انهم وهم الزوجان والجدان والام والبنت وبنت الابن ✽ فله ✽
 اي الجدة ✽ ثلاث حالات ✽ اي باعتبار ما يأخذه الجدة من النصيب لا باعتبار
 ما يفضل بعد الفرض لان تلك اربعة احوال كما سيأتى ✽ ويتعين له الا حظ منها
 ✽ فياخذ الاكثر من سدس جميع المال ✽ لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة
 اولى ✽ او ✽ من ✽ ثلث الباقي ✽ قياسا على الام في الغراوين لان لكل منهما
 ولادة ولانه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيجعل ما يأخذه ذو الفرض
 كالتالف ✽ او ✽ من ✽ المقاسمة ✽ كاخ لانها الاصل في نزوله منزلتهم كما مر
 ✽ فالسدس خير له ✽ من المقاسمة وثلث الباقي ✽ في ✽ مثل ✽ زوجة
 وبنتين وجدواخ ✽ لان الباقي منها بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين
 ثلثها اثنان الاثنا وسهمه منها بالمقاسمة اثنان ونصف وسدس جميع المال اربعة
 فهو الا حظ له ✽ وثلث الباقي خير له ✽ من السدس والمقاسمة ✽ في ✽ مثل
 ✽ جدة وجد وخمسة اخوة ✽ لان الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية
 عشر احد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وهي الا حظ له لانها
 اكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة واكثر مما يخصه بالمقاسمة وهو ثلاثة ايضا ✽
 وانما مثل بالخمسة ليكون الباقي منقسما ✽ والمقاسمة خير له ✽ من سدس جميع
 المال ومن ثلث الباقي ✽ في ✽ مثل ✽ جدة وجدواخ ✽ لان الباقي بعد فرض

الجدة وهو واحد من ستة خمسة * وسدس جميع المال واحد وثلث الباقي
 اثنان الاثنا وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فهو الا حظ له وتصح من اثني عشر *
 وتستوي المقاسمة والسدس في مثل بنتين وجدواخ للجد فيها واحد من
 ستة على كلا الوجهين * وتستوي المقاسمة وثلث الباقي في ام وجدواخوين للجد
 فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين * ويستوي السدس وثلث الباقي في زوج
 وجد وثلاثة اخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقديرين * وتستوي
 الامور الثلاثة في زوج وجد واخوين للجد فيها واحد من ستة على كل التقادير
 فعلم مما ذكر ان للجد مع الاخوة باعتبار ماله من المقاسمة والثلث حيث لم يكن
 معهم ذ وفرض حالان * وله بالاعتبار المذكور حيث كان معهم ذ وفرض
 ثلاثة احوال فهذه خمسة احوال * وتوول باعتبار ما يتصور في تلك الخمسة
 الى عشرة لانه حيث لم يكن معهم ذ وفرض اما ان تتعين المقاسمة او يتعين
 ثلث المال او يستويا * وان كان معهم ذ وفرض فاما ان تتعين المقاسمة واما ان
 يتعين ثلث الباقي واما ان يتعين سدس جميع المال او تستوي له المقاسمة
 وثلث الباقي او المقاسمة وسدس جميع المال او ثلث الباقي وسدس جميع
 المال او تستوي الثلاثة وقد مرت امثاتها مستوفاة * وللجد ايضا حيث
 وجد معهم ذ وفرض اربعة احوال باعتبار ما يفضل عن الفرض وجودا وعدمه
 فتارة يبقى بعد الفروض اكثر من السدس فيكون له الا حظ من الامور
 الثلاثة كما مر * وتارة * قد لا يبقى شئ بعد الفروض * ولا يتصور ذلك
 الا والمسألة عائلة * كبنتين وزوج وام وجد * واخ للزوج الربع وللبنتين
 الثلثان وللأم السدس ومجموعهما من اصل اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرقت

الفرع من قبل اعتبار الجدة * فيفرض للجد السدس ونحوه * أي يزاد في
 العمل إلى خمسة عشر ويسقط الأخ لأنه عصبه لم يفضل له شيء * وتارة
 * قد يبقى دون السدس كبنتين وزوج وجد * وأخ للبنتين الثلثان وللزوج
 الربع ومجموعها من أصل اثني عشر واحد عشر ويفضل واحد وهو نصف
 سدس * فيفرض له * السدس * ونحوه * بتامه إلى ثلاثة عشر ويسقط
 الأخ كذلك * وتارة * قد يبقى سدس كبنتين وأم وجد * وأخ فمجموع
 حصتي البنتين والأم خمسة من أصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس
 * فيفوز به الجد وتسقط الأخوة * أو الأخ لما صار الأخت في الإكدرية
 * تنبيه * من المسائل التي تكون فيها المقاسمة خير للجد المسألة المسماة بالخرقاء سميت
 بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها أي اختلافهم فيها ولهذا خصها الفرغوني
 بالذكر * وهي أم وجد وأخت لابوين أو الأب أصلها من ثلاثة للام الثلث
 واحد يبقى اثنان للجد والأخت لا ينقسمان عليها اثلاثا فتضرب روتس
 الجد والأخت ثلاثة في ثلاثة بتسعة ومنها تصح * للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد
 والأخت اثنان في ثلاثة بستة للجد أربعة وللأخت نصفها اثنان * وهذا هو مذهب
 الإمام زيد بن ثابت وهو مذهب الأئمة الثلاثة غير أبي حنيفة رحمه الله
 وهو قول محمد وأبي يوسف أيضا وفيها أيضا للصحابة أقوال فعند الصديق
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي للجد ولا شيء للأخت وهو قول ابن عباس
 رضي الله عنهما وهو مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة الباب
 عنده فالمسئلة عندهم من ثلاثة للام واحد وللجد اثنان * وقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه للأخت النصف وللأم ثلث الباقي والفاضل للجد فتصح

على هذا من ستة * وهذه احدى الروايات عن ابن مسعود رضي الله
 عنه وله رواية اخرى تساوي هذه في المعنى وهي للاخت النصف وللأم
 السدس وللجد الباقي * وله ايضا رواية ثالثة ستأتي * وقال عثمان بن عفان
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعل المال
 اثلاثا بينهم * ولا تفراد عثمان رضي الله عنه بهذا القول لقبت بالعثمانية ايضا *
 وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه للام الثلث وللخت النصف والباقي
 للجد فتصح على هذا من ستة * وقال ابن مسعود في احدى الروايات عنه للاخت
 النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتصح من اربعة ولهذا القبت بالاربعة *
 ولهذا المسئلة القاب اوصلوها الى عشرة وفي تعدادها وذكرا وجه التلقيب
 بها اطالة بلا طائل * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من الكلام على احكام الجدا اذا كان
 معه الاشقاء فقط او الاخوة للاب فقط شرع في ذكر الحكم اذا اجتمع معه
 الصنفان وهي مسائل المعادة فقال * ولو كان مع الجد اخوة اشقاء * واحدا كثيرا
 ذكورا واناثا * واخوة لاب * واحدا كثيرا ذكورا كانوا او اناثا * فالحكم
 في الجد ما سبق * من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض فللجد الخير من المقاسمة
 وثلث المال * واذا كان معهم ذ وفرض وفضل بعده اكثر من السدس فللجد
 الخير من المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع * ولكن * يعد الاشقاء
 عليه * اى الجد * الاخوة لاب في * حساب * القسمة * ان نقص
 بسببهم نصيبه بان كان الاشقاء دون مثليه وفضل عن الفرض ان كان اكثر
 من الربع والا فلا معادة لعدم الفائدة * فاذا اخذ * الجد * حقه * على
 ما تقدم من احد فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة فتجعل الاخوة بعد ذلك

كان لم يكن معهم جد * فولد الاب يعتبر وارثا بالنظر الى الجدة حتى يزاحمه
 محبوبا بالنظر الى الاشقاء * وعلى ما ذكر * فان كان في الاشقاء ذكر *
 فاكثر وحده او وحدهم او مع اثني او اناث * فالباقي * له او * لم وتسقط
 الاخوة للاب * لانهم محبوبون بالشقيق * كما في جد و اخ شقيق و اخ لاب *
 للجد واحد وللشقيق اثنان لان الشقيق اذا عد ولد الاب على الجد صار
 مثليه فيستوي له الثلث والمقاسمة ولاشي للاخ للاب لما مر وهذه المسألة مما
 لا فرض فيه * واما ما فيه فرض فكأن وجد و اخ لابوين و اخت لاب * المسألة
 من ستة للام واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي
 ومن السدس فله بهاسهان وتبقى ثلاثة للاخ الشقيق ولاشي للاخت للاب
 * وان لم يكن فيهم * اي الاشقاء * ذكر * فان كان الموجود منهم شقيقة
 واحدة * فتأخذ الشقيقة * ايضا جميع الفاضل بعد الفرض ان كان و حصة
 الجد اذا كان الفاضل نصف او دونه كما في زوجة وجد و اخت لابوين و اخ
 لاب * المسألة من اربعة وتصح من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خمسة
 ما بقي ستة وللشقيقة تسعة * وكما في زوجة وجد و اخت شقيقة و اخوين لاب
 للزوجة الربع واحد وللجد ثلث الباقي لانه الا حظه واحد وللشقيقة الباقي
 اثنان وهو النصف ويسقط الاخوة للاب فيهما لانهم عصبة لم يفضل لهم شي *
 واذا كان الفاضل بعد الفرض ان كان و حصة الجد اكثر من النصف فتأخذ
 منه الشقيقة * الى النصف والباقي للاخوة * او الاخ * للاب * ثم ان
 المسائل التي يفضل فيها مع الجد والشقيقة شي لاولاد الاب ست * ولما لم يستوف
 المؤلف رحمه الله ذكرها اتى بكاف التمثيل لادخال ما لم يذكره فقال * كما

في عشرة زيد ✽ وهي احد الزديات الاربع ✽ وسميت عشرة لانه تصح عنده
من عشرة ✽ وهي جد وشقيقة واخ لاب هي من خمسة ✽ للجد سهمان لان
المقاسمة احظ له فيها من الثلث تبقى ثلاثة تاخذ الشقيقة الى النصف سهمين
ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم ✽ وتصح ✽ اذا ضرب مقام النصف
وهو اثنان في الخمسة ✽ من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف خمسة يفضل واحد
للاخ من الاب ✽ ومثلها عشر نية زيد ✽ وهي ثانية الزديات ✽ وسميت
عشر نية لصحتها من عشرين عنده ✽ وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي
من خمسة ✽ كالتى قبلها للجد فيها سهمان وللأخت الشقيقة سهمان ونصف ولكل
واحدة من الأختين للاب نصف سهم اضرب اثنين مقام الكسر المتماثل فيها
في الخمسة تحصل عشرة للجد اربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد لأختي
الاب مناصفة اضرب اثنين عدد هما في العشرة ✽ ونصح ✽ بذلك ✽ من
عشرين ✽ والقسمه غير خافية ✽ فهاتان مسائلتان مما يفضل فيها شي مع الجد
والشقيقة لولد الاب والثالثة ان يكون مع الجد والشقيقة اخ واخت لاب
فتستوى للجد المقاسمة والثلث للجد اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى
لاولاد الاب سهم وهو لا ينقسم على عدة رؤسهم تضرب ثلاثة في ستة
ونصح من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيقة تسعة وللأخ من الاب اثنان وللأخت
سهم ✽ والرابعة ان يكون بدل الاخ والأخت ثلاث اخوات فهي كالتى
قبلها وهذه الاربع لا فرض فيها ✽ والخامسة والسادسة ان يكون معهم في
الاخيرتين ذو سدس من ام او جدة اذا لا يتفق ان يبقى لولد الاب بقية بعد
نصيب الجد ونصف الشقيقة في مسألة فيها فرض غير السدس ✽ اذا علم هذا

عشرة زيد

عشر نية زيد

مختصرة زيد

فمختصرة زيد رضي الله عنه هي الخامسة من الست المسائل المذكورة وثالثة
الزيدات * وهي ان يكون مع الشقيقة والجد ام واخ واخت لاب وسلوك
طريق الاختصار فيها ابتداء هو الاحسن كما قاله الشيخ زكريا رحمه الله لانه
المطلوب * فأصلها على الارحج ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة
وللشقيقة النصف تسعة ولاولاد الاب سهم ورؤسهم ثلاثة تضرب الثلاثة
في الثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح * واضرب الثلاثة ايضا في كل
نصيب يحصل للام تسعة وللجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون ولاولاد
الاب ثلاثة الاخ سيمان وللخت واحد * وبها يلغز فيقال امرأة جاءت
الى ورثة يقتسمون ثروة فقالت لا تعجلوا فاني حبل فان ولدت ذكر او انثى
فقط لم يرث وان ولد تهما معا ورثا * الجواب هذا ميت ترك اما وجد او اختا
شقيقة وامرأة اب حاملا * ولو كان فيها بدل الاخ والاخت ثلاث اخوات
كانت السادسة والقسمة فيها واحدة * واما تسعين زيد رضي الله عنه وهي
ام وجد واخت شقيقة واخوان واخت لاب فهي من قبيل الاخيرتين
لانه يمكن الشقيقة ان تعاد الجدي باخ واخت ويحصل الغرض وهي
رابعة الزيدات * وسميت تسعين زيد لصحتها من تسعين وأصلها من
ثمانية عشر ايضا على الارحج لان ثلث الباقي خير للجد فللام السدس ثلاثة
وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم
على خمسة عدد رؤس اولاد الاب تضرب الخمسة في اصل المسألة ثمانية عشر
فتصح من تسعين وتضرب الخمسة ايضا في كل نصيب يحصل للام خمسة عشر
وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة واربعون ولاولاد الاب

تسعين زيد

خمسة لكل اخ سهران و للاخت سهم * و يلغز بها فيقال رجل مات و خلف
ثلاثة ذكور و ثلاث اناث و ترك تسعين ديناراً و ليس فيها دين و لا وصية
فاخذت احدى الاناث ديناراً * و الجواب هي تسعينية زيد و صاحبة
الدينار هي الاخت من الاب * و مثلها لو كان فيها بدل الاخوين و الاخت للاب
خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا و ثلاث اخوات فالتأصيل و التصحيح
و القسمة فيهن سواء * و تاخذ الشقيقتان فصاعداً * حيث لم يكن من الاشقاء
مع الجدة ذكر * الى الثلثين * و لو فضل شيء لكان للاخوة من الاب لكنه
لا يبقى بعد الثلثين و حصّة الجدة و الفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة من الاب
مع الشقيقتين * كجد و شقيقتين و اخ لاب هي من ستة * عدد رؤسهم
و تختصر الى ثلاثة للجد ثلث المال واحد و للشقيقتين الثلثان اثنان و استوى فيها للجد
المقاسمة و الثلث * و زوج و جد و شقيقتين و اخ لاب او اكثر * المسألة من ستة
للزوج النصف ثلاثة وللجد ثلث الباقي واحد و الباقي اثنان للشقيقتين *
و لا يعال لها هنا لان ارثها هنا ليس بالفرض فقط بل مشوب بالتعصيب لكونها
مع الجدة * و لا شيء للاخ للاب * في المسالتين * لانه لا يفضل عن الثلثين
شيء * فائدة * تنحصر مسائل المعادة في ثمان و ستمين مسألة ذكرها في شرح
الترتيب فاطلبها ان اردت الاطلاع عليها * فائدة اخرى * النصف الذي تاخذه
الشقيقة في مسائل المعادة هل هو بالفرض او بالتعصيب فيه نزاع منتشر *
و الحق كما قال العلامة الاميرانه ليس فرضاً محضاً و الا لا عجل لها بكمال النصف
حيث لم يكمل * و لا تمصيباً محضاً و الا لكان للجد مثلاً هافله من كل شائبة *
وقد استحسنوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد * و قال ابو لافي

في مسأله مشكلة بل الباب كله خارج عن القياس والله اعلم * والجد مع
الاخوات كاخ * تعصيا وحظا في القسمة حيث قاسم للذكر مثل حظ الانثيين
* فلا يفرض لمن معه * مطلقا حيث كن اثنتين فاكثر سواء اكن
لابوين اولاب * وكذلك الاخت الواحدة لابوين اولاب لا يفرض
ويقال لها معه * الافي * المسئلة * الاكدرية * وسيدكر المؤلف
اركانها وتقسيمها مفصلا كما تراه * وسميت بالاكدرية لنسبتها الى اكد
وهو المستول عن المسئلة اولئك اقول الصمابة فيها اولانها كدرت على
زيد اصله لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل مسائل الجد والاخت
وقد فعل ذلك هنا اولان زيدا كدر على الاخت ميراثها لانه اعطاها النصف
ثم استرجعه اقول * وقيل غير ذلك * وخصها المؤلف بكفيرة
من القرضيين بالذكريل بالتبويب والبيان على وجه التفصيل لكونها
مخالفة لقواعد الفرائض ومستثناة من ثلاثة احكام كادت ان تكون مطردة *
الاول الحكم في العاصب انه يسقط اذا استغرقت الفروض التركية الا الاخت
في الاكدرية والا الاشقاء في المشتركة الثاني الحكم السابق في البدان حيث
بقى بعد الفروض قدر السدس اخذه الجد وسقطت الاخوة الا الاخت
في الاكدرية * والثالث ما ذكره المؤلف من انه لا يفرض للاخوات مع
الجد ولا يعال لمن الا الاخت في الاكدرية قال رحمه الله مبتدئا بذكر اركانها الاربعة
* وهي زوج وام وجد واخت * سواء كانت * لابوين اولاب * اصلها
من ستة لان فيها نصفان وثلاثون فرجاها متباينان ومسطحها ماذكر * فللزوجة
النصف * الفاء فاء الفصيحة لانها كما تقدم الكلام عليها افصحت عن جواب

الاكدرية

شرط مقدراى اذا عرفت اركانها واصلها وارادت ان تعرف ملكل منها
 فللزواج النصف وهو ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللجد السدس واحد
 فرضا * ولا ينافيه انه انما ياخذ بالفرض اذا كان هناك فرع وارث لان
 باب الجد والاخوة خارج عن القياس فخرج هذه الصور منه لا يضر
 وللأخت النصف وقد كملت السهام قبل اعتبارها وكان مقتضى الحكم
 السابق ان تسقط الأخت وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة
 الباب عنده * ومذهب الائمة الثلاثة ومن وافقهم لا تسقط الأخت في الاكدرية
 بل يفرض لها النصف ثلاثة لانها ترث بالفرض تارة وبالتعصيب اخرى
 فلما عذر التعصيب وانقلب الجد الى فرضه لنقصان حقه وهو السدس
 لو حصصها انقلبت هي الى الفرض وهو النصف * ولان الفريضة ليس فيها
 من يسقطها فتعول المسئلة بنصيبها من ستة الى تسعة لان مجموع
 الفروض كذا لك ثم يجمع الجد سهمه الى ثلاثة الأخت ويقتسمان الاربعة
 اثلاثا بالصوبة له مثلاما لها لانها لو فازت بالنصف لفضلت على الجد ولا
 سبيل الى ذلك واربعة على ثلاثة بناتها * وتصح * بضرب الثلاثة في التسعة
 * من سبعة وعشرين للزوج * الحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة * تسعة
 * وللأم * الحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة * ستة وللجد والأخت *
 الحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة * اثني عشر له الثلثان ثمانية ولها الثلث
 اربعة * وبها بلغز فيقال ميت خلف اربعة من الورثة اخذ احد هم ثلث
 المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي * والجواب
 هذه هي الاكدرية والاول الزوج والثاني الأم والثالث الأخت والرابع

الجد والحساب غير خاف * اما محترز او كانها فلولم يكن فيها زوج فكانت الخرقاء
وقد تقدمت * ولولم يكن فيها ام فللزواج النصف والباقي بين الجد والاخت
اثلاثا * ولولم يكن فيها جد كانت المباهلة وستاتي في باب الحساب ان شاء الله
تعالى * ولولم يكن فيها اخت كان للزوج النصف وللأم الثلث والباقي
وهو السدس للجد * ولو كان بدل الاخت اخ لسقط اذ لا فرض له ينقلب
اليه * ولو كانت بدلها اختان او اخ واخت او اخوة او اخوات لحجبت
الأم من الثلث الى السدس وكان السدس الذي حجبت عنه الأم للاخوة
والله اعلم *

* تنبيه * حيث جعل الجد مع الاخت كالاخ لها ومع الاخ كالاخ له
فلا يعجب مع احدهما الأم نقصانا من الثلث الى السدس كما يحجبها
الاثنان من الاخوة لانه ليس باخ حقيقة والله اعلم * ولما فرغ المؤلف
من ذكر احكام الارث بسبب القرابة والنكاح شرع في احكام الارث
بالسبب الثالث وهو الولاء فقال

* باب * اي هذا باب * في الارث بالولاء *

عقد المؤلف رحمه الله هذا الباب لذكر حكم مخصوص من احكام الولاء
وهو الارث به لانه مقصود الكتاب وسكت عن الكلام على سبب الولاء
وهو زوال الملك عن الرقيق بعق او تعاطى سببه وما للاختصار واتكالا
على كتب الفقه لانها محله الاصيل * وسند ذكر بعض مسائله هنا تيمنا للفائدة
فنقول * اما تعريف الولاء فقد مر مستوفي في ذكر اسباب الارث واما
سبب الولاء فهو ما ذكرنا * فمن اعنق عبد او امة منجزا او معلقا بصفة كان

قال ان شئى الله مريضى او قدم فلان فانت حر ووجد الملق عليه اود بره
 او استولد هافعتقا عليه بالموت او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه
 او ملك قريبه فعتق عليه او اعنق نصيبه من مشترك فسرى العتق الى باقيه
 او اعنته بعوض نحو انت حر على ان تخدمنى سنة او اشترى العبد نفسه من
 سيده بعوض حال او كان بسبب وصية كان اوصى بعتق عبده فاعتقه
 الورثة او اعنته سيده فى نذر او كفارة او اعنته على انه سائبة او بشرط
 ان لا ولاء له عليه فيثبت له الولاة فى جميع هذه الصور على العتيق وان
 اختلف دينها ولم يؤثر به كما ثبت علاقة النكاح والنسب بينهما لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم الولاة لجمعة كلمة النسب لا بيع ولا يوهب ولانه لا يزول
 نسب انسان ولا ولد عن فراش بشرط فلا يزول ولاء على عتيق بذلك *
 ولذلك لما اراد اهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة رضى الله عنها قال
 صلى الله عليه وسلم اشترىها واشترطى لم الولاة فانما الولاة لمن اعنق * يريد
 ان اشتراط تحويل الولاة عن المعتق لا يفيد شيئا * وعند الامام مالك
 رحمه الله لو اعنته للشيطان او بشرط ان لا ولاء له عليه او اعنق كافر مسلما
 لم يكن مستحقا للولاة لانه صلة شرعية وقاصد وجه الشيطان محروم منها
 ومن صرح بنفى الولاة فقد ردها * ولقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سيلا * وعنده ايضا لو اعنق عبده عن غيره وبغير طلبه ولا شعوره
 كان الولاة لمن اعنق عنه * وسبق اول الكتاب ان اختلاف الدين غير مانع
 للارث بالولاة عند الحنابلة فعندهم لو اعنق كافر مسلما فخلع المسلم العتيق ابنا
 لمعتقه كافرا واخا شقيقا مسلما فقال العتيق لابن معتقه لانه اقرب من اخيه *

وكما ثبت الولاء بما ذكر للواحد ثبت للآخرين فأكثر بحسب العتق * وكما ثبت
لمباشرة العتق ثبت لعصبته المتعصبين بأنفسهم سواء اتفق الدين أو اختلف *
* فائدة * الذين يعتقون على الإنسان بدخولهم في ملكه عندنا معاشر الشافعية
هم كل فرع واثب نزل وكل أصل وان علا ذكر كان واثب وارثا وغير
وارث * وزاد الامام مالك رحمه الله الاخوة والاخوات مطلقا * وعند
الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى هم كل ذى رحم محرم وهو الذى
لو قد راحدهما ذكر أو الآخر اثنى حرم نكاحه عليه للنسب لا للرضاع ولا
للمصاهرة والله اعلم * ثم الولاء ضربان ولاء مباشرة وانما ثبت على من مسه
رق وهو كما سبق بيانه من وقع العتق عليه بالقول أو الفعل * وولاء انجرار
بخلافه وهو الذى ثبت على من لم يمسسه رق فكما ثبت الولاء على العتيق ذكر
واثنى ثبت على اولاده واحفاده وان نزلوا لان المعتق ولي نعمتهم وبسيبه
عتقوا ويثبت كذلك على عتقائه وعتقائهم وعلى من لم يولاه كعتقاء اولادهم
وهلم جرا * وانما ثبت الولاء على فرع العتيق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاه لمعتقه ثم لعصبته من بعده ثم لمعتق معتقه
باتفاق الائمة الاربعة فان لم يوجدوا فلبيت المال على الخلاف السابق فى العصبات
ولا ولاء عليه لمعتق الاصل بحال * الشرط الثاني ان لا يكون الاب حرا الاصل
لا ولاء عليه فمن كان ابوه كذلك سواء اكانت امه حرة الاصل او عتيقة لا ولاء
عليه لاحد باتفاق الائمة الاربعة * واشترط الامامان ابو حنيفة واحمد
رحمهما الله ايضا ان لا تكون الام حرة الاصل فاذا كان الاب عتيقا والام حرة
الاصل فلا ولاء لمعتق الاب عندهما تغليب الجانب الحرية * والصحيح عندنا وعند

المالكية تغليب جانب الاب وثبوت الولاء في هذه الصورة لمعتق الاب وحيث
 كان الابوان عتيقان فالولاء لمعتق الاب * وانما يثبت الولاء على الفرع لمعتق امه
 اذا كان الاب حين عتق الام رقيقا حتى لو عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء
 الى مولاه فثبتت الولاء لموالي الام انما هو لضرورة انه لا ولاء على الاب
 فاذا عتق الاب وثبت عليه الولاء زالت الضرورة وبطل ما ثبت لموالي
 الام ولا يعود اليهم بحال * فلو انقرض موالى الاب عاد الى بيت المال دون
 موالى الام لان الولاء يجري مجرى النسب * والكلام في هذا المقام مما يطول
 تفصيله ومحل كتب الفقه والله اعلم * وحيث انتهى الكلام على ذكر سبب
 الولاء ومساائله فلنرجع الى شرح كلام المؤلف رحمه الله في الارث به * واعلم
 اولاً ان الولاء لا يورث كما يورث المال لانه لو كان موروثاً لاشترك في استحقاقه
 الرجال والنساء كسائر الحقوق * ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى
 به لانه كالنسب معنى يورث به فلا ينتقل كالقربة * وعلى هذا الو مات المعتق
 قبل عبده لم ينتقل الولاء لعصبته بل هو سبب يورث به فهو صفة ثابتة للمعتق
 ولعصبته معاً بمجرد العتق الا ان بعضهم مقدم على بعض كالنسب * قال المؤلف
 رحمه الله * من * مات * ولا عصبه له بنسب * وليس له وارث ذو فرض
 بنسب او نكاح * وله معتق فله ماله * كله * او * كان للميت وارث
 ذو فرض لا يستغرق فلمعتقه * الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلاً
 او امرأة * بالغاً او صغيراً * فان لم يوجد * اى المعتقد بان مات او قام به
 مانع * فالمال * كله او الفاضل بعد اصحاب الفروض * لعصبته المتعصبين
 بانفسهم * كالأبن والاخ لا بالغير كالبنات ولا مع الغير كالأخت ولا اصحاب

الفرض فقط كالام والاخ للام وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب كما
 قد منا بيانه الا ان اخا المعتق وابنه يقدران هنا عند المالكية وعلى الاظهر
 عند الشافعية على جده فلا شيء له مع وجودهما لانها يدليان بينوة الاب
 والجديدي بابوة الاب والبنوة اقوى من الابوة كما مر وكان مقتضى هذا تقديمها
 عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك الاجماع ويطرد هذا في عم المعتق وابنه مع
 ابي جده فيقدم عمه او ابن عمه مع ابي جده وكذا في كل عم اجتمع مع جد وقدا دلي
 ذلك العم باب دون ذلك الجد ويستثنى ايضا عندنا فقط ما لو كان لليت ابنا عم
 احد هما اخ لام في النسب يكون لابن العم الذي هو اخ لام السد من قرضا
 بالاخوة والباقي بينهما عصوبة وهنا ينفرد ابن العم الذي هو اخ لام بالمال عصوبة
 ويسقط الاخر فهاتان المسئلان يخالف فيها الولاء النسب اما عند ابي حنيفة
 رحمه الله فترتيبهم هنا كترتيبهم عنده في النسب فيقدم الجد على الاخ وعلى ابن
 الاخ واما عند الحنابلة فكذلك ترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فيشترك الجد
 مع الاخوة ويقدم على بنى الاخوة ووافقهم في ذلك صاحبان من الحنفية
 فان لم يكن له اى المعتق عصبه بالنسب بنفسهم فله معتق المعتق
 ارءه ثم عصبته اى عصبه معتق المعتق كذلك اى كترتيب
 عصبات المعتق وهكذا قال في شرح الترتيب وللصحاب عبارة ضابطة
 لمن يرث بولاء المعتق اذا لم يكن المعتق حيا قالوا هو ذكر يكون
 عصبه للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق وخرجوا عليها
 مسائل منها اذا مات العتيق والمعتق ابن وبنت او اب وام او اخ واخت
 فالمراث للذكر دون الانثى انتهى تبيه لما كانت مسألة القضاة المشهورة

سأله القضاة

من هذا الباب احببت ايرادها لزيادة الايضاح والتنبه لها وما في معناها *
 وصورتها ابن و بنت ملكا باهما فعتق عليهما بالملك ثم اشترى الاب عبدا
 فاعتقه ومات العبد بعد موت الاب عنها فقط فارثه حينئذ لابن دون
 البنت لان الابن عصبة المعتق من النسب بنفسه والبنت معتقة المعتق ومعتق
 المعتق موخر عن عصبة المعتق من النسب * بل لو كان الابن قد مات قبل موت
 العتيق وكان للاب المعتق ابن عم بعيد فهو اولى من البنت * وكذا لو اعتقته
 البنت وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على معتق المعتق * قال
 العلامة سبط المارديني في شرح الفصول غلط فيهما من المتقدمين اربع مائة
 قاض غير المتفهمة * وقال في الانصاف يروى عن مالك انه قال سالت
 سبعين قاضيا من فضلاء العراق عنها فاطواها وفيها * ولا ترث امرأة بولاء
 الامعتقها * بفتح التاء اى من باشرت عتقه سواء اعتقته او عتق عليها وسواء
 اكان ذكر او انثى * او منتيا اليه بنسب او ولاء * فكما ثبت لها على العتيق
 ثبت لها على اولاده واحفاده وعتقاته ومن اتهم اليهم كالرجل
 لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا قال ميراث الولاء للكبر
 من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء من اعتقن * ولان
 الولاء مشبه بالنسب والمولى العتيق من المولى المنعم بمنزلة اخيه او عمه و
 لا يرث منه الا الذكور خاصة * والكبر بضم الكاف وسكون الواو وحدة بمعنى
 الكبر في الدرجة لاني السن فابن المعتق مقدم على ابن ابنه وان كان الاخير
 اكبر سنا كما تقدم بيانه والله اعلم * ولما انتهى الكلام على اكثر ابواب الجزء
 الاول من علم الفرائض وهو مسائل فقه المواريث اخذ يتكلم على الجزء

الثاني منه وهو المسائل المتعلقة بالحساب فقال

باب * اى هذا باب * في الحساب واصول المسائل *

الحساب لغة مصدر حسب بمعنى عدد واصطلاحاً علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية * والمراد منه هنا الجزء الموصل الى معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة * وهي المسائل التى يعرف بها تأصيل المسائل ونصحيحها وقسمة التركات وتوابعها * وقد ترجم المؤلف له فى هذا الباب مع انه ذكره فى ابواب متعددة بعده لكون هذا اولها وذكر فى هذا من الحساب اصول المسائل كما سترها * واصل المسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها وفروضها ان كانت والافعد دروس العصابات بالنسب على ما سيأتى * ونطاق التعبير يضيق عن حد جامع مانع لاصول المسائل التى تتمحض فيها الارث بالتعصيب * اذ اكان الورثة عصابات قسم المال بينهم بالسوية سواء تمحضوا ذكورا * كثلاثة بنين * او تمحضوا اناثا * ولا يتصور هذا فى عصابة النسب لانه ليس فى النساء عصابة بنفسه بنسب حتى تتمحض الورثة منه لكنه يتصور فى الارث بالولاء * كثلاث نسوة اعتنق قنا * بشرط ان تكون حصصهن فيه * بالسوية * كما سيأتى فعدد الروس فى المسالتين اصل المسألة * وان اجتمع الصنفان من النسب * قيد بالنسب لعدم وقوع الاجتماع فى الارث بالولاء مع التقدير الاتى * قدر كل ذكر كائنين وعدد روس المقسوم عليهم اصل المسألة * ابضا * كابن وبنت هي من ثلاثة * لانا قدرنا الابن كبتين * وهذا فى غير الولاء اما فيه فان استووا فى الاستحقاق فعدد روسهم ولو كان فيهم اثني اصلها * وان اختلفوا فاصلها

مخرج الكسر او الكسور بنسبة استحقاقهم ففي معتقين مستويين ذكرين
 او اثنين او ذكر واثني اصلها نان وفي ثلاثة معتقين اثني لها النصف وذكوله
 السدس واخره الثالث اصلها ستة لذات النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان
 ولذي السدس واحد ❖ وان كان في الورثة صاحب فرض ❖ واحد
 فقط كسدس ❖ او اكثر ❖ كاثنين لكنهما ❖ متماثلين ❖ كسدس وسدس
 ❖ فالمسألة ❖ اصلها ❖ من مخرج ذلك الكسر وهو ❖ اي المخرج ❖ اقل
 عدد يصح منه ❖ ذلك الكسر ❖ كينت وعم هي من ❖ مخرج النصف ❖ اثنين ❖
 وان كان مخرجا الفرضين غير متماثلين وكان احدهما داخل تحت الاخر فمخرج
 الاكبر هو اصلها كام واخ لام وعم فهي من ستة ❖ او كانا متوافقين فحاصل
 مضروب وفق احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وزوج وابن فهي من اثني
 عشر ❖ وان كانا متباينين فمضروب احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وشقيقة
 وعم فهي من ستة للتباين ❖ وسيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى ❖ فأصول
 المسائل ❖ التي لم يتمحض فيها الورثة عصبية ❖ سبعة ❖ متفق عليها واخصر
 عبارة تجمعها لاربعة والستة ونصف كل وضعفه وضعف ضعف الستة ❖
 واثنان مختلف فيهما سيدكرهما المؤلف قريبا ❖ واعلم اولان
 للاصول اعتبار بين احدهما ان تنظر في نوع الفرض انفراد او اجتماعا مع قطع
 النظر عن ياخذوه يسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار طرقا ومسائل ❖ والاخر
 ان تنظر فيه كذلك مع النظر الى من ياخذوه ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار
 صور او كل منها محصور فطرق الاصول التسعة عائلة وغير عائلة تسم وخمسون
 سنذكرها في محالها ❖ وصورها تزيد على ستائة والاطالة بذكرها مملّة ❖

الاصل الاول * الاثنان * وهي * مخرج النصف * والباقي كزوج
 ابنت ابنت ابن او اخت لا بوبن اولاب مع عاصب لا يحبب ذا القرض
 ولا يغير فرضه كم * اصلها في الجميع اثنان لانها اقل عدده نصف صحيح * وهي ايضا
 مخرج النصفين لتمامهما كزوج واخت شقيقة اولاب وتسمى هاتان المسألتان
 بالنصفيتين وبالتهمتين تشبيها لهما بالدرة اليتيمة التي لا نظير لها لانه ليس في
 الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالقرض غيرها * فلماذا الاصل طريقان
 وله ست صور * والاصل الثاني * الثلاثة * وهي * مخرج * كل من * الثالث
 والثلاثين * حالة انفراد كل منهما مع الباقي كام او اخو بن لام مع عم * وكنتين ابنتي
 ابن او اختين لا بوبن اولاب مع عم * او حالة اجتماعهما كاختين لغير ام واختين
 لها * اصلها في الجميع ثلاثة لانها اقل عدده ثلث صحيح * ولثان صحيحان
 وهما متماثلان فلماذا الاصل ثلاث طرق وتسع صور * والاصل الثالث
 * الاربعة * وهي * مخرج الربع * مفرد او الباقي كزوج وابن او زوجة
 وعم * او مع النصف والباقي كزوج وبنت وعم وكزوجة واخت لغير ام وعم *
 اصلها في الجميع اربعة لانها اقل عدده ربع صحيح * ومخرج النصف داخل في
 مخرج الربع فيكتفي بالاكبر * وكذلك ان كان مع الربع ثلث الباقي في احدى
 الفراوين وهي زوجة وابوان وقد تقدم الكلام عليها * ويكون الربع وثلث
 الباقي في زوجة وجد ومن الاخوة اكثر من مثليه فاصلها من اربعة لان
 الباقي من مخرج الربع بعد القاء بسطه وهو الواحد منقسم على مخرج الثلث
 المضاف وللباقي وهو الثلاثة * فلماذا الاصل ثلاث طرق وله ثمان صور *
 والاصل الرابع * الستة * وهي * مخرج السدس * مفرد او الباقي كام واخوين

لا بوين او لاب لها السدس ولها الباقي لانها اقل عدد له سدس صحيح *
 ومخرج السدسين والباقي للتماثل كام وجد وابن * ومخرج السدس مع النصف
 والباقي للتداخل بكدة وبنت وعم * ومخرج السدس مع الثلث والباقي
 للتداخل كذلك كام واخ لام وعم * ومخرج السدس مع الثلثين والباقي
 للتداخل كذلك كبنتين وام وعم * ومخرج السدسين والنصف والباقي
 للتماثل والتداخل كثلاث اخوات مختلفات وعم * ومخرج السدسين مع
 الثلثين للتماثل والتداخل كابوين وبنتين * ومخرج الثلاثة الاسداس
 مع النصف للتماثل والتداخل كذلك * كبنت وبنت ابن وابوين *
 ومخرج النصف وثلث الباقي والباقي للمباينة كاحدى الغراوين وهى زوج
 وام واب وقد تقدمت * ومخرج النصف مع الثلث والباقي للمباينة اذ مسطحها
 الستة كزوج وام وعم * ومخرج السدس مع الثلث والنصف للتداخل كزوج
 وام واخ لام * وكسالة الازام وهى زوج وام واختان لام * وتسمى
 الناقضة لان ابن عباس رضى الله عنهما لا يقول بالعول ولا بموجب الام
 من الثلث الى السدس باقل من ثلاثة اخوة فان اعطى الام الثلث لكون
 الاخوة اقل من ثلاثة واعطى الاختين من الام الثلث عالت المسألة الى
 سبعة * وان اعطى الام السدس كالجمهور لزم حجبتها باقل من ثلاثة من
 الاخوة وهو لا يرى ذلك فاصل هذه المسائل ستة لما علمت * وطرق هذا
 الاصل بغير عول احدى عشر طريقا كما ذكرنا وسيأتى ما فيه العول ان
 شاء الله تعالى وصوره كثيرة * والاصل الخامس * الثمانية * وهى
 * مخرج الثمن * مفردا والباقي كزوجة وابن لانها اقل عدد له ثمن

الناقضة

صحيح * ومخرج الثمن مع النصف للتد اخل كزوجة وبنت وعم فاصلها
 فيها ثمانية لما علمت * ولهذا الاصل طريقان وثلاث صور ❖ ❖ ❖ الاصل
 السادس ❖ الاثنى عشر ❖ وهو مما لا يكون اصلا لمسئلة يكون الفرض
 فيها مفردا ولا يكون الا لذات فرض متعدد فهو ❖ مخرج السدس
 والرابع ❖ اذا اجتمع مع الباقي كزوج وام وابن لتوافق مخرج الربع
 والسدس وحاصل ضرب وفق احد هما في كامل الآخر هو الاثنى عشر *
 ومخرج السدسين والربع وما بقي للتماثل والتوافق كزوج وابوين وابن *
 ومخرج السدس والربع والنصف وما بقي للتد اخل والتوافق كزوج
 وبنت وام وعم * ومخرج السدس والثالث والربع معاً وما بقي للتوافق
 والتد اخل كزوجة وام وولديها وعم ❖ او ❖ اجتمع ❖ الثالث والربع ❖
 وما بقي للمباينة بين المخرجين وحاصل ضرب كل منهما في الآخر هو الاثنى
 عشر كزوجة وام وعم * ومخرج الربع والثلاثين وما بقي لما مر في الثالث كزوج
 وبنتين وعم فالاصل في الجميع اثنا عشر * ولهذا الاصل بغير عول ست
 طرق وصوره كثيرة ولا بد ان يكون احد الزوجين في اصل اثني عشر
 لانه لا بد فيه من ربع وهو لا يكون فرضا لغيرهما ❖ و ❖ الاصل السابع
 ❖ اربعة وعشرون ❖ وهو مما لا يكون اصلا الا اذا تعدد الفرض فهو
 ❖ مخرج الثمن والسدس ❖ اذا اجتمع وما بقي لتوافق المخرجين بالنصف
 وحاصل ضرب وفق احد هما في كامل الآخر هو اربعة وعشرون كزوجة
 وام وابن * ومخرج السدس والثمن وما بقي للتماثل والتوافق كزوجة
 وابوين وابن * ومخرج السدس والثمن والنصف وما بقي للتد اخل والتوافق

كزوجة وبنت وبنت ابن وعم * ومخرج السد سين والنصف والثلث
وما بقي للتمثل والتداخل والتوافق كزوجة وبنت وابوين * ومخرج
الثلث والثلثين وما بقي للتبين كما مر في الربع مع الثلث كزوجة وبنتين
وعم * ومخرج السدس والثلثين والثلث وما بقي للتداخل والتوافق
كزوجة وبنتين واب * فالاصل في الجميع اربعة وعشرون * ولهذا الاصل
بغير عول ست طرق * ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع
لان الثمن لا يكون الا للزوجة عند وجود الفرع الوارث والثلث انما يكون
فرض الام او اولادها او الجد في بعض احواله والفرع الوارث يرد الام
والجد الى السدس ويحجب اولاد الام * ولهذا اقال العلامة الجعفي رحمه الله
(وثالث وثلث لا يحلان منزلا)

واما امتناع اجتماع الربع مع الثلث فلان الربع للزوج مع وجود الفرع الوارث
وللزوجة مع عدمه واجتماع الزوجين في مسألة متعذر *
وبعد ان انهي المؤلف الكلام على الاصول السبعة من غير نظر الى العول
وعدمه ذكر الاصلين المختلف فيها فقال * وزاد المتأخرون * ومنهم امام
الحرمين والنووي بل نقله الاسناذ ابو منصور البغدادي عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه * اصلين آخرين في مسائل الجد والاخت * زيادة على السبعة
فصارت بها تسعة * وهما ثمانية عشر * ولهذا الاصل طريق واحدة وهي كل
مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم
على مخرج الثلث ويباينه فيضرب مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية
عشر فهو اصل على الارجح لا تصحیح كام ووجدوا خوین واخت لغيرام * فللام منها

السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ اربعة وللأخت اثنا عشر
 وستة وثلاثون * ولهذا الاصل ايضا طريقة واحدة وهي كل مسألة
 فيها ربع وسدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس والربع
 وهو الاثنى عشر بعد القاء بسطهما منه سبعة وهي لا تنقسم على مخرج ثلث
 الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو
 الاثنى عشر تحصل ستة وثلاثون فهو على الأرجح اصل كذلك لان صحيح * كام
 وزوجة وجد وثلاثة اخوة وأخت لابوين اولاب فللام السدس ستة وللزوجة
 الربع تسعة وللجد ثلث الباقي سبعة ولكل اخ اربعة وللأخت سهران * فهذه
 هي الاصول التسعة وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها بالاعول كما رايت وهي
 خمس وثلاثون وبقى من التسع والخمسين اربع وعشرون تأتي فيما يعول
 ان شاء الله * والما فرغ المؤلف من ذكر الاصول التسعة وتمثيلها وكان بعضها
 يدخل فيه العول شرع في بيان ذلك فقال * والذي يعول من الاصول
 ثلاثة * اعلم اولاً ان العول في اصطلاح الفرضيين زيادة في السهام عند
 ازدحامها يلزمها النقص في الانصباة بحسب الحصص * وقد اجمع عليه الصحابة
 رضوان الله عليهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلاً القسمة في زوج
 واختين فاشار عليه العباس رضي الله عنه به اخذ اماماهو معلوم فيمن مات وترك
 ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل اربعة ان المال يجعل سبعة اجزاء ووافقوه ثم
 خالف فيه ابن عباس رضي الله عنهما قال الشيخ بان الهاشم رحمه الله ولا نعرف
 بين احد من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في العول * والاول من الاصول
 الثلاثة الماثلة هو * السنة * فهي * تعول * بمثل سدسها * الى سبعة *

ولما في العول الى السبعة اربع طرق الاولى اذا كان فيها نصف * ثلثان * كزوج
واختين لغير ام * فللزوجة النصف و للاختين الثلثان و مجموعهما من الستة
سبعة وهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما مروت الاشارة اليها الطريق
الثانية اذا كان فيها نصف و سدس و ثلثان و ثلث كام و شقيقة و اخت لا بيو و لبي
ام * الثالثة اذا كان فيها نصفان و سدس كزوج و اخت لغير ام و اخ لها * الرابعة اذا
كان فيها ثلثان و سدس و ثلث كام و اختين لغيرها و اخوين لها * و * تعول
بمثل ثلثها ايضا * الى ثمانية * في ثلاث طرق * الاولى اذا كان فيها نصف
و ثلثان و سدس * كهم و ام * اي كزوج و اختين لغير ام و ام فللزوجة
النصف و للاختين الثلثان و للام السدس و مجموعهما من الستة ثمانية * الثانية
اذا كان فيها نصفان و سدسان كزوج و ثلاث اخوات مفترقات * الثالثة
اذا كان فيها نصفان و ثلث كزوج و ام و اخت لغيرها فللزوجة النصف ثلاثة
و للاخت النصف كذلك ثلاثة و للام الثلث اثنان و مجموعهما من الستة ثمانية *
و تلقب هذه المسألة بالمباهلة لان ابن عباس رضى الله عنها جعل فيها للزوج
النصف و للام الثلث و الباقي للاخت * وقال من شاء باهله ان المسائل
لا تعول ان الذي احصى رمل عاج عد دالم يجعل في مال نصفان و نصفان و ثلثا
هذا ان النصفان ذهبا بالمال فاين موضع الثلث * و * تعول ايضا بمثل نصفها
* الى تسعة * في اربع طرق * الاولى اذا كان فيها نصف و ثلثان و سدسان
* كهم و اخ لام * اي كزوج و اختين لغير ام و ام و اخ لام * فللزوجة
النصف و للاختين الثلثان و للام السدس و لولدها السدس و مجموع ذلك
من الستة تسعة * الثانية اذا كان فيها نصفان و ثلاثة اسداس كزوج و ام و ثلاث

الشرعية

اخوات مفترقات * الثالثة اذا كان فيها نصفان وثلاث سدس كزوج وشقيقة
وام وولديها وكالا كدرية وقد تقدمت * الرابعة اذا كان فيها نصف وثلثان
وثلث كزوج واختين لغيرام واختين لها * وتسمى هذه بالفرا وبالشرعية
والمروانية لما ذكر في المطولات * وتقول ايضا بمثل ثلثيها * الى عشرة *
في طريقين * الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وثلث وسدس * كهم واخ
آخر لام * اي كزوج واختين لغيرام وام واكثر من واحد من اولادها
فللزوجة النصف وللاختين لغيرام الثلثان وللأم السدس وللاولاد الأم الثلث
ومجموع ذلك من الستة عشرة * وتلقب هذه بأم الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة
السهم العائلة فيها شبهت بطائر وحوله افراخه * وتلقب بالشرعية لوقوعها
زمن القاضي شريح روى ان رجلا اتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها فجعلها
من عشرة كما تقدم * والثاني من الاصول العائلة * الاثنا عشر * وهي
تقول * بمثل نصف سدسها * ثلاثة عشر * في ثلاث طرق * الاولى
اذا كان فيها ربع وسدس وثلثان * كزوجة وام واختين لغيرام * للزوجة
الربع وللأم السدس وللاختين لغيرام الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر
* ثلاثة عشر * الثانية اذا كان فيها ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث اخوات
مختلفات * الثالثة اذا كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لغيرها
* وتقول ايضا بمثل ربعها * الى خمسة عشر * في اربع طرق * الاولى اذا
كان فيها ربع وسدسان وثلثان * كهم واخ لام * اي كزوجة وام واختين
لغيرام واخ لام للزوجة الربع وللأم السدس ولولدها السدس كذلك
والاختين الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر خمسة عشر * الثانية اذا كان فيها

أم الفروخ

ثلاث وثلثان وربع كولد يام واختين لغير ام وزوجة الثالثة اذا كان فيها
 ربع ونصف وثلثة اسداس كزوجة وام وثلث اخوات مختلفات ^{الارابعة}
 اذا كانت فيها ربع ونصف وثلاث سدس كزوجة واخت شقيقة
 وام واخوين لام ^و تعول ايضا بمثل ربعها وسدسها ^{الى سبعة عشر}
 في طريقين * الاولى اذا كان فيها ربع وسدس وثلاث وثلثان ^{كهم واخ}
 اخر لام ^{اي} كزوجة وام واختين لغير ام واخوين لام لزوجة الربع وللام
 السدس وللأختين لغير الام الثلثان والاخوين للام الثلث ومجموعها من
 الاثنى عشر سبعة عشر * الثانية اذا كان فيها ربع وثلاث ونصف وسدسان
 كزوجة وام وولد يها واخت لابوين واخت لاب ^{ومن صور الطريق}
 الاولى الدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجدتان واربع اخوات
 لام وثمان اخوات شقيقات اولاب فهن سبعة عشر امرأة وعالت المسألة
 الى السبعة عشر ^{واذ كانت التركة سبعة عشر دينارا اخذت كل اثني دينار ولهذا}
 لقب ايضا بام الفروج بالجيم وبام الارامل وبالسبعة عشرية ^{ويعاياها فيقال}
 خلف سبعة عشرة اثني من اصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية ^{وفي تسميتها}
 بالصغرى اشارة الى ان لهم دينارية كبرى وهي زوجة وابنتان وام
 واثناعشر اخا واخت كلهم لابوين اولاب فاصلها اربعة وعشرون ^{وتصح}
 من ستمائة ماسياتي في باب التصحيح للزوجة الثمن خمسة وسبعون وللبنتين
 الثلثان اربعمائة وللأم السدس مائة وللأخوة والأخت الباقي وهو خمسة
 وعشرون لكل اخ سهان وللأخت سهم واحد * رفعت هذه المسألة الى
 القاضي شريح رحمه الله وكانت التركة ستمائة دينار فاعطى الأخت ديناراً

الدينارية
الصغرى

الدينارية
الكبرى

واحد فلم ترض به ومضت الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
تشتكي شريفا فوجدته راكبا فامسكت بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان
اخى ترك ستمائة دينار فاعطاني شريح ديناراً واحداً فقال له انا
ترك اماوز وجه وبتين واثنى عشر اخا واياك قالت نعم قال ذلك حقك
لم يظلمك شيئا * وتلقب ايضا بالركابية والشاكية لما تقدم * و❖ الثالث
من الاصول العائلية ❖ الاربعة والعشرون ❖ وهي ❖ تعول ❖ بمثل ثمنها ❖ الى
سبعة وعشرين ❖ في طريقين * الاولى اذ كان فيها ثمن وثلثان وسدسان
❖ كبتين و ابوين وزوجة ❖ للبنين الثلثان وللابوين السدسان وللزوجة
الثلثن ومجموعها من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون * وتلقب هذه
بالمنبرية لان عليها رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال
ار تجالصار ثمنها تسعا ومضى في خطبته * وذكر بعض اشياخ اليمين ان
صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا * ويمزى كل نفس بما تسعى *
واليه المسأب والرجعى * فسئل عنها فاجاب بقوله صار ثمنها تسعا *
ومضى في خطبته رضي الله عنه * الثانية اذ كان فيها ثمن ونصف وثلاثة
اسداس كزوجة وبنت وبنت ابن وابوين * وبهذه تمت التسع والخمسون
الطريق في الاصول التسعة جميعا عائلة وغير عائلة والله اعلم * فائدة تان * الاولى
اذ اجمعت فروض المسألة منها فان ساوتها سميت عادلة كزوج وام واخت
لام * وان نقصت فروض المسألة عنها سميت ناقصة كزوج وبنت * وان
زادت عليها فمائلة كزوج واختين لغير ام * ثم الاصول باعتبار العول
وقسميه اربعة اقسام قسم يتصور فيه العدالة والزيادة والنقص وهو الستة

المنبرية

وحد ما * وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر
 وضعفها * وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة * وقسم يكون
 ناقصاً وعادلاً وهو الاثنى عشر والاربعة والعشرون * ثم الناقص سواء
 كان نقصه لازماً او غير لازم ثلاثة اقسام * قسم لا يبقى منه الا فرد ابداً
 وهو الاثنان والثمانية والاثنى عشر وضعفها * وقسم لا يبقى منه الا زوج
 ابداً وهو الثمانية عشر وضعفها * وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى
 وهو الثلاثة وضعفها والاربعة والله اعلم * الفائدة الثانية المسائل باعتبار
 الذكورة والانوثة في الميت ثلاثة اقسام * قسم لا يكون فيه الميت الا ذكراً
 وهو الثمانية والاثنى عشر اذا عالت لسبعة عشر والاربعة والعشرون مطلقاً
 والستة والثلاثون * وقسم لا يكون الميت فيه الا انثى وهو عول الستة لغير
 السبعة وقسم يجوز فيه الامر ان وهو ما عدا ذلك والله اعلم *

باب * اي هذا باب * في بيان * التماثل والتداخل والتوافق
 والتباين * بين العددين

وهي النسب الاربع والمفاعلة في التداخل ليست على بابها ويقال ايضاً
 للمتماثلين المتساويان وللمتداخلين المتناسبان وللتوافقين المشتركان
 وللمتباينين المختلفان فكل عدد من فرضا لا بد ان يكون بينها نسبة من
 هذه الاربع * وطريقة استخراج النسبة الواقعة بين عددين مفروضين
 ما عدا التماثل تعرف باوجه * منها طريقة الحل ومنها طريقة القسمة ومنها طريقة
 الطرح وهي المشهورة وهي التي ذكرها المؤلف رحمه الله هنا فقال * فاما
 التماثل فانه يكون عدداً من المتماثلين مثل عدد الاخر * والعلم بذلك بدعي

لا يحتاج في معرفته الى طريق * فيكتفى باحدهما * عند الحاجة الى ذلك
 في تأصيل او تصحيح او قسمة كما ياتي * و * يعرف * التداخل بان *
 تطرح الاصغر من الاكبر و * يفنى الاكثر بالاقل * في * مرتين فاكثر
 كثلاثة مع ستة * فانك اذا طرحت الثلاثة من الستة مرتين فنيت
 * او * ثلاثة مع * تسعة * فانك اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات
 فنيت كذلك * و * كاربعة مع اربعة وعشرين فان الاربعة تفنى الاربعة والعشرين
 في ست مرات * فيكتفى * من المتداخلين عند الحاجة * بالاكبر *
 منها * و * يعرف * التوافق بان يزيد اكثر من واحد اذا حط من
 الاكثر بقدر الاقل ثم يفنى * الاصغر * بحط اخر * وهو طرح البقية
 منه و به يفنى الاكبر ضرورة * كاربعة وستة * وذلك * لان الاربعة
 لا تفنى الستة * اذا طرحتها منها * بل يبقى منها * اى الستة * اثنان فاذا
 حطت الاربعة * وهى اصغر العددين * بالاثنتين * وهى بقية الاكبر
 * افنتها * وكشرة وخمسة وعشرين لانك اذا طرحت العشرة من الخمسة
 والعشرين مرتين بقي خمسة واذا طرحت البقية وهى الخمسة من العشرة وهى
 الاصغر افنته * وقد لا يفنى الا بحط ثالث وهو طرح بقية الاصغر اذ لم تفنه
 بقية الاكبر من بقية الاكبر كما فى تسعة واربعة وعشرين لانك اذا طرحت
 التسعة من الاربعة والعشرين بقيت ستة فاذا طرحت الستة وهى
 بقية الاكبر من التسعة لم تفنها بل تبقى ثلاثة فتحطها من البقية الاولى فتفنيها *
 وحاصله ان التوافق بين العددين ان لا يفنى اقلهما الاكثر ولكن يفنيها
 عدد ثالث غير الواحد لو قلنا انه عدد كالا مثلة السابقة * وكالثمانية م العشرين

فان الثمانية لا تفنى العشرين لكن تفنيهما معا الاربعة فهما متوافقان بالربع * ثم
 التوافق المعتبر في هذه الصنعة يكون باقل جزء صحيح لا كبر عدد يفنيها اذا
 تعدد المفنى لهما لكون وفقه اقل فيسهل الحساب كما في المثال فان الاربعة والاثنين
 ايضا يفنيان الثمانية ويفنيان العشرين لكن ربع الشئ اقل من نصفه وحسابه
 اسهل * الا ترى ان بين الاثني عشر والثمانية عشر توافق من وجوه متعددة اذ هو
 بينهما بالنصف والثث والسدس الا ان العبرة لسهولة الحساب بتوافقهما في
 السدس الذي هو من احدهما اثنان ومن الاخر ثلاثة والله اعلم ❖ و
 يعرف التباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه بالاقل ❖ على الطريقة
 المارة في التوافق خمسة وستة وهو ظاهر * وكثمانية وخمسة عشر فانك
 اذ اطرحت الاصغر وهو الثمانية من الاكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فاذا
 طرحت السبعة من الثمانية فضل واحد وهكذا في غيرها * والوجه في انحصار
 النسب بين الاعداد في النسب الاربع انك اذا نسبت عددا الى اخر فان
 ساواه فتمثالان * والا فان كان الاقل مفنيا للاكثر فتمتد اخلاان * وان لم يكن
 مفنيا له فاما ان يفنيهما عدد غير الواحد فهما متوافقان * او لا يفنيهما غير الواحد
 فمتباينان * وهذه النسب الاربع تأتي في مخرج الفروض ❖ السابق
 بيانها ❖ وهي تأصيل المسائل ❖ اذ مخرج الفرض او الفروض هو اصل المسئلة
 فهما بمعنى واحد كما مر ❖ و ❖ تأتي في تصحيحها ❖ اى المسائل كما سيأتي
 ان شاء الله تعالى ❖ فالتماثل في التأصيل ان يكون في فرضين متماثلين المخرج
 كنصف ونصف في مسألة زوج و ❖ اخت ❖ شقيقة ❖ اولاب ولايتا في التماثل
 بالنصف فقط في التأصيل في غير هاتين الصورتين كما مر ❖ فهى من اثنين ❖ اكفاء

بأحدهما كما هي القاعدة هنا وفي الأعمال الآتية ❦ وكذلك ثلاث وثلاثون
 كشقيقتين واختين لام ❦ فهي من ثلاثة أكفاء بأحدهما كذلك ❦ والتداخل ❦
 في التاصيل ❦ إذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج و ❦ لكن ❦ مخرج
 أكبرهما مثل أقلهما مرتين أو أكثر ❦ بأن يفنى الأكبر بمحط الأصغر منه كما
 مر ❦ كسدس وثلاث في مسألة أم وأخ لام وعم ❦ فاصل المسألة الأكبرهما وهو
 الستة ❦ اكتفاء به عن الأصغر ❦ وكشمن ونصف في مسألة زوجة وبنت وأخ لغير
 أم ❦ والتوافق ❦ في التاصيل ❦ أن يتوافق المخرجان في جزء من الأجزاء كسدس
 وثمان في مسألة أم وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف ❦ لما علم من القاعدة
 ❦ لأن الستة نصفها ثلاثة ❦ وهي وفقها ❦ فتضرب في ❦ كامل ❦ الثانية فيكون
 أصل المسألة ❦ ما نحصل منه وهو ❦ أربعة وعشرون ❦ أو تضرب وفق الثانية
 وهو الأربعة في كامل الستة نحصل منه الأربعة والعشرون أيضا ❦ ومثلها ربع
 وسدس كزوجة وجد وعم فاصلها اثني عشر للتوافق ❦ بالنصف ❦ أيضا ❦
 وطريقة العمل واضحة ❦ والتباين ❦ في التاصيل ❦ أن لا يتوافق المخرجان في جزء
 من الأجزاء كثلث وربع في مسألة زوجة وأم وعم فاصلها من اثني عشر ❦ لأنها
 الحاصل ❦ بضرب أحد المخرجين في الآخر كثلاثة في أربعة وعكسه ❦ وهو ضرب
 أربعة في ثلاثة ❦ وقد مر في الكلام على الخارج من أمثلة ما إذا اجتمعت في المسألة
 فروض متعددة مختلفة الخارج ما يغني عن الإعادة هنا والله أعلم ❦

❦ باب ❦ أي هذا باب ❦ في ❦ بيان طريقة ❦ تصحيح المسائل ❦
 الفرضية والتصحيح تفصيل من الصحة وهي لغة ضد السقم ❦ واصطلاحا هو تحصيل
 أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو

شركة من غير كسر ❦ اذا عرفت اصل المسألة وانقسمت سهامها على الورثة بلا كسر
 بزواج وثلاثة بين فذاك واضح غني عن العمل ❦ لا نقسمها عليهم لكل واحد
 واحد ❦ وان انكسرت السهام ❦ على صنف او اكثر فلا بد حينئذ من التصحيح
 بالمعنى الذى ذكرناه فان كان الانكسار ❦ على صنف ❦ واحد فقط ويعبر
 عنه بالخزب وبالطائفة وبالنوع وبالجنس وبالحيز وبغيرها ويتصور وقوعه
 فى الاصول التسعة ❦ فوبلت سهامه ❦ من اصل المسألة ❦ بعد د ❦ اى بعد
 الرأس ❦ فاما ان يتباينا ويتوافقا ❦ ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤس
 فى النسبين المذكورين انه ان مائل السهام الرؤس فهى منقسمة فلا حاجة الى
 العمل وان تد اخلا وكانت السهام لاكثر فكذا ❦ وان كانت السهام الاقل
 فهو د اخل فى التوافق اذ كل متد اخلين متوافقان والعمل بالوفق اخصر ❦ فان
 تباین السهام والرؤس ضرب عدد ه ❦ اى الرؤس ❦ فى اصل المسألة ❦
 فقط ان لم تل وفيها ❦ بعولها ان عالت ومنه ❦ اى من مسطح ضرب عدد
 الرؤس فى اصل المسألة ❦ تصح ❦ المسألة ❦ كزوجة واخوين ❦ لغيرام المسئلة
 من مخرج الربع اربعة للزوجة واحد و❦ لهما ثلاثة ❦ تباین عدد ه ❦ تضرب
 اثنين عدد ه ❦ اربعة ❦ اصل المسألة تبلغ ثمانية ومنها تصح ❦ للزوجة اثنان
 واكل منها ثلاثة ❦ وكزوج وخمس اخوات ❦ لغيرام المسألة من سبعة عائلة للزوج
 ثلاثة و❦ لهن اربعة لا تصح ❦ قسمتها عليهن للمباينة ❦ تضرب عدد ه ❦
 وهو ❦ خمسة فى ❦ اصل المسألة بعولها ❦ سبعة تبلغ ❦ بذلك ❦ خمسة وثلاثين
 ومنها تصح ❦ للزوج منها ثلاثة فيما ضربت فيه المسألة وهو خمسة خمسة عشر
 وللأخوات اربعة فى الخمسة عشرون لكل واحدة اربعة ❦ وان توافقا ❦

اي رؤس الصنف وسهامه في جزء من الاجزاء والمعتبر اقلها كما ضرب
 وفق عدد الصنف في ❖ اصل ❖ المسألة ❖ فقط ان لم تعل وفيه ❖ بعولها ان
 عالت فما بلغ ❖ بذلك الضرب ❖ صحت منه ❖ المسألة ❖ كام واربعة اعام ❖
 المسألة من مخرج الثالث ثلاثة للام سهم و❖ لهم سهمان يوافقان عدد دم بالنصف
 فتضرب ❖ وفق عدد هما ❖ اثنين في ❖ اصل المسألة ❖ ثلاثة تبلغ ❖ بذلك
 ❖ ستة ومنها تصح ❖ فللام واحد في اثنين باثنين ولهم اثنان في اثنين باربعة
 لكل واحد سهم وكام وعشرة بنين اصلها ستة للام سدسها واحد وبقي للبنين
 خمسة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دم بالخمس تضرب خمسم اثنين في اصلها
 ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح ❖ وكزوج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر ❖
 لاجتماع السدس والربع فيها ❖ وتعول ❖ بمثل ربعها ❖ الى خمسة عشر ❖
 للزوج ربع عائل ثلاثة ولكل من الابوين سدس عائل اثنان و❖ للبنات ❖
 لثلاث عائلان ❖ ثمانية ❖ لا تنقسم عليهم لكن ❖ توافق عدد دهن بالنصف
 فتضرب نصفين ❖ اي نصف عدد دهن وهو ❖ ثلاثة في ❖ اصل المسألة بعولها
 وهو ❖ خمسة عشر تبلغ ❖ بذلك ❖ خمسة واربعين ومنها تصح ❖ للزوج
 ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولكل من الابوين اثنان في ثلاثة بستة وللبنيات ثمانية في
 ثلاثة باربعة وعشرين لكل بنت اربعة ❖ وكزوجة وثمان اخوات لام وثمان
 اخوات لاب اصلها اثني عشر لاجتماع الربع مع الثالث وتعول الى خمسة عشر
 للزوجة الربع عائل ثلاثة وللأخوات للاب الثلثان عائلين ثمانية وللأخوات
 للام الثلث عائل اربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد دهن بالربع تضرب ربع
 عدد دهن وهو اثنان في اصل المسألة بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمة

غير خافية ❖ والعدول عن نسبة التداخل في مثل هذه الصورة الى التوافق للاختصار كما مرقرياً ❖ ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر تصحيح المسائل حالة كون الانكسار فيها على فريق واحد اخذ في بيان طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من صنف فقال ❖ واذا كان الانكسار على صنفين او ❖ على ❖ ثلاثة ❖ من الاصناف وهذا مما يتاتي عند الائمة الاربعة ❖ او ❖ على ❖ اربعة ❖ من الاصناف وهذا لا يتصور عند المالكية لانهم لا يورثون اكثر من جدتين ام الام وامها تها وام الاب وامها تها ولا يجتمع اربعة اصناف متعددة الا في اصل اثني عشر واربعة وعشرين ونصيب الجدتين من كل منهما منقسم عليهما ❖ ولا يزيد على ذلك ❖ اي ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض لافي الوصايا والمناسخات والولاء اربعة اصناف لانه اذا اجتمع المذكور والاثاث من الورثة لم يرث منهم الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في اربعة اصناف فقط ❖ فتتظر ❖ ايها الفرضي عند وقوع الانكسار على اكثر من صنف ❖ بنظرين ❖ النظر الاول ان تنظر بين كل فريق وسهامه بالتوافق والتباين ❖ كما قدمه المؤلف رحمه الله في الانكسار على فريق واحد ❖ فتحفظ الوفق ❖ من الرؤس ❖ في الموافقة وتحفظ الكل ❖ اي كل الرؤس ❖ في المبانية ❖ فهذا هو النظر الاول ❖ ثم ❖ النظر الثاني هو ان ❖ تنظر ❖ بعد ذلك ❖ بين المحفوظين او المحفوظات بالنسب الاربعة ❖ الماريانها ❖ وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين فان ❖ كان الانكسار على فريقين ويتصور وقوعه في الاصول التسعة ماعد اصل اثنين و ❖ تماثل عدد الرؤس ❖ من كل فريق ❖ ضرب ❖ احدهما ❖ اكتفاء به عن الآخر كما هي القاعدة ❖ في اصل المسألة بعولها ان

عالت * وما بلغ صحت منه * وان تداخلا ضرب اكثرهما في اصل المسألة
 بعولها ان كان عول * وما بلغ صحت منه كذا * وان توافقا ضرب وفق
 احد هما في * كامل * الاخر * او لا * ثم يضرب * الحاصل * من ضرب
 الوفاق في الكامل * في اصل المسألة * فما بلغ فهو التصحيح * وان تباينا ضرب
 احد هما في جميع الاخر * او لا * ثم يضرب * الحاصل * من ضرب الكل
 في الكل * في اصل المسألة فما بلغ صحت منه * المسألة * ويسمى المضروب في *
 اصل * المسألة جزء السهم * اي حظ السهم الواحد من اصل المسألة ووجه
 تسميته بذلك ان الواحد من المقسوم عليه وهو اصل المسألة ولو عا ثلثا يسمى
 سهما والحظ الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزءا فلذلك قيل له جزء
 السهم * واعلم ان المحفوظين بالنظر الى ما بينهما من النسب اربعة احوال اما ان
 يتماثلا واما ان يتدخلا واما ان يتوافقا واما ان يتباينا وفي كل حال من الاربعة
 ثلاث مسائل وهي اما ان ثباين سهام الفريقين رؤسهما واما ان توافقهما واما ان
 تباين فريقا وتوافق الاخر فهذه اثني عشرة مسألة بضرب ثلاثة في اربعة
 ولو نظرت الى العول وعدمه او باعتبار اختلاف الاصول لزادت كثيرا
 * ولذا لك امثلة ذكرها * وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن العلامة سبط
 المارديني احد عشر مثالا للمسائل المذكورة وسنذكر الصورة التي اخفها في
 معلها قال * قال العلامة * بدر الدين محمد * سبط المارديني * رحمه الله تعالى
 في شرحه على متن المنظومة الرحبية * في ذكر الانكسار على فريقين فالمحفوظان
 المتماثلان كام وخمسة اخوة لام وخمسة اعمام * هذا مثال للمائة المحفوظين مع
 مباينة كل من الفريقين لسهامه لان الاخوة سهامان وهم خمسة وللاعمام ثلاثة

اسهم وهم خمسة كذلك ❖ او ❖ كام وخمسة اخوة لام ❖ وخمسة عشر عماء ❖ هذا
 مثال لماثلة المحفوظين مع مباينة احد الفريقين لسهامه وهم الاخوة للام
 وموافقة الاخر لها وهم الاعماء ❖ وكام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عماء ❖
 هذا مثال لماثلة المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فرؤس الاخوة
 للام موافقة لسهامهم بالنصف ورؤس الاعماء موافقة لسهامهم بالثلث والمحفوظان
 خمسة وخمسة فهذه مسائل الحال الاول واصل كل منها ستة و ❖ جزء
 سهمها خمسة في الصور الثلاث ❖ لتماثل المحفوظين في كل منها ❖ وتصح ❖
 بضرب احد المحفوظين في اصل المسألة ❖ من ثلاثين ❖ والقسمة في الكل
 واضحة ❖ والمحفوظان ❖ المتناسبان اي المنداخلان كام واربعة
 اخوة لام واربعة اعماء ❖ هذا مثال لتداخل المحفوظين مع موافقة احد الفريقين
 لسهامه وهم الاخوة للام ومباينة الاخر لها وهم الاعماء والمحفوظان فيها اثنان
 واربعة ❖ او ❖ كام واربعة اخوة لام و ❖ اثني عشر عماء ❖ هذا مثال
 لتداخل المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فموافقة الاخوة للام
 لسهامهم بالنصف وموافقة الاعماء لسهامهم بالثلث والمحفوظان كذلك اثنان
 واربعة اصل كل من المسألتين ستة و ❖ جزسهم كل منهما اربعة ❖ اكتفاء
 بالاكبر ❖ ويصحان ❖ بضرب الاربعة في اصل المسألة ❖ من اربعة وعشرين ❖
 والقسمة واضحة ❖ ولم يذكر هنا مثالا لتداخل المحفوظين مع مباينة كل من
 الفريقين لسهامه فمن صور ه ام وخمسة اخوة لام وعشرة اعماء للاخوة
 للام اثنان مباينة لروسهم والاعماء ثلاثة مباينة لروسهم فالمحفوظان خمسة
 رؤس الاخوة للام وعشرة رؤس الاعماء وهما متداخلان وجزء السهم

أكبرها وهو العشرة وتصح بضربه في الستة من ستين والقسمة واضحة كذلك *
وبهذه الصورة كملت مسائل الحال الثاني ❖ والمحفوظان ❖ المتوافقان
كام وخمسة عشر أخالام وعشرة أعمام ❖ هذا مثال لتوافق المحفوظين مع مباينة
كل من الصنفين لسهامه لأن سهام الأخوة للام اثنان تباين رؤسهم وسهام
الأعمام ثلاثة تباين رؤسهم والمحفوظات متوافقان بالخمسة ❖ او ❖
كام وخمسة عشر أخالام و❖ ثلاثين عماما ❖ هذا مثال لتوافق المحفوظين مع
مباينة أحد الفريقين للسهام وهو رؤس الأخوة للام وموافقة الآخر لها بالثلاث
وهو رؤس الأعمام والمحفوظان متوافقان بالخمسة كذلك ❖ و كام وثلاثين
أخالام وعشرة أعمام ❖ هذا مثال آخر لتوافق المحفوظين مع مباينة أحد الفريقين
للسهام وموافقة الآخر لها والمحفوظان فيه متوافقان بالخمسة كذلك ❖ او ❖
كام وثلاثين أخالام و❖ ثلاثين عماما ❖ هذا مثال لتوافق المحفوظين مع موافقة
كل من الفريقين لسهامه فموافقة رؤس الأخوة للام لسهامهم بالنصف
وموافقة رؤس الأعمام لسهامهم بالثلاث ❖ والمحفوظان متوافقان بالخمسة *
فهذه مسائل الحال الثالث وأصل كل منها ستة و❖ جزء سهم كل صورة منها
ثلاثون ونصف ❖ كل واحدة منها بضرب الثلاثين في الستة ❖ من مائة وثمانين ❖
والقسمة في الكل واضحة ❖ والمحفوظان ❖ المتباينان كام وثلاثة أخوة لام
وعمين ❖ هذا مثال لتباين المحفوظين مع مباينة كل من الفريقين لسهامه لأن
سهام الأخوة للام اثنان تباين رؤسهم وسهام العمين ثلاثة تباينها والمحفوظان
وهما ثلاثة واثنان متباينان ❖ او ❖ كام وثلاثة أخوة لام و❖ ستة أعمام ❖ هذا
مثال لتباين المحفوظين مع مباينة أحد المحفوظين لسهامه وهم الأخوة للام

و موافقة الاخر لها وهم الاعمام والمحفوظان وهما ثلاثة واثنان متباينان ❖ و كام
 وستة اخوة لام و عمين ❖ هذا مثال اخر لتباين المحفوظين مع مباينة احد
 الصنفين لسهامه وهما العمان و موافقة الاخر وهم الاخوة للام والمحفوظان
 متباينان كذا ❖ او ❖ كام وستة اخوة لام و ❖ ستة اعمام ❖ هذا مثال لتباين
 المحفوظين مع موافقة كل فريق لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم
 بالثلث و موافقة الاعمام لسهامهم بالنصف والمحفوظان وهما ثلاثة واثنان
 متباينان فهذه مسائل الحال الرابع واصل كل منها ستة و ❖ جزء سهم كل
 منها ستة ❖ كذا لك لانه الحاصل من ضرب احد المحفوظين في الاخر اذا
 عرفت ما تقدم و اردت القسمة بين ذوى الحقوق ❖ فاقسم في كل صورة ❖
 من جميع المسائل السابقة ❖ ما صحت منه ❖ تلك ❖ المسألة ❖ كما تقدم بيانه
 ❖ على الورثة ❖ واعط كل واحد نصيبه منها صحيحا ❖ وقد ذكر الفرضيون
 لمعرفة ذلك طرقا سيا تى بعضها قريبا واسهلها هي ❖ بان تضرب جزء سهم
 المسئلة ❖ التى تريد قسمتها ❖ في نصيب كل فريق من اصل ❖ تلك ❖ المسئلة
 و تقسم ❖ بعد ذلك ❖ الحاصل ❖ من ضرب نصيب ذلك الفريق في اصلها
 ❖ على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح ❖
 صحيحا و به يتم العمل والله اعلم ❖ فائدة ❖ مدار معرفة قسمة المسائل
 بعد التصحيح ليعلم سهام كل وارث من مبلغ التصحيح على الاعداد الاربعة
 المناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي التى نسبة اولها الى ثانيا كنسبة ثالثها الى
 رابعها كاثنين واربعة وثلاثة وستة ويلزمها مساواة مسطح الطرفين لمسطح
 الوسطين كما برهن عليه ❖ فاذا جهل احدها امكن ان يستخرج من باقىها

الاربعة
 المناسبة

وهي كما علمت هنا أربعة واحد منها مجهول * واحد هاء عدد رؤس الصنف
وهو معلوم * ثانيها نصيب الصنف من الاصل وهو معلوم * ثالثها جزء
السهم وهو معلوم * رابعها حصة الواحد من الصنف من التصحيح
وهو مجهول * وحيث كانت النسبة هنا ما ذكر فلك في استخراج المجهول
وهو نصيب الواحد من التصحيح اوجه * منها وهو الاشهر ما ذكره
المؤلف وذلك بان تضرب احد الوسطين في الاخر وهما نصيب الصنف
من الاصل وجزء السهم ويلزم ان مسطحها هو مسطح الطرفين وهما عدد
الرؤس ونصيب الواحد المجهول وحيث تقرر استواء المسطحين فاقسم
مسطح الوسطين على عدد الرؤس يخرج نصيب كل واحد من جملة
التصحيح * مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات اولاب
وثلاثة اعمام اصلها اثني عشر وجزء سهمها ستون للمباينة وتصيح من سبع مائة
وعشرين * فاذا اردت قسمة المصحح فاضرب نصيب الزوجات من الاصل
وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثمانون فاقسمها على رؤس
الزوجات وهو اربعة يحصل لكل واحدة خمسة واربعون * واضرب نصيب
الاخوة وهو ثمانية في الستين يحصل اربعمائة وثمانون فاقسمها على عدد
الحصول لكل واحدة ستة وتسعون * واضرب نصيب الاعمام وهو واحد
في الستين بستين اذ لا اثر للضرب في الواحد واقسمها على عدد
الحصول لكل واحد عشر ون * ولك ايضا ان تقسم جزء السهم وهو الستون
في المثال على عدد الزوجات الاربع مثلاً يحصل لكل واحدة خمسة عشر
ثم تضرب مالكل واحدة في نصيب ذلك الصنف من الاصل وهو ثلاثة

يحصل المطلوب وهو الخمسة والاربعون * ولك ايضا ان تقسم نصيب الصنف
 على عدده ثم تضرب الخارج منه للواحد في جزء السهم وحاصله هو نصيب
 الواحد من ذلك الصنف من التصحيح * ففي المثال تقسم نصيب الزوجات
 الاربع وهو الثلاثة على عددهن يخرج لكل واحدة ثلاثة ارباع الواحد
 فتضرب ذلك في جزء السهم وهو الستون يحصل المطلوب وهو خمسة
 واربعون * وهكذا العمل في الاعمام والاخوات * وهناك اوجه اخر
 مذكورة في المطولات * وهذا كله حيث كان الصنف اكثر من واحد
 واما اذا كان واحدا فانه يضرب جزء السهم في سهامه وما يحصل فهو له *
 واختبار صحة القسمة بجمع الانصباء ومقابلة مجموعها بالمصحح فان ساواه صحت
 والا فاعد العمل والله اعلم * ولترجم الى شرح كلام المؤلف فنقول لما
 فرغ من بيان العمل في التصحيح حيث كان الانكسار على فريق او فريقين شرع
 ببيان طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من فريقين فقال ❖ وان وقع
 الانكسار على ثلاث فرق ❖ ولا يقع الا في الاصول الثلاثة التي تعول وفي اصل
 سنة وثلاثين * وذلك لان اصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الاعلى فريق
 واحد كما سبق واصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين واصل اربعة وثمانية اكثر
 ما يتصور فيهما ثلاث فرق منها صاحب نصف ولا يتعدد واصل ثمانية عشر انما
 يتعدد فيه الجدات والاخوة ❖ او وقع الانكسار ❖ على اربع فرق ❖
 ولا يقع الا في اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعمل كما سيأتي
 فلفرضيين في ذلك نظر ان كما سبق في الانكسار على فريقين * وقد ذكرها
 المؤلف رحمه الله هنا ايضا بقوله ❖ فانظر ❖ اولا ❖ بين كل فريق وسهامه واحفظ

عد دروس كل الفريق المباين ❖ لسهامة ❖ و ❖ احفظ ايضا ❖ وفق روس
 الفريق الموافق ❖ لسهامه ❖ ثم انظر ❖ بعد ذلك ❖ بين المحفوظات فان
 كانت كلهما متماثلة فاحدها ❖ هو ❖ جزء السهم وان كانت ❖ كلهما ❖ متداخلة
 فاكثرها ❖ هو ❖ جزء السهم وان كانت ❖ كلهما ❖ متباينة فاضرب بعضهما في
 بعض والحاصل ❖ بذلك الضرب هو ❖ جزء السهم وان كانت كلهما متوافقة
 او مختلفة ❖ ففي تحصيل ما تصح منه طرق ❖ اشهرها واسهلها طريق الكوفيين
 وهي التي ذكرها المؤلف هنا واذا اردت العمل بتلك الطريقة ❖ فانظر في
 محفو بين مناه ❖ من وفقين او كاملين او كامل ووفق ❖ وخذ ❖ ليحصل لك اقل
 عددين قسم عليهما ❖ احدهما ان تماثلا او اكبرهما ان تناسبوا والحاصل من ضرب
 احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في جميعه ان تبائنا ❖ كما تقدم ❖ ثم انظر بين
 ما اخذته ❖ وهو اقل عددين قسم على المحفوظين الاولين ❖ وبين محفوظ ثالث ❖
 من وفق او كل ❖ وخذ ❖ كذلك ❖ احدهما ان تماثلا او اكثرهما ان تداخلا
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا وفي كله ❖ ان تبائنا
 ❖ على ما سبق ❖ من العمل في المحفوظين الاولين ❖ فالماخوذ ثانيا هو جزء
 سهم المسألة ان كانت المحفوظات ثلاثة ❖ فما ضربه في اصل المسألة او في
 مبلغها بالعول ان عالت فما بلغ فممنه تصح المسألة ❖ فان كانت ❖ المحفوظات
 ❖ اربعة ❖ لكون الانكسار على اربع فرق ❖ فانظر ❖ ايضا ❖ بين ما اخذته
 ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ ❖ كذلك ❖ احدهما ❖ ان تماثلا ❖ او اكثرهما ❖
 ان تداخلا ❖ او مضروب احدهما في وفق الاخر ❖ ان توافقا ❖ او في كله ❖
 ان تبائنا ❖ فهو ❖ اي الماخوذ ثالثا ❖ جزء سهم المسألة فاضربه في اصل

المسألة * بعولها ان كان * كما تقدم * وما بلغ فهو التصحيح * فهذه طريقة الكوفيين
 في استخراج اقل عدد ينقسم على عددين او اعداد وهي شاملة للانكسار على ثلاث
 فرق واربع وازيد منها لتصور وقوعه في الفرائض * وللبصريين طريقة
 حسنة وهي ان توقف من الاعداد التي تريد استخراج اقل عدد ينقسم عليها
 ما شئت ويختارون وقف الاكبر منها لما ياتي * ثم تقابل بين الموقوف وبين
 سائرها وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد من الاعداد الباقية وتسقط
 منهما المماثل والمد اخل وتثبت جميع المباين ووفق الموافق ثم تنظر فيما اثبتته
 فان كان اكثر من عدد دين وقفت احدها ايضا ونظرت بينه وبين كل من باقياها
 وعملت كما سبق من اسقاط المماثل والمد اخل واثبتت كل المباين وراجع
 الموافق ثم انظر فيما اثبتته ايضا ووقف واحد منها ان كانت ثلاثة فاكثر وهكذا
 الى ان ينتهي المثبت الى عدد ينقسم على عدد ينقسم على كل منهما واضربه
 في الموقوفات واحدا بعد واحد او في مسطحها من غير نظر الى نسبة فما كان فهو
 المطلوب او ينتهي المثبت الى عدد واحد فاضربه في الموقوفات كذلك يحصل
 المطلوب * واعلم انهم اختاروا وقف الاكبر لانه يؤدي غالبا الى تقليل
 اوقاف غيره فيكون اقرب لغرض الاختصار في الضرب وتسهيل العمل
 بخلاف وقف غيره * الا ترى انه لو كان معناسبعون وخمسون وثلاثون
 واربعة ووقفنا السبعين لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثة واثنين ولو وقفنا
 الاربعة لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثين وخمسة وعشرين وخمسة عشر
 ولا شك ان الرواجع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين
 اخصر واسهل من الرواجع الاخر وضرب بعضها في بعض بعد النظر فيما

بينها من النسب * مثال ذلك لو اردت استخراج اقل عدد ينقسم على اثنين و ثلاثة واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقف احدها وليكن العشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد تجد الاثنين والخمسة داخلين فيها فاسقطهما والاربعة والستة والثمانية توافقها بالنصف فاثبت وفق الاربعة اثنين ووفق الستة ثلاثة ووفق الثمانية اربعة والثلاثة والسبعة والتسعة ثباتها فالمثبتات اثنان و ثلاثان واربعة وسبعة وتسعة * فاذا وقفت احدها وليكن التسعة رايك كلام من الثلاثين داخلها فاسقطها * والاثنين والاربعة والسبعة تباينها فاثبتها * فالمثبتات اثنان واربعة وسبعة فوقف السبعة وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة تجد هما يباينانها فاثبتها * ثم انظر بين الاثنين والاربعة تجد هما متداخلين فاكتف باكثرهما وهو الاربعة ثم اضربها في الموقوفات معك واحد بعد واحد وهي السبعة والتسعة والعشرة يحصل الفان وخمسمائة وعشرون * وهو الحاصل كذلك لو عملت بطريق الكوفيين وعلى هذا المثال فقس * واعلم ان الانكسار على ثلاث فرق اثنان وخمسون مسألة وطريقا ذكرها محققو هذا الفن وذلك لانه اما ان تباين السهام الفرق الثلاثة او توافقها او توافق فريقين وتباين الاخر او تباين فريقين وتوافق الاخر فهذه اربعة احوال * وفي كل حال منها اما ان تتماثل المثبتات او تتداخل او تتوافق او تتباين او تتماثل اثنتان ويدخلهما الثالث او يوافقهما او يباينهما * او يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث او يباينهما ومحال ان يماثلهما * او يتوافق منها اثنان ويدخلهما الثالث او يباينهما ومحال ان يماثلهما او يتباين منها اثنان ويوافقهما الثالث او يدخلهما بمعنى ان كلامهما

د اخل فيه اوانه د اخل في احد هالا في كل منهما ومحال ان يماثلها *
 وسبب عدم مماثلة الثالث للعدد اخلين والمتوافقين والمتباينين التفاضل
 بين العدد بين لان مماثلة العدد بين المختلفين محال * ولو لا هذا لكانت
 المسائل اربعا وسنين من ضرب ستة عشر في اربعة فمذه ثلاثة عشر *
 والحاصل من ضربها في الاربعة اثنان وخمسون ولو اعتبرنا العول وعدمه
 كانت مائة واربعين * ولنقتصر هنا تبعالكثير من الفرضيين على ذكر امثلة
 ستة عشر طريقا لانكسار على ثلاث فرق بناء على ان الاعداد الثلاثة اما ان
 تماثل او تمتد اخل او تتوافق او تتباين فقط * فمذه احوال اربعة بقطع النظر
 عن اختلافها وفي كل حال منها اما ان تبين السهام الروس او توافقها او تبين
 فريقين وتوافق الاخر او توافق فريقين وتباين الاخر فمذه اربعة في اربعة تبلغ
 ستة عشر * وقد ذكر المؤلف رحمه الله لحالة تماثل المحفوظات وحالة تداخلها
 وحالة توافقها مثالا مثالا * وحالة تباينها مثالين كما ستراهما ولنكمل امثلة
 باقي الطرق الستة عشر تنمي للفائدة وتمرينا للمتعلم ونكل باقي الاثنتين والخمسين
 الى الضابط السابق * فالحال الاول من الاربعة تماثل المحفوظات * قال
 المؤلف رحمه الله * ولو خلف خمس جدات وخمس اخوات لام وخمسة
 اعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل * بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل فريق لسهامه
 * وتصح * بضر به في اصلها وهو ستة * من ثلاثين * ولو خلف زوجة
 واربع جدات وثمانى اخوات لام وستة عشر اختلا بفاصلها اثنا عشر
 وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها اثنان للتماثل كذلك بين المحفوظات
 مع موافقة كل فريق لسهامه وتصح من اربعة وثلاثين * ولو خلف جدتين

واربعة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها اثنان للتماثل كذلك
 بين المحفوظات مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاعمام والاخوة للام ومباينة
 الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من اثني عشر * ولو خلف ثلاث جدات
 وثلاثة اخوة لام وتسعة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للمماثلة بين
 المحفوظات مع مباينة فريقين لسهامهما وهما الجدات والاخوة للام وموافقة
 الاخر لها وهم الاعمام وتصح من ثمانية عشر * فهذه الاربعة المسألة مسائل
 الحال الاول ❖ وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشرين
 عما فجزء سهمها عشر ون للتداخل ❖ بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل
 فريق لسهامه ❖ وتصح ❖ بضرب جزء السهم في الستة اصلها ❖ من مائة
 وعشرين ❖ وان خلف زوجة واربع جدات وستة عشر اخا لام واربع
 وسنين اختا لام فاصلها اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها ثمانية
 للتداخل بين المحفوظات الثلاثة وهي اثنان واربعة وثمانية مع موافقة كل فريق
 لسهامه وتصح من مائة وستة وثلاثين * ولو خلف ثلاث جدات وتسعة
 اخوة لام واربعة وخمسين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ثمانية عشر للتداخل
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما وهما الجدات والاخوة للام
 وموافقة الاخر وهم الاعمام وتصح من مائة وثمانية * ولو خلف جدتين
 وثمانية اخوة لام واربعة وعشرين عما اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية
 للتداخل المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام
 والاعماء ومباينة الاخر لها وهو الجدتان وتصح من ثمانية واربعين *
 وهذه الاربعة هي مسائل الحال الثاني ❖ او خلف عشر جدات

وخمسة عشر اخالام وخمسة وعشر بن عما فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق
 بين الروس * من كل فريق وهي المحفوظات الثلاثة * بالخمس * مع
 مباينة كل فريق لسهامه * فوفق الجدات اثنان ووفق الاخوة للام
 ثلاثة ووفق الاعمام خمسة والاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة
 ثم مسطحها وهو ستة في الخمسة والعشرين هو مائة وخمسون * وتصع من
 تسعمائة * ولو خلف زوجة واثنى عشر جدة واثنين وثلاثين اخالام
 وثمانين اختالاب اصلها اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها
 مائة وعشرون للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل فريق
 لسهامه * فوفق الجدات ستة ووفق الاخوة للام ثمانية ووفق الاخوات
 للاب عشرة وهذه الرواجع كلها متوافقة واصل عدد ينقسم عليها مائة
 وعشرون وتصع بضربه في اصل المسالة من الفين واربعين * ولو خلف
 اربع جدات واثنى عشر اخالام وثلاثين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ستون
 للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة
 للام والاعمام ومباينة الاخر لها وهو الجدات * فوفق الاخوة للام ستة
 ووفق الاعمام عشرة ورؤس الجدات اربعة واصل عدد ينقسم عليها
 ستون وتصع بضربه في الاصل من ثلثمائة وستين * ولو خلف ست جدات
 وثمانية اخوة لام وعشرة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستون للموافقة بين
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاعمام
 وموافقة الاخر لها وهو الاخوة للام فالمحفوظات رؤس الجدات ستة
 ورؤس الاعمام عشرة ووفق الاخوة للام اربعة واصل عدد ينقسم عليها

ستون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثمائة وستين كالتى قبلها * وهذه
 الاربع المارة هي مسائل الحال الثالث * ولو خلف جد ثين وثلاثة اخوة
 لام وخمسة اعمام او * خلف * جدتين وستة اخوة لام وخمسة عشر عما
 فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات * في الاولى مع
 مباينة كل فريق لسهامه والمحفوظات فيها اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد
 ينقسم عليها ثلاثون * وتصح * بضربه في اصل المسألة * من مائة وثمانين *
 وتباين المحفوظات في الثانية مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام
 والاعمام ومباينة الاخر لها هو الجدتان وجزء سهمها ونصيبها كالتى قبلها
 كما ذكره المؤلف * ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء
 سهمها كذلك ثلاثون لتباين المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما
 وهما الجدتان والاخوة للام وموافقة الاخر لها هو الاعمام فالمحفوظات
 اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون وتصح بضربه
 في الاصل من مائة وثمانين كاللتين قبلها * ولو خلف زوجة وست جدات
 وعشر اخوات لام واربع عشر اخت لاب اصلها اثنا عشر ونعول الى سبعة
 عشر وجزء سهمها مائة وخمسة لتباين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل
 منها لسهامه فراجع الجدات ثلاثة وراجع الاخوات للام خمسة وراجع
 الاخوات للاب سبعة وكلها متباينة واقل عدد ينقسم عليها مائة وخمسة
 وتصح بضربه في الاصل من الف وسبعمائة وخمسة وثمانين * وهذه
 الاربع هي مسائل الحال الرابع والقسمة في جميع المسائل المذكورة
 واضحة لا تنبغي الإطالة بها * ولما فرغ من ذكر ما تقدم من امثلة

الانكسار على ثلاث فرق ذكر بعدها بعض امثلة الانكسار على اربع فرق كما
 سترها * واعلم اولاً ان الانكسار على اربع فرق لا يتأتى كما قد مناه الافي
 اصل اثني عشر مطلقاً وفي اصل اربعة وعشرين اب لم يعمل * اما ما امتنع
 فيه من الاصول الانكسار على ثلاث فرق فامتناعه فيها على
 اربع بالنظر ورة * واما اصل ستة فلا نه متي اجتمع فيه اكثر من
 ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذو نصف ولا يكون الا واحدا *
 واما اصل ستة وثلاثين فانما يتعد فيه الزوجات والجدات والاخوات
 والاخوة واما الجد فلا يكون الا واحدا كما تقدم * ومسائله باعتبار النسبتين
 بين السهام والرؤس و باعتبار النسب الاربع في النظر الثاني بين المحفوظات
 ثباغ خمساً وتسعين مسألة الا انه لا يمكن وقوع جميعها في الفرائض والمتمتع
 منها ثلاث وثلاثون وتفصيل ذلك مما يطول * ومن اراد الاطلاع على ذلك
 فعليه بالمطولات * و دونك من امثلة الانكسار على اربع فرق ما يكون دستوراً
 للعمل في نظائره * قال المؤلف رحمه الله * ولو خلف اربع زوجات وثمان
 جدات وسنة عشر اخالام واربعة اعمام فاصلها اثنا عشر * لاجتماع الربع مع
 السدس فيها * ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة لثمان
 المحفوظات * الاربعة مع مائة فربعين لسهامها وموافقة الاخرين لها
 * وتصح * بضرب احد المحفوظات في اصل المسئلة * من ثمانية واربعين *
 والقسمة واضحة * ولو خلف اربع زوجات واربع جدات واثنين وثلاثين
 اخالام ومائة وثمانية وعشرين اختلاب فاصلها من اثني عشر وتقول الى
 سبعة عشر وجزء سهمها ستة عشر لتدخل المحفوظات الاربعة مع كون كل

فريق غير الزوجات توافق سهامه وتصع بضرب اكثر المحفوظات في اصلها
من مائتين واثنين وسبعين * ولو خلف اربع زوجات واثنى عشرة جدة
واربعين اخا لام ومائة واربع واربعين اختا لاب فاصلها اثنا عشر وتعمل
الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وثمانون لتوافق المحفوظات مع كون كل
فريق غير الزوجات توافق سهامه فرواجعها المحفوظات ستة وعشرة وثمانية
عشر وهي مع الاربعة عدد الزوجات متوافقة واصل عدد ينقسم عليها هو مائة
وثمانون وتصع بضربه في الاصل من ثلاثة الاف وستين * ولو خلف زوجتين
وست جدات وعشرة اخوة * لام * وسبعة اعمام كان * اصلها اثني عشر
لاجتماع الربع والسادس فيها وكان * جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين
المحفوظات * لكن مع موافقة فريقين لسهامها ومباينة الاخرين لها فالمحفوظات
فيها عدد الزوجتين اثنان ووفق الجدات ثلاثة ووفق الاخوة الام خمسة
وعدد الاعمام سبعة واصل عدد ينقسم عليها مائتان وعشرة * وصحت *
بضربه في الاصل * من الفين وخمسمائة وعشرين * والقسمة واضحة * ولوعم
هذه المسألة التباين كانت احدى الصم اذ كل مسألة عمها التباين تسمى صما
لما فيها من الشدة تشبها لها بالحجر الاصم اى الصلب * كمالو خلف زوجتين
وثلاث جدات وخمس اخوات لام وسبع اخوات لاب * اصلها اثنا
عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها كالتى قبلها مائتان وعشرة لتباين
المحفوظات مع مباينة كل فريق لسهامه والاصل من ضرب الرؤس بعضها
في بعض هو مائتان وعشرة وتصع بضربها في الاصل من ثلاثة الاف وخمسة
وسبعين * ومن المسائل الصم في الانكسار على اربع فرق مسألة الامتحان

مسألة

الامتحان

الشهيرة وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها
اربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع وتباينها *
واللخمس الجدات السدس اربعة وهي لا تنقسم على خمس وتباينها * وللسبع
البنات الثلثان ستة عشرو هي لا تنقسم على السبع وتباينها * وللتسعة الاعمام الباقي
واحد لا ينقسم عليهم وتباينهم * وبين كل من الرؤس المحفوظات تباين فتضرب
رؤس الزوجات الاربع في رؤس الجدات الخمس تبلغ عشرين وبين العشرين
وعدد البنات السبع تباين فتضرب احدهما في الاخر تبلغ مائة واربعين وبينها وبين
رؤس الاعمام التسعة تباين فتضرب التسعة في المائة والاربعين تبلغ الفا ومائتين
وستين وهو جزء السهم فيضرب في اصل المسألة وهو اربعة وعشرون
تبلغ ثلاثين الفا ومائتين واربعين ومنها نصع * فللزوجات ثلاثة الاف
وسبع مائة وثمانون لكل واحدة تسعمائة وخمسة واربعون * وللبنات عشرون
الفا ومائة وستون لكل واحدة الفان وثمان مائة وثمانون وللجدات خمسة الاف
واربعون لكل واحدة الف وثمانية * وللاعمام الف ومائتان وستون لكل
واحد مائة واربعون * قال في ترتيب المجموع وشرحه وانما سميت مسألة
الامتحان لانه يقال فيها ترك اربع فرق من الورثة كل فريق اقل من عشرة
ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الفا ماصورتها * فيستغرب المستؤل
ذلك لانه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق اكثر من مائة ومع ذلك
نصح من اقل من هذا المقدار ولهذا كانوا في المصدر الاول كثيرا ما
يتمخضون بها الطلبة انتهى * وقد علم مما قد مناه ان مسألة الامتحان انما هي
عندنا وعند الحنفية فقط وانها لا تكون عند المالكية والحنابلة لان فيها ارث

خمس جدات وهو ممتنع عندها ❖ وذكر المؤلف رحمه الله هنا مسألة من
مسائل الانكسار على ثلاث فرق ولو قدمها عند ذكره نظائرها لكان أولى ❖
وكانه اراد بوضعها هنا التنبيه على ان اصل اربعة وعشرين اذا عال لا يتصور
فيه الانكسار على اربع فرق ❖ قال رحمه الله ❖ ولو خلف اربع زوجات
وخمس جدات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون وتقول الى سبعة
وعشرين ❖ للزوجات الثمن ثلاثة مباينة لعد دهن وللجدات السدس اربعة
مباينة لعد دهن والبنات ستة عشر مباينة لعد دهن وللجد اربعة ❖ وجزء سهمها
مائة واربعون ❖ للمباينة في المباينة ❖ واقل عدد ينقسم على المحفوظات التي
هي اربعة وخمسة وسبعة هو ما ذكر ❖ وتصح ❖ بضربه في الاصل ❖ من
ثلاثة الاف وسبع مائة وثمانين ❖ والقسمة واضحة والله اعلم ❖ ولما كان عمل
المناسخات نوعا من التصحيح الا ان ما تقدم من التصحيح هو بالنسبة لميت
واحد والمناسخة تصحيح بالنسبة لميتين فاكثر اعقب بيان ذلك ببيانها
لكونها منه فقال

❖ باب في ❖ عمل ❖ المناسخات ❖

جمع مناسخة وهي مفاعلة من النسخ وهو لغة الازالة والتغيير والنقل ❖ فمن
الاول نسخت الشمس الظل اي ازالته ومن الثاني نسخت الريح اثار الديار
اي غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه ❖ والنسخ شرعا في
الاحكام رفع حكم شرعي باثبات حكم اخر ❖ والمناسخة في اصطلاح
الفرضيين ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله ❖ اذا مات شخص ❖ من ذكر
او انثى او خشي ❖ عن ورثة ❖ من تقدم ذكرهم وخلف تركة ❖ ثم مات

اءءء هم ❖ لو اءءان او اكءر منهم ❖ قبل القسمة ❖ لما خلفه الميء فالءصءء
 لمساأئها او لمساأئهم باءءار الااءصار نوعان ❖ نوع يسمى اءءصار المسائل
 وهوالءى ياءى قبل العمل فى غير مسألة الاول و يسقط فيه الاموات
 بعءه ❖ ونوع يسمى اءءصار السهام وهوالءى ياءى فى اءر العمل كما سيجئ
 بئانه بعء ❖ والنوع الاول منقسم الى ءلاءة اقسام لان ارء الباقيى من كل
 الاموات اما بالعصوبة فقط او بالفرض فقط او بهما ❖ وقد ذكر المؤلف الاول
 من الاول فقال ❖ فان لم يرء ❖ الميء ❖ ءانى غير الباقيى ❖ من
 ورءة الميء الاول ❖ و ❖ مع ذلك ❖ كان ارءهم ❖ اى الباقيى ❖ منه ❖
 اى الميء ءانى فمن بعءه بمطلىء العصيب ❖ كارءهم ❖ به ❖ من الاول
 جمعل ❖ الميء ❖ ءانى ❖ بالنظر للعساب ❖ كان لم يكن ❖ فى البين
 موءوءا ولا وارءا اءءصارا و كأن الاول مابء عن الباقيى فقط و ذلك
 ❖ كاؤوة واؤواء لغير ام ❖ ماؤوا واءا بعء واء قبل قسمة ءركة الى
 ان بقى اء واءء مءلا ❖ فالمسألة حينئء ابتداء من ءلاءة للاء سهمان و للاءء
 سهم ولو سلكناء طريى المئاسؤة لصءء من عءء كءير ثم ءرءع بالااءصار الى
 ءلاءة ❖ او ❖ مائء الشؤص عن ❖ بنين و بناء ❖ من ام واءة مائء
 قبل او قام بها مانع او كانوا كلهم ابناء علاء ❖ مائء بعضهم عن الباقيى ❖
 ثم واء بعء واء الى ان بقى منهم ذكر و انى مءلا فالمسألة كذلء من
 ءلاءة لما مر ❖ و يجعل الموى بعء الاول فى الصورىى كالعدم ❖ و قءم فى ءمبيل
 الاؤوة لا ءءاء ارءهم من الاول و من بعءه اء هو بالاؤوة بخلاف البنين
 فانه من الاول بالبنوة و من بعءه بالاؤوة ❖ وما اشعر به كلامه و ءمبيله بعا

للمناهج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبية ليس بشرط بل الحال كذا اذا كان في ورثة الاول من هو صاحب فرض ولم يرث من غير الاول كالمومات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي اثنان والزوجة فقط فان مسائلهم تصح بالاختصار من ستة عشر * ولو عملنا لكل واحد مسألة لصحت من عدد كثير ثم تختصروا لا حاجة اليه * والسرفي هذا انه اذا كان مع العصبية صاحب فرض ولم يرث من غير الاول ولم يختلف الحال في توارث الباقيين ان صاحب الفرض في الاول كالغريم ياخذ دينه والباقي يقسم بين الورثة على حسب ميراثهم * وكذلك لو كان من يرث بالفرض من الميت الاول يرث من غيره ايضا بالفرض ثم يموت قبل القسمة بعد من مات من العصبية او بينهم ويرثه من بقي بمحض العصبية فيجعل ذوالفرض ايضا كالعدم كما جعل من مات من العصبية كالعدم * كما لو كان البنون في هذه المسألة كلهم من الزوجة وماتت الزوجة بين بينهما او بعد هم عمر بقي وهم الابنان فتجعل الزوجة مع بنيتها كالعدم وكان الميت الاول مات عن ابنين فقط وتصح من اثنين ايضا * وكذا نقول في ابوين وزوجة وابنين وبنيتين منها فلم تنقسم التركة حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الام فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد رؤسهم ثلاثة وكان الميت الاول لميت الاعنها فقط * لانه وان كان خرج شي عنهما بتساوا وتفاوت فقد عاد اليهما للذكر مثل حظ الانثيين فكانه لم يخرج عنهما * القسم الثاني من اختصار المسائل ان يكون الارث في الجميع بالفرض وهذا القسم لا يتصور

الاختصار فيه قبل العمل الا في ميئين فقط * وله ثلاثة شروط * احدهما انحصار
ورثة الميت الثاني في الباقيين من ورثة الميت الاول * الشرط الثاني ان
لا تختلف اسماء الفروض في المسألتين * الشرط الثالث ان تكون مسألة
الاول منها عائلة بقدر نصيب الثاني او باكثر ومسألة الثاني غير عائلة
في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول
الاولى * فمثال الاولى لو ماتت عن ام وزوج وشقيقة وولدى ام فقبل
القسمة تزوج الزوج الاخت الشقيقة ثم ماتت همن بقى فالاولى عائلة الى
تسعة للشقيقة منها ثلاثة منقسمة على ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى
فافرضها كالعدم * واقسم المال بين الام والزوج وولديها فتصح من ستة لتحقيق
الشروط الثلاثة فيها * لان الميتة الثانية قد انحصرت ورثتها في الام وولديها
والزوج وهم ورثة الاولى ولم تختلف الفروض في المسألتين فان للزوج النصف
وللام السدس ولولد بها الثلث فيها * وايضا فالمسألة الاولى عائلة الى تسعة
ونصيب الشقيقة فيها ثلاثة وهو الذي عالت به * ومثال الصورة الثانية
لو ماتت عن جدة ام اب وشقيقة واخت من اب فنكح الزوج الاخت من
الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين * فالمسألة الاولى عائلة الى ثمانية ونصيب
الاخت من الاب منها واحد وهو اقل من العول بواحد فينقسم بين ورثتها
على سبعة على نسبة ارثهم من الاولى * فافرض الاولى ماتت عن جدة وزوج
واخت شقيقة فتصح باختصار من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك
وللجدة واحد * فلو كان حظ الميت الثاني اكثر مما عالت به لم يأت هذا
الاختصار * القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من الباقيين بالفرض والتعصيب

معا كعشرة اخوة لام هم بنوعم او بنوعام لا بوين اولاب فماتوا الاربعة فكل
 من الباقي يريث بالفرض والتعصيب معا * فافرض الاول مات عنهم فقط
 فلمهم الثلث فرضوا الباقي عصوبة فاصلها ثلاثة ونصح من اثني عشر بهذا
 الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهمان بالتعصيب وباختصار الاختصار
 تصح من اربعة لتوافق الانصباء بالثلث * وقس على الكل ما برده من اشباهه * النوع
 الثاني اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل ولا يتأني ابتداء * وقد
 ذكره المؤلف رحمه الله بقوله ❖ فان لم ينحصر ارثة ❖ اي الميت الثاني ❖ في
 الباقيين ❖ من ورثة الميت لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه
 ❖ او انحصار ارثة فيهم واختلف قدر الاستحقاق من ❖ الميت ❖ الاول و ❖
 الميت ❖ الثاني فصنع مسألة الاول ❖ كما علمت في باب التصحيح ❖ واجعل
 للثاني مسألة ❖ على حدة بان نوصيها ونصحبها ان احتاجت الى نصيب ❖ وخذ
 من مصع مسألة الاول سهام الميت الثاني وقابل بها مسالته ❖ ثم ان تقسم
 نصيب ❖ الميت ❖ الثاني من مسألة الاول على مسالته فذاك واضح ❖ وصحت
 المسالتان مما صحت منه الاولى ❖ كزوج وابوين ❖ مات عنهم الاول ثم
 لم تقسم التركة حتى ❖ مات الزوج عن ابن وبنت ❖ فتصح ❖ مسألة الاول
 من ❖ اصلها ❖ ستة و ❖ نصح ❖ مسألة الثاني من ثلاثة ونصيبه ❖ اي الميت الثاني
 وهو الزوج ❖ من الاولى ❖ ثلاثة ❖ منقسم على مسالته ❖ فالمسالتان
 حينئذ من ستة لابوي الميت ثلاثة ولولدي الزوج ثلاثة ❖ وكزوج
 واختين لاب ❖ مات عنهم الاول ولم تقسم التركة حتى ❖ مات
 احداهما ❖ اي الاختين ❖ عن الاخرى وبنت فالاولى ❖

صحت ✽ بعولها من سبعة والثانية ✽ صوت ✽ من ✽ ا صلها ✽ اثنين
و نصيب الميتة ✽ من المسئلة الاولى ✽ اثنان تنقسم على مسالتها ✽ وصحت
المسالتان مما صحت منه الاولى ✽ والقسمة ظاهرة ✽ واما اذا لم ينقسم
نصيب الميت الثاني ✽ من المسألة الاولى ✽ على مسالته ✽ فلا يخلو من احد
حالين ✽ فاما ان يكون بينهما موافقة او ✽ يكون بينهما ✽ مباينة ✽ وانما
لم يذكر والمائلة والمداخلة بين سهام الثاني ومسالته لما قدمناه في باب
التصحيح ✽ فان كانت ✽ بين السهام والمسئلة ✽ موافقة ضرب وفق مسالته
اي الثاني ✽ في ✽ جميع ✽ مسألة الاول كزوج وابوين ✽ مات عنهم الاول
ولم تقسم التركة حتى ✽ مات الزوج عن ستة بنين فمسالته توافق سهامه من
الاولى بالثلث ✽ لما تقدم من ان كل متداخلين متوافقان ✽ فوفق الستة ✽
التي هي اصل مسألة الثاني ✽ اثنان تضرب في ✽ مصحح ✽ مسألة الاول ✽
وهو ✽ ستة فتصح المسالتان من اثني عشر ✽ وستاتي كيفية قسمتها ✽ وان
كانت ✽ بين السهام والرؤس ✽ مباينة ضربت المسألة الثانية في المسألة
الاولى ✽ وما بلغ صحتها منه ✽ كزوج وابوين ✽ مات عنهم الاول فمسئلة من
ستة وهي احدى الغراوين ولم تقسم التركة حتى ✽ مات الزوج عن زوجة ✽
اخرى ✽ وثلاثة اعمام ✽ فمسألة الثاني وهو الزوج اربعة ✽ تباين نصيبه ✽
من الاولى وهو ثلاثة ✽ فتضرب المسألة الثانية ✽ وهي اربعة ✽ في المسألة
الاولى ✽ وهي ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنها صحت المسالتان وستاتي
كيفية القسمه ويسمى ما صح منه المسالتان جامعة ✽ ثم ✽ اذا اردت بعد
تحصيل تلك الجامعة القسمة بين الاصناف ومعرفة نصيب كل منهم من

الا ولى او من الثانية او منها فقل ❖ من له شيء من ❖ المسألة ❖ الا ولى
 اخذه ❖ حال كونه ❖ مضروبا فيما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في ❖
 حالة ❖ المباينة ❖ بين سهام الميت الثاني ومسالته ❖ ووفقها ❖ اي المسألة
 الثانية ❖ في ❖ حالة ❖ الموافقة ❖ بين سهام الميت الثاني ومسالته كذلك
 ❖ ومن له شيء من ❖ المسألة ❖ الثانية اخذه ❖ حالة كونه ❖ مضروبا في ❖
 جميع ❖ نصيب ❖ الميت ❖ الثاني من ❖ المسألة ❖ الاولى ان تبينا ❖ اي
 كانت سهام الثاني مباينة لمسالته ❖ او ❖ حال كونه مضروبا في وفقه ❖
 اي في وفق نصيب الثاني من الاولى ❖ ان كان بين المسألة ونصيبه ❖ من
 الا ولى ❖ توافق ❖ فمثال حال التباين بين السهام والمسألة ❖ كزوجة
 وثلاثة بنين وبنت ❖ مات عنهم الاول ثم لم تقسم التركة حتى ❖ ماتت
 البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقيون من ورثة ❖ الميت ❖ الاول فالمسألة
 الاولى ❖ تصح ❖ من ❖ مخرج فرض الزوجة ❖ ثمانية والمسألة الثانية ❖ اصلها ستة
 وتصح ❖ من ثمانية عشر ونصيب ❖ البنت ❖ الميتة من ❖ المسألة ❖ الاولى سهم ❖
 واحد ❖ يباين مسالتها ❖ اذ الواحد مباين لكل عدد كما مر ❖ فتضرب ❖
 على القاعدة التي ذكرها جميع ❖ الثانية في ❖ جميع ❖ الاولى تبلغ ❖ بذلك
 الضرب ❖ مائة واربعة واربعين ❖ للزوجة من الاولى سهم في ثمانية
 عشر بثمانية عشر ولها من الثانية بالامومة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها واحد
 وعشرون ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ولكل
 منهما من الثانية خمسة في واحد بخمسة يجتمع لكل واحد منهما واحد واربعون
 سهام فمجموع الانصباء مائة واربعة واربعون وكزوج وام واخنتين شقيقتين

و اختين لام ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين وزوجة اخرى
 فالاولى اصلها ستة وتعول لعشرة وهي ام الفروخ للزوج منها ثلاثة ولللام
 واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل اخت من الام واحد والثانية اصلها اربعة
 وهي احدى الغراوين للزوجة منها واحد ولللام واحد والاب اثنان وسهام
 الزوج من الاولى ثباين مسأله فاضرب الثانية في الاولى نصع الجامعة من
 اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في اربعة جميع
 الثانية واضرب لكل من له شيء من الثانية في ثلاثة جميع سهام مورثه فللام
 من الاولى واحد في اربعة باربعة وكل شقيقة اثنان في اربعة بثمانية وكل
 اخت من الام واحد في اربعة باربعة ولللام في الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة
 وللزوجة كذلك وللاب اثنان في ثلاثة بستة ومجموع الانصباء اربعون *
 ومثال حالة التوافق بين سهام الثاني ومسأله كزوج وام واخت لغيرام
 فقبل القسمة تزوج هذا الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين وبنتين *
 فالاولى اصلها ستة وتعول الى ثمانية وهي المباهلة للزوج منها ثلاثة وللاخت
 كذلك ولللام اثنان * والمسألة الثانية اصلها اربعة وعشرون وتعول الى
 سبعة وعشرين وهي المنبرية للزوج منها ثلاثة وللاب اربعة ولللام اربعة وكل
 بنت ثمانية وسهام الزوج من الاولى توافق مسأله بالثلث فاضرب ثلث
 مسأله وهو تسعة في الاولى وهي ثمانية فتصع الجامعة من اثنين وسبعين *
 فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في تسعة وفق الثانية *
 ومن له شيء من الثانية اضربه في واحد وفق سهام مورثه من الاولى
 واجمع لمن ورث من المسالتين حصته * فللام من الاولى اثنان في تسعة

بثمانية عشر ولاخت من الاولى ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ولها من الثانية
بالزوجة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثلاثون * ولكل واحد من الابوين
من الثانية اربعة في واحد باربعة ولكل واحدة من البنتين من الثانية ثمانية في
واحد بثمانية ومجموع الانصبا اثنتان وسبعون هو الجامعة كما مر * ومن امثلة
الموافقة ايضا بعض صور المسألة المأموية * وهي رجل مات وخلف ابوين
وابنتين وماتت بعد مو قبل القسمة احدى البنين عن في المسألة وهم ابوالاب
وام الاب واخت شقيقة اولاب * فبين مسئلتها وسهامها موافقة لان الاولى من
سنة والثانية تصح من ثمانية عشر خلافا للامام ابي حنيفة رحمه الله لانه يحجب
الاخت بالجد * فللجدة منها ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتة
من الاولى اثنتان توافق الثمانية عشر مسألتها بالنصف فاضرب نصفها تسعة في
الاولى تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح المناسبة * للاب من الاولى واحد في
تسعة وتسعة وله من الثانية بالجدودة عشرة في واحد بعشرة فله تسعة
عشر * وللأم من الاولى واحد في تسعة وتسعة ولها من الثانية ثلاثة في واحد
بثلاثة يجتمع لها اثنا عشر * وللبنت من الاولى اثنتان في تسعة بثمانية
عشر ولها من الثانية بالاخوة خمسة في واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون
* ومجموع الانصبا اربعة وخمسون * واما عند الحنفية فالمسألة الثانية
تصح من اصلها وهو ستة للجددة السدس واحد والباقي للجد ولا شيء للاخت *
وسهام الميتة الثانية وهي اثنتان توافق الستة ايضا بالنصف فاضرب نصفها
ثلاثة في الاولى فنصح الجامعة عند هم من اثني عشر ولا تخفى قسمتها على من حفظ
القاعدة * ولو ماتت الام بعد البنت ايضا كانت المسألة رجل مات من

ابو بن وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن من في المسألة
ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الام عن من بقي واخت لغيرام فالمسألة الاولى
من ستة اتفا قاوالثانية عند الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله
نصع من ثمانية عشر والجامعة للمسئلين اربعة وخمسون كما ومجموع
ماللاب من المسائلين تسعة عشر ومجموع ماللبنت منها ثلاثة وعشرون
ومجموع ماللام منها اثنا عشر كما مر * ثم ماتت الام عن زوج وهو الاب في
الاولى والجد في الثانية وعن بنت ابن وهي البنت في الاولى والاخت
لغيرام في الثانية وعن اخت لغيرام فمسالتها من اربعة للزوج الربع واحد
ولبنت الابن النصف اثنان والاخت الباقي وهو واحد والاثنا عشر نصيب
الام منقسمة على الاربعة مسا لتها فتصح المسائل الثلاث من الاربعة
والخمسين * فمن له شيء من المسائلين الاولين ضرب في واحد و
لا اثر للضرب فيه * ومن له شيء من الثالثة اخذه مضروباً في ثلاثة
فللاب بالابوة والجدودة تسعة عشر في واحد بتسعة عشر * وله بالزوجية
واحد في ثلاثة بثلاثة فله اثنان وعشرون * وللبنت من الاولى والثانية ثلاثة
وعشرون في واحد بثلاثة وعشرين ولها من الثالثة بكونها بنت ابن اثنان
في ثلاثة بستة يجتمع لها تسعة وعشرون وللاخت في الثالثة واحد في ثلاثة
بثلاثة ومجموع الانصباء ما ذكر * وعند الحنفية تصح المسائل الثلاث من ثمانية
عشر للاب من الاولى والثانية والثالثة تسعة اسهم وللبنت من الاولى والثالثة
ثمانية اسهم وللاخت في الثالثة سهم واحد والقسمة تعرف من القاعدة * ولو
كان الميت الاول الذي خلف ابو بن وابنتين انشئ كان الاب في الثانية جداً ابا

ام من ذوي الارحام والام فيها جدة ام ام والاخت اما شقيقة اولام فان كانت
لام فالمسالتان يصحان مما صحت منه الاولى لان المسألة الاولى من ستة كما علمت *
والثانية اذ الم يكن فيها زوج ولا عاصب من اثنين بالرد كما سيجي في بابها * وسهام
الميتة الثانية اثنان منقسمة على الاثنين فللاب واحد بالابوة ولا شيء له بالجدودة
كما تقدم وللأم اثنان واحد بالامومة وواحد بالجدودة وللبنت ثلاثة
اثنان بالبنية وواحد بالاختية * وان كانت الاخت شقيقة للبنت الميتة كانت
مثالا لموافقة سهام الميت الثاني ومساالتها ايضا * وذلك لان البنت ماتت عن جدة
واخت شقيقة فمسالتها بالرد من اربعة للجدة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وسهام
البنت من الاولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فاضرب نصفها في الاولى
يحصل اثني عشر منها تصح الجماعة للاب من الاولى واحد في اثنين باثنين وللبنت
من الاولى اثنان في اثنين باربعة ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة فلها سبعة *
وللام من الاولى واحد في اثنين باثنين ولها من الثانية واحد في واحد بواحد فلها
ثلاثة ومجموع السهام اثني عشر * وان ماتت البنت عن ذكر وهم جدتها
ام امها وشقيقتها وعن زوج فسهام الميتة الثانية تباين مسألتها وذلك لان
مسالتها اصلها ستة وتؤول الى سبعة للجدة منها واحد وللزوج منها ثلاثة
وللشقيقة كذلك وسهام الميتة الثانية من الاولى اثنان ولها يباينان السبعة
فاضرب السبعة في المسألة الاولى تبلغ اثنين واربعين فمنها تصح المناصفة
فنلها شيء من الاولى اخذه مضروبا في سبعة ومن شيء من الثانية اخذه
مضروبا في اثنين فللاب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية * وللأم
سهم من الاولى في سبعة بسبعة ولها من الثانية سهم في اثنين باثنين يجتمع

لها تسعة * وللبنت من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة
 في اثنين ستة يجتمع لها عشرون * وللزوج من الثانية ثلاثة في اثنين ستة
 ومجموع الانصبا اثنان واربعون * فعلم انه يختلف الحال باعتبار ذكورة
 المييت الاول وانوثته * وسبب تسمية هذه المسألة بالمامونية انه لما اراد
 ابو العباس المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكرم بالثلثة قضاء البصرة
 استخضره فحضر فاستصغره لانه كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة
 كما قاله الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله ففطن يحيى لذلك فقال
 يا امير المؤمنين سلني فان المقصود علي لا خلقي * وكانوا في الزمان الاول
 يمتحنون القضاة بالفرائض فقال له المامون ما تقول في ابوين وابنتين
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عمن في المسألة * وقيل عنهم وعن
 زوج فقال يا امير المؤمنين المييت الاول ذكر ام انثى فعرف المامون فطنته واعجبه
 وقال لها اذ اعرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء * فلما مضى الي
 البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كم سن القاضي فقال سن عتاب ابن اسيد
 حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة * اجابهم بما معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ولي من هو في سني بلد اخيرا من بلدكم فلا اعتراض علي المامون في توليتي *
 فينبغي لمن سئل عنها ان يسأل عن المييت الاول كما سأل القاضي لان الحكم يختلف
 كما عرفت والله اعلم * وحيث علمت ما تقدم في المتن من قاعدة التصحيح وكيفية
 العمل اذ اقامت من ورثة المييت الاول واحد فقط فنخذ الان منه بيان كيفية
 العمل فيما اقامت قبل القسمة من الورثة اكثر من مييت وخلف ورثة هم ورثة من قبله
 او بعضهم او غيرهم او ورثة من قبله مع غيرهم او بعض ورثة الاول وغيرهم *

وذلك بان تصحح مسألتى الاولين على الطريقة المارة ❖ وما صحتا منه يصير ❖
 بعد ذلك ❖ كمسألة اولي ❖ بالنسبة الى مسألة الميت الثالث ان كان ❖ فاذا
 مات ثالث عمل في مسئلته ❖ مع جامعة المسألتين ❖ ما عمل في مسألة الميت
 الثاني ❖ مع الاولى من مقابلة سهامه من جامعة المسألتين بمسألتها وقسمتها
 مما صحت منه تلك الجامعة ان كانت سهامه منقسمة عليها او ضرب جميعها في تلك
 الجامعة ان باينتها سهامه او ضرب وفقها في تلك الجامعة ان وافقتها سهامه ❖
 ثم تقول على السان المتقدم من له شئ من الجامعة اخذه مضروبا في مسألة الميت
 الثالث حالة المباينة او في وفقها حالة الموافقة ❖ ومن له شئ من الثالثة اخذه
 مضروبا في سهام مورثه من الجامعة حالة المباينة او في وفق السهام حالة الموافقة
 ❖ وهكذا ❖ تعمل ان كان معك ميت رابع فتجعل جامعة الثلاث اولي ومسألة
 الرابع ثانية ❖ واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ فمنه تصح
 مسألة المناسبة لجامعة لمسائل اولئك الاموات ❖ وقد تقدم في بعض صور المسئلة
 المامونية التمثيل لثلاثة اموات ❖ ولنذكر تيمم الفايذة مثالا للاربعة يترن به
 المبتدئ ويصير دستور العمل في اشباهه ونكتفي فيه بمثل به لذك شيخ
 الاسلام زكرياء الانصارى رحمه الله تعالى مع التوافق في جميع المسائل ❖
 قال رحمه الله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبتان ثم مات الاب عن الباقي
 واخ لابوين ثم مات الام عن الباقي وام وعم ثم احدى البهين عن زوج
 ومن بقى ❖ فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبتين
 ابن واخ فمسئلته من اربعة وعشرين توافق حظه من الاولى بالربع فنصمان
 من مائة واثنين وستين ❖ فمن له شئ من الاولى ضرب في ستة او من الثانية ففي

واحد فللزوجة ثمانية عشر واللام سبعة وعشرون واكل بنت ستة وخمسون
وللاخ خمسة * ثم ماتت الام عن ام وبنتي ابن وعم فمسلنهما من ستة توافق
حظهما من الاولين بالثلث فتصح الثلاث من ثلاثمائة واربعة وعشرين * فمن له
شي من الاولين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة * فللزوجة الاولى ستة
وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة ولا م الميئة الثالثة تسعة ولعمها
كذلك * ثم ماتت احدى البنتين عن زوج وام واخت فمسلتها من ثمانية توافق حظها
بالنصف فتصح الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين * فمن له شي من الثلاث
الاول ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وسنين * فللزوجة الاولى التي
هي ام في الرابعة مائتان واربعة وسبعون وللبنت الباقية سبعمائة وخمسة عشر وللأخ
اربعون ولام الميئة الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك ولزوج الميئة الرابعة
مائة وخمسة وتسعون انتهى * واعلم اننا لو عملنا في المناسخات كل مسألة على
حديثها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى لصح لكن يطول ويفوت القصد من الاختصار
وقسمة المسائل على حساب واحد * وحيث كان الاختصار في المناسخات
اكثر منه في غيرها كما رايت وضعه القرضيون في بابها * وبقي لهم ايضا اختصار
بعد التصحيح والعمل * و شرط امكانه ان تشترك الانصبا جميعها بجزء
او اجزاء سواء كانت الانصبا كلها متوافقة او متداخلة او متماثلة او مختلفة كما اذا كان
بعضها يوافق بعضه او يماثل بعضه او يد اخل ثالثا كسنة وثمانية واثنى عشر واثنى عشر
اخرى ونحو ذلك * وحيث كان في اثناء العمل عدد ان لا يفنيها الا الواحد تعذر
الاختصار * وكذلك اذا رايت مباينة بين نصيبين من اول وهلة * مثال الانصبا
المتوافقة زوجة وابن وبنت منها قبل القسمة ماتت البنت عن بنتي * فالاولى

تصح من اربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومسا لتها من ثلاثة والسبعة
 تباينها فاضرب الثانية في الاولى فتصح المسا لثان من اثنين وسبعين * للزوجة
 منها ستة عشر وثلاثون بن ستة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والربع والثمن
 وهو اذ قها فترجع المسالة الى ثمانية وتسعة ونصيب الزوجة الى ثمة ونصيب
 الابن الى ثمة * ومثال المتد اخلة اخ واختان ماتت احدهما عن الباقي فالاولى
 من اربعة والثانية من ثلاثة ويصحان من اثني عشر للاخ منها ثمانية والاخت
 اربعة وهما متد اخلاق وبينها اشتراك بالنصف والربع وهو الادق فترجع
 الجامعة الى ربعها ثلاثة ويرجع نصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد *
 ومثال المماثلة زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة
 عن الباقي * الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر ويصحان من
 مائة واربعة واربعين لكل من البنات والعم ستة وثلاثون * والانصباء
 متماثلة وهي مشتركة بالكل واحد من الاجزاء واذ قها ربع التسع فترجع
 الجامعة بالاختصار الى ربع تسعها اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى
 ربع تسعة وهو واحد * ومن امثلة المختلفة مالومات رجل عن زوجة
 وخمسة بنين وخمس بنات اربعة بنين وبناتان من زوجة ماتت قبل ابيهم
 وابن وثلاث بنات من الزوجة المذكورة * فقبل القسمة ماتت بنت من
 بنات هذه الزوجة عمن في المسالة ثم ماتت احدى شقيقتي هذه للبنة عمن
 في المسالة ثم ماتت الزوجة عمن بقي وذلك ابن وبنت فقط * فمسالة
 الاول تصح من مائة وعشرين ومسالة الثاني من اربعة وعشرين وسهامه
 من الاولى سبعة فيها متباينان تبلغ جامعة المستثنين الفين وثمانمائة وثمانين *

ومسألة الثالثة من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وهما متباينان تبلغ
جامعة الثلاث واحد أو خمسين القلو ثمانية وأربعين * للابن الذي من
الزوجة أربعة عشر الفاو اربعمائة * وللبنات التي صارت شقيقة للثانية وبنات
ايضا في الاربعة سبعة الاف ومائتان * ولكل واحد من البنين
الاربعة ستة الاف وثمانية واربعون * ولكل واحدة من البنات
الآخرين نصف ما للواحد من البنين الاربعة وهو ثلاثة الاف واربعة
وعشرون * ثم انظر بين الانصاء جميعها تجد ما متوافقة بنصف ثمن التسع
فرد الجامعة الى نصف ثمن تسعها وهو ثلاثمائة وستون * ورد كل نصيب الى
نصف ثمن تسعه يكون للابن الذي من الزوجة مائة * وللبنات شقيقته خمسون *
ولكل واحد من البنين الاربعة اثنان واربعون * ولكل واحدة من البنات
واحد وعشرون * فهذه من صور الموافقة على ما ذكر فقس * والاختصار
واجب وجوبا ضاعيا مما يمكن لاجماع اهل هذا الفن عليه حتى ان تاركة
يعد تحطيئا وان كان جوابه صحيحا * واذا اردت ان تعلم هل الانصاء
متوافقة ام لا فانظرها فان كانت كلها متماثلة فهي مشتركة بما لا حد لها من
الاجزاء وان لم تتماثل فانظر بين نصيبين منها واطلب اكبر عدد يفني كلامها
بما تقدم في باب التصحيح من الطرح * فاذا حصلت العدد المفني لها فانظر بينه
وبين نصيب ثالث واطلب اكبر عدد يفني كلامها فاذا حصلت فانظر بينه
وبين نصيب رابع ان كان وهكذا الى اخرها * فاذا انتهيت لا كبر عدد يفني
كلامها فكلها مشتركة بما لك المفني من الاجزاء والعبرة بالادق منها وهو
نسبة الواحد اليه * وان انتهيت الى ان لا يفني نصيبين منها الا الواحد فلا

اشتراك ولا اختصار * فلو كانت الانصبا ستة عشر واربعة وعشرين وستة
وثلاثين واربعين * فانظر بين السنة عشر واربعة والعشرين واطلب اكبر
عدد يفنى كلامها تجده ثمانية * فانظر بينه وبين الستة والثلاثين واطلب اكبر
عدد يفنى كلامها تجده اربعة * فانظر بينه وبين الاربعين واطلب اكبر عدد
يفنى كلامها تجده اربعة * فاشتراك الجميع بالاربعة من الاجزاء وهي النصف
والربع وهو الا د ق وهو المطلوب * فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة
فانظر بين الستة واربعة فاكبر عدد يفنى كلامها اثنان فالاثنان تفنى الاعداد
الخمس فاشتراكها بالنصف فقط * ولو كان مع هذه الاعداد الخمسة تسعة
فانظر بينها وبين الاثنين فلا يفنى كلامها غير الواحد فلا يفنى الاعداد الستة
غير الواحد فلا اشتراك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها والله اعلم
* فائدة * اعلم ان المتأخرين اثابهم الله الحسنى قد اخترعوا العمل المناسبات
طريقا سهلا صعبا * وتقرب ماخذها وترفع عن الحاسب كلفة عملها اذا
تشعبت فروعها * وكثرت بطونها وهي طريقة العمل بالجدول والشباك * فينبغي
للطالبة التسمير عن ساعد الجد في تعلمها وتلقيها عن المشايخ ليتمكن اجتناء ثمرات
اغصانها وينهيأ لهم اجتلاء مخدرات حسانها * والاتقان كما علمت حسن في
كل فن * وقد افردها الشيخ احمد بن الهائم رحمه الله بالتأليف وهو اول من
اثبتها بالكتابة من الفرضيين * والحرص على ان لا يخلو كتابنا هذا عن تلك
الفايدة جرننا الى تبجشم الاطالة بنقل ما ذكره رحمه الله في شرحه على الكفاية
مع زيادة ايضاح وتصرف يسير * قال رحمه الله اعلم ان عمل المناسبات
بالجدول هو من الصناعة البديعة العجيبة * تلقينها عن استاذي ابي الحسن

الجلادى رحمه الله * ولم ارها مسطورة في مصنف وما زلت اعلمها للطلبة
كما تلقيتها وكم سالوني ان اقيدها بالعبارة ليكتبوها فلم يتيسر ذلك وقد
دعت الضرورة الى بيانها في هذا الشرح * فاقول مستعينا بواهب العقل
مستد امناه الهداية والتوفيق * ان كان في المسألة ميطان فقط فاكتب ورثة
الاول في سطر قائم كل وارث تحت الاخر ثم افصل بين الورثة بخطوط
مستقيمة ممتدة من يمينك الى يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط *
احدهما فوق الوارث المكتوب اعلى السطر واثانيها تحت الوارث المكتوب
اسفله ثم ثلاثة خطوط قائمة متوازية احدها متصل باطراف الخطوط
المتوازية عرضا الى الفاصلة بين الورثة التى عن يمينك والاخران مقاطعان
لها بحيث يصير كل وارث في سطح مربع وقد امة مربع * ولتسم هذين
الصفين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صف من المربعات يوازيها *
ثم ارسم العدد الذي نصح منه المسألة فوق الجدول الثاني منها وارسم
ما يخص كل وارث من ذلك العدد في المربع الذي قد امة واخبر صحة
العمل بجمع الانصباء ومقابلة المجتمع بالعد الذي نصح منه المسألة * ثم
اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين على وضعها بان
تمد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعين للخطوط
الممتدة عرضا ليكون اولها لورثته واثانيها لانصبائهم من العدد الذي نصح
منه المسألة واكتب بازاء الميت الثاني في المربع الاول من المربعين
الموازيين له من جدوليهمات او مياواته * ثم انظر في ورثة الثاني فاما ان
يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا بعضهم او لا يكون فيهم احد من

ورثة الميت الاول او يرثه بقية ورثة الاول وغيرهم او بعض ورثة الاول
 وغيرهم * فهذه خمسة اقسام في القسمين الاولين اكتب ورثة الثاني
 في اول جد وليه كل وارث في المربع المتصل بمربعه * وفي القسم الثالث
 مد في اسفل جد وليه من المربعات الموازية لمربعاته بعد داولك الورثة
 واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث * وفي القسمين الباقيين لا يغني
 العمل في الوضع مما ذكرناه * ثم صحح مسألة الميت الثاني وارسم العدد الذي
 صحت منه مسأله فوق الجدول الثاني من جد وليه وارسم نصيب كل
 وارث من ورثته في المربع الذي قدامه من ذلك الجدول كما عملت
 في الميت الاول * وخذ نصيب الثاني واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم واما
 ان يباين واما ان يوافق * وعلى التقادير الثلاثة ارسم للمسئلة الجامعة
 جد ولا خامساً متصلاً بجدولي الثاني وعلى وضعها * وهكذا ابدأ بعمل
 لكل ميتين خمسة جد اول جدولين للاول وجدولين للثاني والخامس
 مشترك * فان انقسم نصيب الميت الثاني على مسأله فمن العدد الذي
 صحت منه مسألة الميت الاول تصح المسالتان * فارسم ذلك العدد فوق
 الجدول الخامس لتقابل به عند الامتحان وما يخرج من قسمة نصيب الميت
 الثاني من الاول على مسأله فهو جزء سهم مسأله فاضرب فيه نصيب
 كل وارث بها فما خرج اثبتته في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة ان
 لم يرث من الاول وان كان وارثا فيها ايضا فاجمع ذلك الى نصيبه من الثانية
 واثبت المجموع في المربع المذكور * ومن لم يرث من الثانية ارسم نصيبه بحاله
 من العدد الذي صحت منه الاول في المربع الموازي لمربعه ثم اجمع الانصباء

المثبتة في الجدول الخامس وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقه * هذا كله اذا
 صح نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى على مسأله فان باينها او وافقها
 فاضرب مسئله او وفقها فيما صحت منه مسألة الميت الاول فما كان فمنه تصح
 المسالتان فارسمه فوق الجدول الخامس * وارسم على كل عدد فوق ثاني
 جدول كل ميت قوسا فيصير القوسان فوق جدول الانصباء اللذين
 بوسطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني * وارسم على قوس الاولى جملة
 العدد الذي صحت منه الثانية او وفقه وعلى قوس الثانية نصيب الميت الثاني
 من الاولى او وفقه ثم اضرب كل نصيب من جدول الانصباء في العدد المرسوم
 على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الموازي من الجدول الخامس
 لمربع صاحبه * ومن كان وارثا فيها فاثبت مجموع حاصله كذلك * ثم اجمع
 الانصباء المثبتة في الجدول الخامس كلها وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقه
 فان ساواه صح العمل والا فلا انتهى * ولما انتهى الكلام على كيفية العمل في
 المسائل بالنسبة الى ميتين شرع في الامثلة مقدما تقسيم احوال المناسبة المشتملة
 على ميتين ليمثل تلك الاقسام فقال * ولما كانت الاحوال بين نصيب الميت
 الثاني من الاولى ومسأله باعتبار الصحة والتباين والتوافق ثلاثة كما مر وفي
 كل حال باعتبار ورثته خمسة اقسام كما تقدم فتكون احوال الميتين خمسة
 عشر من ضرب ثلاثة في خمسة * فلذلك قال ينبغي ان نذكر خمسة عشر مثالا
 يعني لكل حال مثال فتحصل الملكة بالارتياض في عملها * فلو خلف زوجة
 وثلاثة بنين وثلاث بنات ستتهم منها ثم ماتت الزوجة قبل قسمة التركة عليهم
 فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعها هكذا *

١			١		
٧٢			٧٢		
٩	٧٢	٩	٧٢	٩	٩
٠٢	١٦	٠٢	١٤	٠٩	جـ
٠٢	١٦	٠٢	١٤	بن	ت
٠٢	١٦	٠٢	١٤	بن	بن
٠٢	١٦	٠٢	١٤	بن	بن
٠١	٠٨	٠١	٠٧	بنت	بن
٠١	٠٨	٠١	٠٧	بنت	بنت
٠١	٠٨	٠١	٠٧	بنت	بنت

الاولى من ثمانية وتسع من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثتها بقية ورثة
الاول ومساقتها من تسعة وهي منقسمة فتصح المسالتان مما صحت منه الاولى *
وجز سهمها واحد فاذا ضربته في نصيب كل من الثانية وجمعت الحاصل الى
ما يده من الاولى صار يده كل ابن ستة عشر و يده كل بنت ثمانية فاثبتها في
الجدول الخامس كما رأيت * ثم الانصاء الستة متوافقة بالثمن فترجم المسألة
بالاختصار الى ثنها وكل نصيب الى ثمة كما هو مرسوم في الجدول السادس
كذلك فتصح المسالتان بالاختصار من تسعة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم كما
هو مرسوم في الجدول السادس * وهذا المثال لما اذا انقسمت سهام الثاني على
مساكنه وورثة الثاني هم بقية ورثة الاول * ولو كانت بجملها الا ان الاولاد من
امرات ماتت قبل ابيهم والميت بعده احد البنين فاعمل بما ذكرتك لك يكن هكذا *

		٢ ٧		١ ٧٢	
٨	٧٢				
٠١	٠٩			٠٩	جه
			ت	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت

للابن من الاولى اربعة عشر وورثته بعض ورثة الاول ومسا لته من
سبعة والاربعة عشر منقسمة على مسالته وجزء سهمها اثنان اضربه
في حصة كل وارث بها يحصل لكل اخ اربعة فاذا جمعت الى ما بيده
صار له ثمانية عشر * ولكل بنت سهمان فاذا جمع ذلك الى ما بيدها من
الاولى حصل لها تسعة وليس للزوجة من الثانية شئ فاكتب نصيبها بحاله
من المربع الموازي لها من الجدول الخامس * وارجع الجامعة بالاختصار الى
ثمانية * وهذا مثال للحال الثاني وهو ما اذا انقسمت سهام الميت الثاني على
مسالته وورثته بعض ورثة الاول * ولو كانت الثانية بعالمها الا ان الابن مات
عن ثلاثة بنين وبنت فاعمل ما ذكرت لك تكن صورتها هكذا

٧٢	٧	٧٢
٠٩		٠٩
		١٤
١٤		١٤
١٤		١٤
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٤	٠٣	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٢	٠١	بنت

ولم يرث في هذه احد من الاولى ومسالته من سبعة وسهامه من الاولى منقسمة عليها
 وجزء سهامها اثنان فاخر به في نصيب كل وارث بها يحصل لكل ابن اربعة
 وللبنت سهران وانصباء الباقي من الاولى باقية بحالها وهذا مثال للحال الثالث وهو
 ما اذا انقسمت سهام الثاني على مسا لته وورثته ليس فيهم احد من ورثة الاولى
 ولو خلف ابنا وبتنا ثم مات الابن عن اخته وهي البنت في الاولى وعم فورثة
 الثاني بعض ورثة الاول وهو الاخت وبعض من لم يرث الاول وهو الم
 فاعمل كما ذكرت تكن صورتها هكذا

		١		١	
٣		٢		٣	
		ت	٢	بن	
٢	١	قه	١	بنت	
١	١	عم			

ولو كان البنون في الاولى من الزوجة والبنات من اخرى ماتت قبل الاب
ثم ماتت احدي البنات عن زوج ومن في المسألة فقد خلفت زوجا وشقيقتين
لان اولاد الاب ساقطون فاعمل كما ذكر تكن صورتها هكذا

		١		١	
٧٢		٧		٧٢	
٠٩			٠٩	جه	
١٤			١٤	بن ها	
١٤			١٤	بن ها	
١٤			١٤	بن ها	
		ت	٠٧	بنت غ	
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ	
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ	
٣	٣	ج			

فورثة البنت بعضهم لم يرث من الاولي وهو الزوج وبعضهم بعض ورثة
 الاول وهما الشقيقتان ومساكنهما من سبعة بالمول وماتت عن سبعة اسهم فهي
 منقسمة على مساكنتها وجزء سهمها واحد فيضرب في نصيب كل من بها فيحصل
 للزوج ثلاثة واكل شقيقة اثنان مضافان الى ما بيدها من الاولي فيصير لها
 تسعة وتنقل انصباة الباقيين بحالهما * وقد تم بهذا المثال صور الانقسام ثم شرع
 في صور التباين بقوله * ولو كانت الاولي بحالها الا ان ماتت هو البنت
 وخلف من في المسالة وهم جميع ببقية ورثة الاول * فقد خلفت ا ما وثلاثة
 اخوة واخنتين خمستهم لابوين * ومساكنها نصيب من ثمانية واربعين وسبعيتها
 من الاولي تباينها فا ضرب الثمانية والاربعين في اثنين وسبعين فتصح
 المسالكات من ثلاثة الاف واربع مائة وستة وخمسين واعمل في وضعها ما
 ذكرت لك تكن هكذا

٧		٤٨		
٣٤٥٤	٤٨	٧٢		
٤٨٨	٠٨	ام	٠٩	جه
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
		ت	٠٧	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بها لما الا ان البنت الميتة والبنين الثلاثة من ام واحدة وهى
 الزوجة فى الاولى والبنتان الاخيرتان من ام مانت قبل الاب فورثتها ام
 وثلاثة اخوة اشقاوا لاختان لاب محبوبتان فورثتها بعض ورثة الاولى
 ومسا لنها تصح من ثمانية عشر وسبعتهما من الاولى تباينها * فاضرب الثمانية عشر
 فى الاثنين والسبعين فتصح المسألتان من الف وما بين ستة وتسعين *
 وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب
 ما لكل واحد من احدى المسألتين فيما على قوسها واعمل كما عرفت يكن هكذا *

٧ ١٢٩٦ ١٨		١٨ ١٧٢ ٧		
١٨٣	٠٣	١	٠٩	جه
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ها
		ت	٠٧	بنت ها
١٢٦			٠٧	بنت غ
١٢٦			٠٧	بنت غ

ولو كانت الاولى بعالمها الا ان البنت الميتة هي احدى البنتين اللتين ماتت
امها وخلفت ابنتين وبتا فلا يرثها احد من الوارثين في الاولى ومسألتها من
خمسة وسبعينها فاضرب الخمسة في الاثنين والسبعين فتصح المسئلتان من
ثلاثمائة وستين * وارسم على قوس الاولى الخمسة وعلى قوس الثانية السبعة
واضرب ما لكل من اى مسئلة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

		٧		٥	
٣٤٠		٥		٧٢	
٤٥				٠٩	جه
٧٠				١٤	بن ها
٧٠				١٤	بن ها
٧٠				١٤	بن ها
٣٥				٠٧	بنت ها
٣٥				٠٧	بنت غ
			تت	٠٧	بنت غ
١٤	٠٢	بن			
١٤	٠٢	بن			
٠٧	٠١	بنت			

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت خلفت من في المسالة واخا شقيقا كان قاتلا لابيها فور ثتها جميع بقية ورثة الا ول ومعههم غيرهم وهو الشقيق القاتل لابيها ومسالتها تصح من اثني عشر وسبعيتها ثباينها فاضرب الاثني عشر في الاثني والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين * فارسم على قوس الاولى الاثني عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب ما لكل من اي مسالة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

	٧		١٢	
٨٦٤	١٢		٧٢	
١٢٢	٠٢	ام	٠٩	جه
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
		تت	٠٧	بنت
٩١	٠١	قه	٠٧	بنت
٩١	٠١	قه	٠٧	بنت
١٤	٠٢	ق		

ولو كانت الاولى بحالها الا ان البنت مانت عن امها وهي الزوجة في الاولى وعن ابن وبنت فور ثتها بعضهم من ورثة الاولى وهي الام وبعضهم غير وارث من الاولى وهما الابن والبنت * ومسالتها تصح من ثمانية عشر وسبعيتها ثباينها فاضرب الثمانية عشر في الاثني والسبعين فتصح المسالتان من الف ومائتين

وسنة وتسعين واربسم على قوس الاولى والثمانية عشر و على قوس الثانية السبعة
واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا

٧ ١٢٩٦ ١٨			١٨ ٧٢	
١٨٣	٠٣	ام	٠٩	جه
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
١٢٦			٠٧	بنت
١٢٦			٠٧	بنت
		تت	٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٠٣٥	٠٥	بنت		

وبهذا المثال تمت امثلة مباينة سهام الميت الثاني لمسالته ثم شرع في امثلة
موافقة سهام الميت الثاني لمسالته في الاحوال الخمسة بقوله ولو كانت الاولى
بجملها الا ان الابن مات عن من في المسئلة فورثته هم بقية ورثة الاول
ومسالته تصح من اثنين واربعين وما يده من الاولى وهو اربعة عشر يوا فقها
بنصف السبع فاضرب نصف سبع الاثنين والاربعين وهو ثلاثة في الاثنين
والسبعين فتصح المسالتان من مائتين وستة عشر واربسم على قوس الاولى

وفق الثانية ثلاثة على قوس الثانية وفق الاربعة عشرو هو واحد واعمل كما
عرفت تكن صورتها هكذا *

١		٣		
٤٢		٧٢		
٣٤	٠٧	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بعالمها الا ان البنين من الزوجة المذكورة والبنات من
زوجة اخرى مانت قبل الاب فقد خلف اما واخوين لا بوين وهم بعض
ورثة الاول ومساأله من اثني عشرو هي توافق الاربعة عشر بالنصف
فاضرب ستة في الاثنين والسبعين فتصح المسألتان من اربع مائة واثنين
وثلاثين * وارسم الستة على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية واعمل
كما عرفت تكن صورتها هكذا *

٤٣٢		٧ ١٢	٦ ٧٢	
٦٨	٠٢	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ

ولو كانت بجالها الا ان احدى البنات ماتت عن زوج وثلاثة بنين وبنت
فلا يرثها احد من الاولى وتصح مسالتها من ثمانية وعشرين وهي توافق
سبعتهما بالسبع فاضرب وفقها اربعة في الاثنين والسبعين فتصح المسألتان
من مائتين وثمانية وثمانين وارسم الاربعة على قوس الاولى وواحد اعلى
قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا

١		٤	
٢٨٨		٧٢	
٠٣٦		٠٠٩	جه
٠٥٦		١٤	بن
٠٥٦		١٤	بن
٠٥٦		١٤	بن
٠٢٨		٠٧	بنت
٠٢٨		٠٧	بنت
		٠٧	بنت
٠٠٧	٠٧	ج	
٠٠٦	٠٦	بن	
٠٠٦	٠٦	بن	
٠٠٦	٠٦	بن	
٠٠٣	٠٣	بنت	

ولو كانت الاولى بجاهلها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن
 في المسألة فورثته بقية ورثة الاول وغيرهم ونصح مسالته من مائة
 وثمانية وستين وهي توافق الاربعة عشر بنصف السبع فاضرب اثني عشر
 نصف سبعها في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعة وستين
 وارسم الاثنى عشر على قوس الاولى وواحد على قوس الثانية واعمل
 كما عرفت تكن هكذا *

١٢		١		٨٦٤	
٧٢		١٦٨			
٠٩	ام	٢٨	١٣٦		
١٤	ت				
١٤	ق	١٠	١٧٨		
١٤	قا	١٠	١٧٨		
٧٠	قه	٠٥	٠٨٩		
٠٧	قه	٠٥	٠٨٩		
٠٧	قه	٠٥	٠٨٩		
	جه	٢١	٠٢١		
	بنت	٨٤	٨٤		

ولو كانت الاولى بمجالها الا ان الابن خلف ابنا و بنتا و اما وهي الوجة في
 الاولى فورثة بعض و رثة الاول و غيرهم و تصح مسألتهم ثمانية عشرو هي
 توافق الاربعة عشر بالنصف فاضرب تسعة في الاثنين والسبعين فتصح
 المسالتان من ستائة و ثمانية و اربعين * و ارسم التسعة على قوس الاولى
 والسبعة على قوس الثانية و اعمل كما عرفت تكن هكذا

٧ ١٨		٩ ٧٢		
٦٢٨				
١٠٢	٠٣	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٣٥	٠٥	بنت		

وبهذا المثال تمت امثلة موافقة سهام الميت الثاني لمسلته في الاحوال الخمسة واذا مات قبل القسمة ثالث فاكثرفاعمل للميت الثالث مثل ما عملت للثاني من وضع جدولين متصايين بالجدول الخامس او لهما ورثته ترسم فيه على ما سبق وثانيها لانصبايهم ثم خذ نصيب الميت الثالث من الجامعة واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم او يباين او يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم للجامعة جدولا ثامنا متصلا بجدولي الميت الثالث واعمل كما سبق في الميت الثاني * وهكذا الو مات رابع وخامس واكثر فاعمل لكل ميت جدولين وللجامعة جدولا واعتبر نصيبه من جدول الجامعة كانه نصيب الميت الثاني من ثاني جدولي الميت الاول * وراع ما سبق من الوضع والعمل واختبار صحة العمل

بالجمع ❖ ومن اتقن العمل في ميتين اعانه جدا على العمل فيما زاد ❖ ولتتم الفائدة
 بذكر مثالين احدهما الثلاثة اموات والاخر لاربعة ليتمرن بهما الطالب ويعمل
 في ما يرد من امثالهما بمثل ما عمل فيها ❖ مثال الثلاثة اموات بنت واخت
 ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم العم عن زوجة وابن اخ اعلم مسألة الاولين
 كما عرفت ومسألة العم من اربعة فاعمل له جد ولين وارسم ورثته في اولها
 والاربعة فوق ثانيها وانصباهم في مربعاته ❖ ثم صل بهما جد ولا للجامعة يكن
 ثامنا ❖ ثم السهم الذي مات عنه لا ينقسم على الاربعة ويباينها فاضرب الاربعة
 مسألتها في الستة التي هي جامعة الاولين فنصبح الثلاث من اربعة وعشرين ❖
 للبنات الاولى اثنا عشر ولكل بنت من بنات الاخت اربعة ولزوجة العم سهم
 ولابن اخيه ثلاثة وهذه صورتها ❖

		٣		١		٤		١	
		٢		٣		٦		٤	
٢٤									
بنت	١				٣				١٢
اخت	١	تت							
		بنت	١	١	١				٠٤
		بنت	١	١	١				٠٤
		عم	١	١	١	ت			
						جه	١	٠١	
						بن اخ	٣	٠٣	

وهذا مثال الاربعة الاموات * ابوان وزوجة وبتان من غيرهما فلم تقسم
 التركة حتى ماتت الزوجة عن ثلاثة بنين * ثم ماتت الام بعد ما ابانها زوجها
 وهو الاب في الاولى عن ام وعم ومن في المسألة * ثم مات العم عن خمسة
 بنين * فالاولى هي المنبرية وتقدم انها تعول الى سبعة وعشرين وسهام الميت
 الثاني منها ثلاثة ومسا لته من ثلاثة منقسمة فالجامعة للمسا لتين هي السبعة
 والعشرون * ومسألة الميت اثلاث من ستة وسهامه من السبعة والعشرين
 اربعة وبينهما موافقة بالنصف فاضرب ثلاثة في السبعة والعشرين تبلغ واحدا
 وثمانين ومنها تصح المسائل الثلاث * وسهام الميت الرابع منها اثنان يبا بنان
 مسالته وهي خمسة فاضرب الخمسة في الواحد والثمانين تبلغ اربعمائة وخمسة
 ومنها تصح المسائل الاربع * وكل من له شيء من الواحد والثمانين اخذه
 مضروبا في خمسة ومن له شيء من المسألة الرابعة اخذه مضروبا في اثنين
 فاقسمها كما عرفت يكن للاب في الاولى سنون ولكل بنت في الاولى هي بنت
 ابن في الثالثة مائة واربعون * ولكل ابن في الثانية خمسة عشر * وللأم في الثالثة
 عشرة * ولكل ابن في الرابعة سهمان * وهذا المثال قد جمع الاحوال الثلاثة
 الانقسام والتوافق والتباين وهذه صورته *

فريق من الورثة كالاولاد واخوات وزوجات اوجدات في بيت واحد وثبت
 معهم عدد وسهم بعد ان تم المذكور باثنتين ان كانوا نحو اولاد والافلا حاجة
 لذلك * وثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك الفريق لاجل صحة
 الجمع ومنه يعلم نصيب الواحد بقسمه على عدد الروس * وهذا حيث
 لا يتناقض بالتحصيل كمرت احدهم او حدوث ارث له دون غيره *
 واذا كان في المسألة زوجة واولاد فينبغي ان يميز من كان منها بكتابة (ها)
 معه ومن كان من غيرها بكتابة (غ) وكذلك من اولاد الزوج فان ذلك
 ينفع في موت احد الزوجين او احد الاولاد * وكذلك ينبغي ان لا ترسم
 في الجدول من كان محجورا الا اذا كان لرسمه فائدة كان يكون حاجبا لغيره
 بحجب نقصان فلا باس باثباته كافي ابوين واخوين مثلا فان الاخوين اذا
 لم يكتبوا قد يذهل عن كونها حاجبين للام * واذا اثبت المحجوب فالمرجع
 الذي يوازيه من جدول الانصباء ان شئت تركته خاليا وان شئت اثبت
 فيه صفرا * وكذلك ينبغي ان افرغت من تصحيح الماسنات وقسمتها ان
 نظرين الانصباء كاهانان اشركت كاهاني جزء واحد كافي المثلين الاولين
 من الجدول ردت المسألة الى ذلك الجزء لانه اخصر في معرفة مقدار
 مال كل وارث * لان الماسنات اكثر ما تقرض اذا كانت التركة عقارا وضياعا
 واذا قلت السهام كن ذلك اوجز في معرفة الانصباء عند القسمة او المباشرة
 او الاجارة ارنحو ذلك * وقد قدمنا كيفية الاختصار اذا اتشعبت الانصباء
 وبيان كونه ممكنا * ولا * وحينئذ يزداد جدول اخر بعد الجدول الاخير كما
 مر بك في المثالين الاولين ويكتب فوقه وفق الجامعة الاخيرة وتعمريوته

كل بيت يكتب فيه وفق حصة ذلك الوارث الموازي له ولا يغني التمثيل
والله اعلم * ولما فرغ المؤلف تفجع الله به من الكلام على الارث المحقق وتوابعه
شرع في الكلام على الارث بالتقدير والاحتياط فقال *

❦ باب ❦ بيان ❦ ميراث ❦ بمعنى ارث ❦ الخثي المشكل والمفقود
والحمل ❦ والفرق ونحوهم *

❦ فالخثي ❦ فعل من الخث بفتح فسكون وهو اللين والتكسر وجمعه خنثي
كجلى وحبالى والمراد به هنا ❦ ادمى له الة الرجل و❦ الة ❦ المرأة او❦
ليس له شيء منها اصلا بان كان ❦ له ثقبه لا تشبه واحدة منها ❦ مثلا *
والاشكال فيه من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا او انثى لا نحصر النوع
الانساني فيهما مع كون الذكورة والا نوثية صفتين متضادتين لا يجتمعان
❦ والخثي مادام مشكلا ❦ بخلاف ما اذا اتضح ❦ لا يكون ابا ولا اما
ولا جد او لاجدة ولا زوجا ولا زوجة وهو منحصر في اربع جهات البنوة
والاخوة والعمومة والولاء ❦ وكذلك الادلاء باحدها وفيه مباحث
كثيرة والكلام عليه هنا في مقامين * احدهما فيما يتضح به من العلامات
وما لا يتضح به منها * ومحصله ان ذا الثقبه التي لا تشبه مالا احدها يتضح
بالا نوثية بعد البلوغ بحبل او حيض فان لم يحبل ولم يحض فان مال الى الرجال
فانثى او الى النساء فذكر او اليها ولم يغلب احدها فباق على اشكاله او غلب
احدها فالحكم للغالب * ومن له الاثنان فان امنى بذكره او بال منه
فقط فهو ذكر وان حبل او حاض او امنى او بال من فرج النساء فقط فانثى
فان بال منها فالحكم للسابق * وعند الامام احمد ومحمد وابي يوسف

رحمهم الله تعتبر كثرة البول حيث لم يعلم سبق ❖ ورده ابو حنيفة رحمه الله
 على ابي يوسف وقال هل رايت قاضيا يزن البول بالاواقى ❖ فان لم يتضح
 بشيء من ذلك ففي ميله للرجال او النساء ما سبق في ذى الثقبه الواحدة ❖
 ولادخل عندنا في العلامات لعد الاضلاع ونبات اللحية وتفلك الثديين
 ونزول اللبن في الثدي ❖ وقال ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله يتضح
 ذكر انبات اللحية وانثى بتفلك الثديين ❖ وزاد ابو حنيفة رحمه الله انه يتضح
 انثى بنزول اللبن في ثدييه ❖ واذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافها لم ينقل
 الحكم الا اذا كانت الثانية اقوى كالحمل مثلا فانه مقدم على الكل ثم
 البول لانه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وهو انه سئل عليه
 السلام عنه فقال يورث من حيث يبول ❖ وفي هذا الحديث تقرير لما حكم
 به عامر بن الظرب العدواني في الجاهلية ❖ فقد روى انه كان من حكماء
 العرب وحكامهم فاتوه في ميراث خنثى فاذا مواعنده اربعين يوما وهو يذبح
 لهم كل يوم وكان له امة يقال لها خصيلة او سخيبة فقالت له ان مقام هؤلاء
 عندك اسرع في غنمك قال ويحك لم تشكل على حكومة قط غير هذه قالت
 اتبع الحكم المبال فقال فرجتها باخصيلة فصارت مثلا ❖ قال الا ذرعي
 رحمه الله في ذلك عبرة ومزدجر لجهلة قضاة الزمان ومفتيه فان هذا جاهلي
 توقف في حادثة اربعين يوما ولا قوة الا بالله ❖ المقام الثاني في ارثه وارث
 من معه ❖ وقد ذكره المولف بقوله ❖ والحكم في ارثه ❖ وارث من
 معه ❖ ان لم يختلف ❖ الحال ❖ بذكورة وانوثة ❖ في الخنثى ❖ كولد الام ❖
 لان فرضه السدس منفردا والثالث متعدد اسواء في ذلك ذكوره وانوثة

والمعتق المباشرة له في فواضع ما عطي كل ماله بقدر الاستحقاق
كاملا اجامانا ومثله ابوان وبنت وولد ابن خنثى فللاب السدس وللأم
السدس وللبنات النصف ولولد الابن السدس فرضا لو كان اثني وتعتبنا
لو كان ذكر افيعطى كل نصيبه من غير توقف وان اختلف ارثه وارث
من معه بذكورته وانوثته ففي حكم الارث حالة الاختلاف خلاف بين
الائمة فيعمل عندنا ما اشر الشافعية باليقين في حقه وفي حق
غيره فيعطى كل الاضر في حقه وبوقف المشكوك فيه حتى يتبين
حاله ولو بقوله وان اتهم فمن وراث يتقدير واحد لم يدفع له شيء ووقف
ما يرثه على ذلك التقدير وان وراث ناهيها لكان اختلف ارثه اعطي الاقل
ووقف الباقي الى البيان كما صرا الى الصالح من الكمل في حق انفسهم على تفاوت
اواسقاط او تساوي ولا بد من لفظ صالح او ثواب واغتفر مع الجهل
للضرورة ولا يصالح نحو ولي محجور دلي اقل من حقه بفرض ارثه
وعند الامام ابي حنيفة رحمه الله يعامل الخنثى وحده باضر حالته حتى لو كان
يرث باحد التقديرين لا يعطى شيئا ويعطى اقل النصيبين ان وراث بالذكورة
والانوثة متفاضلا ويقسم المال او الباقي على باقي الورثة ولا يوقف شيء لان
سبب استحقاقهم ثابت فلا يجوز ولا ينقصون باشكل حال الخنثى وان
اتضح نقض الحكم الاول وعند المالكية له نصف نصيب ذكر واثني ان
ورث بهامتفاضلا وان وراث باحدهما فقط فيعطى نصف الذي كان له بذلك
التقدير و فرق الامام احمد فقال ان رجلا اتصاح له لكونه صغيرا اعطي
هو ومن معه اليقين من التركة وهو ما يرثه بكل تقدير ومن سقط به في

احد التقديرين لا يعطى شيئا طبقا لمذهبنا لكن يوقف الباقي عنده الى ان يبايع
 فتظهر فيه علامات الرجال او النساء * فان لم يرج انصاحه بان يبايع ولم تظهر فيه
 الالامات او مات صغيرا فالحكم عنده كالحكم عند المانكية وقد تقدم * وقد مثل
 المؤلف رحمه الله لبعض مسائل الخنثى بقوله * كابن خنثى * او قال كولد خنثى
 لكن اولى * مع ابن واضح * فالقسمة عندنا على مقتضى القواعد الالانية ان تقول
 مسألة ذكورتها من اثنين للواضح واحد للخنثى واحد ومسألة انوثتها من ثلاثة
 للواضح اثنان وللخنثى واحد والمسا لثان متباينتان ومسطحها ستة وتعامل كلا
 بالاضر في حقه * فالأقل انصيب الانثى للخنثى * وهو اثنان من ستة * و
 الأقل * للواضح كرن الخنثى ذكر * ونصيبه معه ثلاثة من ستة * فيعطى
 الخنثى اثنان * وهو الاثنان * والواضح النصف * وهو الثلاثة * ويوقف
 السدس الى الصلح الى ما امر او الا انصاح فان اتضع ذكر اخذه وان اتضع انثى
 اخذه الواضح * والقسمة عند الحنفية ان يعطى الخنثى الاضر في حقه كما مر
 وهو واحد من ثلاثة بتقدير انوثته ويعطى الواضح اثنان * وعند المالكية للواضح
 سبعة من اثني عشر والمتكامل خمسة منها * وعند الحنابلة ان رجى انصاحه فكذلكنا
 ويوقف السدس الى الاتصاح او الياس والامكان للملكية * وسنزيد هنا مثلة
 توضيح ما سبق * اذ امارات شخص عن ولدي اخ شقيق او لاب احدهما ذكر والاخر
 خنثى مشكل فعندنا ما شرعنا الشافعية يعطى الذكر النصف ولا يعطى الخنثى شيئا بل
 يوقف النصف الاخر الى البيان او الصلح * وعند الحنفية المال كله لابن الاخ الواضح
 ولا شيء للخنثى * وعند المالكية واذ عند الحنابلة ان لم يرج انصاحه للخنثى ربع المال
 لان له نصف المال لو كان ذكر افله نصف النصف واثلثة الارباع الباقية

لآخيه الذ ذكر * ولومات عن ولد اخ خشي لا يرجي اتضاحه وعم فعند نا
 يوقف المال كله الى البيان او الصلح * وعند الحنفية المال كله للعم ولا شيء
 للختي * وعند المالكية والحنابلة للختي النصف وللعم النصف * ولومات
 عن ولد اب خشي وزوج واخت شقيقة فعندنا يعطى كل من الزوج
 والاخت ثلاثة اسباع المال وكذا عند الحنابلة ان رجلي اتضاحه ويوقف
 السبع الى الصلح او الى الاتضاح عندنا وعندهم فان ظهرت اثني فالسبع لها وان
 ظهر ذكر ا فلا شيء له والسبع للزوج والاخت * وعند الحنفية للزوج
 النصف والاخت النصف ولا شيء للختي * وعند المالكية مطلقا والحنابلة
 عند الياس من اتضاحه تصح مسألتهم من ثمانية وعشرين لكل من الزوج
 والاخت ثلاثة عشر وللختي اثنان * ولومات شخص عن ولدي عم
 احدهما خشي والثاني ذكر فعندنا معاشر الشافعية مطلقا وعند الحنابلة مادام
 يرجي اتضاحه يعطى ابن العم النصف ويوقف النصف فان ظهر ذكر ا
 فهو له وان ظهرت اثني رد على الذ ذكر ولا شيء للختي * وان يش من اتضاحه
 فعندنا يوقف الى الصلح * وعند الحنابلة يعطى الخشي نصف السهم الموقوف
 ويرد النصف الاخر للذكرك فيكون له ثلاثة ارباع وللختي ربع * وهذا
 عند المالكية من اول الامر رجلي اتضاحه ام لا * وعند الحنفية المال كله
 للذكور ولا شيء للختي * وقس على هذه الامثلة ما لم يذكر * فائدة قال
 الشنشوري * رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحبية * للختي خمسة
 احوال * اى باعتبار مقدار ما يرثه * احد هارث بتقدير الذكورة و *
 تقديرا لانوثة على السواء * ويعطى في هذا الحال نصيبه باجماع الاربعة

ولا يحتاج فيه الى زيادة عمل * كابوين وبنت وولد ابن خنثى * للاب
 سدس وللأم سدس وللبن نصف ولولد الابن ذكر اكان او اثني سدس *
 وقد تقدمت قسمة هذه المسألة قريبا * ثانيها * يرث * بتقدير الذكورة
 اكثر كبت وولد ابن خنثى * المسألة من ستة للبن نصف ثلاثة
 ولولد الابن بتقدير انوثته السدس واحد ويوقف اثنان فان اتضح ذكرا
 اخذها او اثني فللعاصب ان كان والا فلها بالرد بحسب فرضيها ونعود من
 اربعة اختصارا * وهي عند الحنفية من اربعة ابتداء حيث لا عاصب ومن
 ستة عند وجوده * وعند المالكية مطلقا والحنابلة ان لم يرج اتضاحه من
 عشرة فرضا ورد للبن ستة ولولد الابن الخنثى اربعة * ثالثها عكسه *
 اي عكس ثانيها وهو ان يكون ارثه بتقدير الانوثة اكثر منه بتقدير
 الذكورة * كزوج وام وولد اب خنثى * مسألة الذكورة بلا عول
 من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو
 واحد * وهي القسمة اللازمة عند الحنفية ومسألة الانوثة من
 ثمانية بالعول لانه يعال للاخت للاب باثنين لاكمال النصف وجامعة
 المسألين اربعة وعشرون للزوج منها تسعة وللأم ستة والخنثى اربعة
 وتوقف الخمسة الباقية الى الاتضاح او الصلح * فان اتضح بالانوثة اخذها
 لو بلا ذكورة رد ثلاثة للزوج واثنان للام * واحسب على القاعدة قسمتها
 عند المالكية والحنابلة * رابعها * كونه * يرث بتقدير الذكورة فقط
 كولد اخ خنثى * فانه يرث بتقدير الذكورة لكونه ابن اخ وبتقدير الانوثة
 لا يرث لانها من ذوات الارحام * خامسها عكسه * اي عكس رابعها

وهو انه يرث بتقدير الانوثة فقط * كزوج وشقيقة وولد اب خشي *
تقدمت قسمة هذه المسائل جميعا على كل من المذاهب الاربعة فارجع اليها
* والله اعلم انتهى * مانقل عن الشنهوري من شرح الرحبية * ولما فرغ
من ذكر احكام الخشي شرع في بيان قاعدة حساب قسمة مسائله فقال
* والحساب في مسائل * على طريق مشهورة وهي * ان تصحح * له على القاعدة
السابقة في باب التصحيح * مسألة بتقدير ذكرته فقط و * تصحح له كذلك
* مسألة بتقدير انوثته فقط ثم * بعد ذلك * تنظر بين المسالين بالنسب
الاربعة * السابق بيانها * وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسالين *
المفر وخطين * بالتقديرين * تقدير الذكورة وتقدير الانوثة وواحداهما
ان تماثلتا واكثرهما ان تداخلا والاصل من ضرب احداهما في الاخرى
ان تباينت او من ضرب وفق احداهما في كامل الاخرى ان توافقتا وذلك
هو الجامعة فاقسمها على كل من التقديرين بالطريق السابق * ثم انظر اقل
النصيبين لكل منهم فادفعه * اليه * ووقوف المشكوك فيه الى البيان *
ولا يخفى الحكم ان تمنح * او * الى * الصلح * من الكمل كما مره فمثال التماثل
زوجة وولد خشي وعم * مسألة الذكورة من ثمانية للزوجة واحد والباقي للولد
ولاشي * للم * ومسألة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللشي اربعة
وللم الباقي فالثمانية هي الجامعة * ومثال التداخل ام وبنت وولد خشي وعم
مسألة للذكورة اصلها ستة وتجمع من ثمانية عشر للام ثلاثا وللبنت خمسة
وللولد الخشي عشرة * ومسألة الانوثة من ستة ومنها تصح للام واحد وللبنت
اثنيان وللولد الخشي اثنان وللم واحد فالثمانية عشر هي الجامعة * ومثال

التباين بين و بنت و ولد خنثى مسألة الذكورة من خمسة عدد رؤسهم *
 ومسألة الانوثة من اربعة عدد دم فاضرب احداهما في الاخرى تكن الجامعة
 عشرين * ومثال الموافقة زوج وام وولد اب خنثى مسألة الذكورة من
 ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ولولد الاب الخنثى الباقي واحد * ومسألة
 الانوثة بالعول من ثمانية للزوج ثلاثة وللأم اثنان ولولد الاب الخنثى ثلاثة
 وبين المسألتين موافقة بالنصف فاضرب نصف احداهما في الاخرى تكن
 الجامعة اربعة وعشرين * ثم اعلم ان ما تقدم جميعه هو اذا كان الخنثى واحدا
 لان له حالين فقط اما ذكورة واما انوثة وعند تعدده يكون للاثنين اربعة احوال *
 لانها اما ذكران واما اثنيان واما الاكبر ذكرا والا صغرا اثني واما الا صغرا ذكرا والا كبر
 اثني * وان زاد فتضعف حالي الخنثى بقدر الخنثى فيكون للثلاثة ثمانية احوال
 وللاربعة ستة عشر حالاً وهلم جرا * فاذا تعددنا جعل له مسائل بعد احوالهم
 ثم انظر بينها بالنسب الاربع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها وذلك
 هو الجامعة لمسائل الاحوال فاقسمها بين كل من الخنثى وباقي الورثة
 على كل مسألة من مسائل الاحوال وادفع الى كل واحد منهم اقل
 الانصباء من تلك المسائل * ومن حجب ولوفى واحدة منها لم يعط شيئاً
 ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح كما مر * ولا تحتاج الى عمل غير هذا
 عند نامع مباشر الشافعية وكذلك عند الحنابلة ان رجب اتضاحه بان كان صغيراً *
 اما عند المالكية مطلقاً وعند الحنابلة ان لم يرج اتضاحه بان مات او بلغ بلا امانة
 فتحتاج الى زيادة عمل وهو انك اذا حصلت الجامعة كما مر بالمسائل الخنثى
 الواحد او لمسائل الخنثى او الخنثى فاضربها في عدد احواله التي تضمنت

مسائلها تلك الجامعة وما حصل بذلك الضرب يقسم على كل مسألة من مسائل الاحوال فما خرج للواحد على كل مسألة فهو جزء سهمها فاخر به في سهام كل وارث منها ثم اجمع لكل واحد من الخثائي وباقي الورثة ما خصه من جميع المسائل ان ورث في كلها او مما ورث منها واعطه من ذلك بنسبة الواحد الى حالتي الخثي او حالات الخثائي * واما عند الخفية فقد علمت مما سبق انه ليس عند هم الا تصحيح المسألة على تقدير الاضرب في حق الخثي وحده ولا وقف عند هم وان لم يرث على تقدير لم يعط شيئاً * ولنمثل هنا مثالا للخثيين وقس عليه غيره وهو خثيان شقيقان واخ لاب لهما أربعة احوال حال ذكورة واصل مسأله اثنان وحال انوثة واصل مسأله ثلاثة وحال ذكورة الاكبر وانوثة الاصغر واصل مسأله ثلاثة ايضا وحال ذكورة الاصغر وانوثة الاكبر واصل مسأله ثلاثة كذلك فاكتف بواحدة من المتاثلاث وهي ثلاثة واضربها في الاثنين للباينة تبلغ ستة وهي الجامعة ثم اضرب الستة في عدد الاحوال الاربعة تبلغ اربعة وعشرين ثم اقسما على كل من الاربع المسائل يخرج جزء سهم الاولى وهو مال للواحد منها اثني عشر وجزء سهم كل من الثانية والثالثة والرابعة ثمانية * ثم اضرب لكل خثي من الاولى واحد في اثني عشر باثني عشر ومن الثانية واحد في ثمانية بثمانية ومن الثالثة اثنين بتقديره هو الذكور في ثمانية بسبعة عشر ومن الرابعة واحد بتقديره هو الانثى في ثمانية بثمانية تجتمع له اربعة واربعون * فله منها نسبة مال للواحد من الاحوال وهو ربعها احد عشر * واضرب للاخ من الاب واحد من مسألة الانوثة فقط في ثمانية بثمانية فله

ربما اثنان وهو نسبة الواحد للاحوال ايضا وليس له غير ذلك هذا عند المالكية
مطلقا وعند الحنابلة ان لم يرج اتضا حهما وعندنا معاشر الشافعية لا يحتاج الى
ضرب الجامعة في عدد بل تصع من السنة وكذلك عند الحنابلة ان رجي اتضا حهما
فتعطي كل خشي منها الثلث سهمين ولا يعطى الاخ من الاب شيأ ويوقف سهمان
كما تقدم * ولا يخفى العمل عند ظهور الحال * وعند الحنفية للخشيتين
الثلاثان والباقي للاخ من الاب والله اعلم *

(فصل)

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث المفقود وهو من انقطع خبره وجهل
حاله فلا يدري احي هو ام ميت سواء اكان سبب ذلك سفره او حضوره
قتالا او انكسار سفينة او اسره عند اهل الحرب او نحو ذلك * والكلام فيه
هنا منحصر في حالين ارثه من غيره وارث غيره منه وقد ذكر المؤلف الاول
فقال * واما حكم المفقود اذا * مات شخص و * كان * ذلك المفقود
هو الوارث الحائز للميت او * من جملة الورثة سواء اكان ذكرا او اناثي *
فالصحيح انه يعامل كل من الورثة بالاضر في حقه من موت المفقود او حيانه
* فمن يرث بكل تقدير * من الحياة والموت * واتحد ارثه * على كلا التقديرين
* يعطاه * تاما كزوجة مع ابن حاضر وابن اخر مفقود لان نصيبها الثمن على
كلا الحالين * ومن يختلف ارثه * كام مع اخ حاضر واخ اخر مفقود * يعطى
الاقل * من النصيبين وهو السدس للام في هذه الصورة لانه لما بتقدير
الحياة ولها الثلث بتقدير الموت * ومن لا يرث في احد التقديرين اى
تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئا * كم حاضر مع ابن مفقود *

وكنت ابن مع بنتين وابن مفقود فان العم لا يرث بتقدير الحياة وجدت
الابن لا يرث بتقدير الموت فلا يغطي كل منهما شيئا * ووقوف المال * كله
حيث كان المفقود حائزا بتقدير حياته * او الباقي * ان كان معه مشارك
في الارث او يجب به غيره نقصانا * حتى يظهر الحال بموته او حياته *
فيترتب عليه مقتضاه * او يحكم القاضي بموته اجتهادا * على ماسياتي *
ثم اوقف لاجله من التركة ان قدم المفقود اخذ ما وقف له واخذ الباقي ان
كان مستحقوه * وان استمر الجمل بجماله الى الحكم بموته على ماسياتي فعندنا
وعند الحنفية والمالكية انه يرد لورثة الميت الاول الحاضرين على حسب
ارثهم حال موته وايس لورثة المفقود منه شيء اذ لا ارث بالشك لاحتمال
موت مورثه قبله وقياسا على الحمل لانه ان انفصل حيا استحق نصيبه الموقوف
له وان انفصل ميتا اخذ الورثة ما كان موقوفا * وعند الحنابلة وجهان المذهب
منها انه ان لم يعلم موت المفقود حال موت مورثه فحكم ما وقف له ببقية ماله
فيورث عنه ويتقضى منه دينه وبه جزم الجمهور منهم * والوجه الثاني انه
يرد الى ورثة الميت الاول الحاضرين عند موت مورثهم وفاقا للامثلة الثلاثة
كما تقدم * وكيفية حساب * مسائل * المفقود ان تعمل لكل من حاله مسئلة
اي مسئلة للحياة ومسئلة للموت وتحصل اقل عدد يقسم على كل من المسئلتين *
بالطريقة التي تكرر ذكرها سابقا * فما بلغ منه تصح * الجامعة لها * فاقسمه
على كل تقدير * اي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته
او موته ار على كل مسئلة ذات تقدير * يظهر الاقل فيعطاه كل وارث *
عملا بالاسوء في حق كل واحد منهم * ويوقف المشكوك فيه * كما تقدم

وسعاني الامثلة فر يبايخ واذا كان الموقوف بين الحاضر بين للاحق للمفقود
فيه كما في جد واخ شقيق حاضرين واخ لاب مفقود يجوز الاصطلاح
عليه بينهم اي الحاضر بين ان كانوا اكلا كما مر و دونك الامثلة وقد
ذكر المؤلف منها هنامثالامن برث على التقديرين لكن يختلفار منه بتقدير
الحياة مع شمول المثال لمن الاضر في حقه الحياة ومن الاضر في حقه الموت
قال رحمه الله مسئله اي هذه مسئله زوج حاضر واختان لاب
حاضرتان واخ لاب مفقود فتقدر موت الاخ تكون المسألة من سبعة
بالقول لان فيها نصفان وثلاثين ومجموعهما من الستة سبعة فتعال بواحد
لاكمال الثلثين وتقدر برحياته يكون اصلها من اثنين لان فيها
نصفان والاثنان مخرجه وتصح بضرب عدد روس الاخوة وهي اربعة
لعدم انقسام الواحد عليهم في الاثنين من ثمانية والمسا لتان متباينتان
ومسطحها اي حاصل ضرب احدهما في الاخرى ستة وخمسون
فتقسم على مسئله الموت وهي سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية وتقسم على مسئله
الحياة وهي ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة ومن له شيء من احدي المسائلين
ياخذه مضروبا في جزء سهمها ويماثل كل بالاضر في حق الزوج
موت الاخ فله من مسئلته اربعة وعشرون حاصلة من ضرب سهامه
منها ثلاثة في جزء سهمها ثمانية وله من مسألة الحياة اكثر لان له
فيها ثمانية وعشرون حاصلة من ضرب سهامه منها اربعة في جزء سهمها وهو
السبعة والاضر في حق الاختين حياته فلكل واحدة منها من مسألة
حياته سبعة حاصلة من ضرب سهمها منها واحد في جزء

ستمها $\frac{1}{7}$ سبعة $\frac{1}{7}$ ولكل منهما من مسألة الموت أكثر لان لكل منها فيها ستة عشر
 حاصلة من ضرب سهمي كل منها اثنين في جزء سهمها وهو الثمانية $\frac{1}{8}$ فمجموع
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين والاخ
 المفقود فان ظهر ميتا فمع الزوج حقه $\frac{1}{2}$ لان معه اربعة وعشرون وهي نصف
 هائل $\frac{1}{2}$ وجميع الموقوف للاختين $\frac{1}{4}$ لا كمال الثلثين $\frac{1}{3}$ وان ظهر حيا كان
 للزوج منه اربعة $\frac{1}{4}$ لا كمال نصفه من غير عول $\frac{1}{2}$ والاخ اربعة عشر $\frac{1}{3}$ فيكون
 له مثل الاختين بطريق التعصيب $\frac{1}{2}$ ويجوز الصلح في مثل هذه بين الزوج
 والاختين في الاربعة الاسهم الزائدة على حصة الاخ لو ظهر حيا $\frac{1}{2}$ ومثال
 من يرث على التقديرين من غير ان يختلف استحقاقه ما قد مناه وهو زوجة
 وابن حاضر وابن اخر مفقود فللزوجة الثمن بكل تقدير $\frac{1}{2}$ ومثله لو خلفت
 زوجا حاضرا واخوين لام حاضرين واخا لاب مفقود اقل للزوج النصف
 ثلاثة على كلا التقديرين وللأخوين للام الثلث اثنان على كلا التقديرين
 كذلك والموقوف واحد للاخ للاب ان ظهر حيا والا فليبت المال اولهما ردا على
 ما مر من الخلاف $\frac{1}{2}$ ومثال الارث بتقدير حياة المفقود فقط ما قد مناه ايضا
 وهونبتان و بنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فللبنتين الثلثان على كل
 من تقدير موت الابن وحياته فيدفع لهما الثلثان واما بنت الابن فتسقط
 بتقدير موت ابن الابن لاستغراق البنتين الثلثين وترث بتقدير حياته لانه
 يعصبها في الباقي فلا يدفع لبنت الابن شيء لان الاخر في حقه موته $\frac{1}{2}$ فان
 ظهر حيا فالثلث الموقوف بينها للذكر مثل حظ الانثيين $\frac{1}{3}$ ومثال الارث
 بتقدير موت المفقود فقط لو خلفت زوجا واخا لاب حاضرين وشقيقا

مفقوداً فيعطى الزوج نصفه ويوقف النصف الآخر فان ظهر الشقيق حياً
أخذه والا أعطيه الاخ المذهب * ومثال حجب المفقود لبعض الورثة نقصاناً
من غير ان يكون له حق في الارث ما قد مناه كذلك وهو جد واخ شقيق
حاضران واخ لاب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لانها من مسائل المعادة
فللجد الثلث سهم وللأخ الشقيق سهمان بعد الاخ للاب على الجد ومسألة
موته من اثنين لان المال بينها بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق
الاخ موته والجامعة للمساكين ستة للجد منها اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف
سهم بين الجد والاخ ولا حق للمفقود فيه فلها ان يصالحا فيه كما مر *

* تنبيه * قد عرفت كيفية حساب المفقود كما مر بلك وهذا حيث كان
واحد اقل من تعدد فكيفية حسابه هو ما تقر في حساب مسائل الخنثى اذا
تعدد فتصح لهم بعدد احوالهم الممكنة من حياة الكل او موت الكل
او حياة البعض وموت البعض وتعمل في ذلك ما مر في الخنثى * ومن
اتقن ما مر لم يخف عليه ما هنالك والله اعلم *

الحال الثاني من حالي حكم المفقود هو ارث غيره منه * وقد ذكره المؤلف
رحمه الله هنا وقد قبله توطئة لذكره قوله مؤكداً لما سبق * هذا * اي
ما تقدم من انه يعامل من معه بالاضر وكيفية حسابه كما سبق * حكمه *
اي المفقود * اذا كان وارثاً * ثم قال * فان كان موروثاً فحكمه ان
يوقف ماله * واخصاصه * الى ثبوت موته بينة او بحكم القاضي بموته
اجتهاداً عند مضي مدة * يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها لكونه
لا يعيش مثله اليها * ولا تنقد ربهني على الصحيح عندنا ما عند الحنفية

فظاهر الرواية عن الامام رحمه الله انه اذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته
واختلفوا في تلك المدة فقال محمد رحمه الله مائة وعشرين سنة وقال
ابو يوسف مائة وخمس سنين وقال بعضهم تسعون سنة قال صاحب
الكنز وعليه الفتوى لكن قال السيد الجرجاني في شرح السراجية ثم ان
الاليق بطريق الفقه ان لا تقدر بشيء كما هو ظاهر الرواية عن الامام
اذ لا يجاز للقياس في المقادير ولا نص هنا فيجوز على اعتبار اقرانه ونظائره
كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء انتهى والراجح عند المالكية كما حققه
العلامة الامير ان العبرة بمدة التعمير وهي سبعون على الراجح وهذا عند
في غير مفقود القتال اما مفقوده فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته
بجرد انفصال الصفين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحديد
للمدة المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء وان كان القتال
بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال الاسر ومحل الاحتياج
للحكم بموته حيث لم تمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يمنع الحكم
حاكم بل يورث ماله من غير حكم والمذهب المفتي به عند الحنابلة ان من
انقطع خبره لظنية ظاهرها السلامة كالأسر والخروج للتجارة والسياسة
وطلب العلم انتظر ثمانية تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم
في تقدير مدة الانتظار وان كان ظاهر غيبته الهلاك كن فقد من بين اهله
او في مهلكة او فقد من بين الصفين حال الحرب او غرقت سفينة ونجا قوم
وغرق اخرون انتظر ثمانية اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله
في الحالتين وعلم بما ذكرناه لا بد عندنا وعند الحنفية بل وعند المالكية

في بعض الصور من الحكم بموته ولا يكتفي بمضي المدة فقط لان الاصل بقاء
الحياة فلا يزول الا يقين والحكم منزل منزله * ثم بعد الحكم بموته
يعطى ماله من يرثه وقت الحكم فمن مات قبله او معه لم يرثه هذا ان
اطلق الحاكم فان قيدت البينة او قيد الحاكم حكمه بزمن سابق اعتبر
ذلك الزمن ومن كان وارثه حينئذ * ولا تضمن قسمة الحاكم الحكم بموته
الا ان وقعت بعد ثرا فاع اليه * ولو قدم المفقود بعد قسم ماله اخذ ما وجد منه
بعينه لانه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من اخذ الباقي بمثل مثلي
وقيمة متقوم لتعذر رده بعينه والله اعلم *

(فصل)

ومن الارث بالتقدير والاحصاء ارث الحمل وارث من معه والمراد به حمل
يحمل ان يرث او يحجب غيره بتقدير من التقدير كما سيأتي في كلام المؤلف
والارث والحجب به شرطان احدهما ان يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند
موت مورثه ولو كان وجوده نطفة في البطن * والمراد بالعلم هنا الحسني
او ما نزل منزلته من الظن والحق الولد بالفراش هنا ظن اقامه الشارع مقام
العلم ولا يعلم وجوده عند الموت الا ان اتت به قبل مضي ستة اشهر من موت مورثه
سواء اكانت فراشا ام لا لان اقل مدة الحمل ستة اشهر بالاجماع فحياته دليل
على انه كان موجودا قبل الموت * او اتت به لاكثر من ستة اشهر ورون
اربع سنين من موت مورثه والحال انها ليست فراشا زوج او سيد لان الظاهر
حينئذ وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدوثه * اما لو كانت
فراشا فالظاهر حدوثه بعد الموت لان الافتراض سبب ظاهر في حدوثه

فلا يرث * نعم ان اعترف الورثة بقبوله الممكّن عند الموت وورث * وان
انت به لاكثر من اربع سنين من موت مورثه فهو محقق الحدوث لان
الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عندنا وعند الحنابلة وعلى احد القولين
عند المالكية والقول الثاني عندهم انها خمس سنين * وعند الحنفية اكثر
مدة الحمل سنتان * و فرق الحنفية بين ما اذا كان الحمل للميت او لغيره
قالوا ان كان له فالحكم في المدة مامر عنهم وان كان الحمل لغيره كان مات وزوجة
ايه حاملا لم يرث الا اذا انت به قبل مضي ستة اشهر سواء اكانت فراشا
ام لا * فائدة * قال صاحب منتهى الارادة من الحنابلة من خلف اما
مزوجة من غير ابيه وورثة لا تجب ولد هالم توطأ حتى تستبرأ ليعلم احامل
ام لا انتهى * ونبه على وجوبه بعض علماء الحنابلة وعليه فيكون عندنا مستحبا
خروج من الخلاف والله اعلم * الشرط الثاني ان يفصل الحمل كله حياة
مستقرة ويعرف ذلك عندنا وعند الحنابلة باستهلاله صار خاوبطاسه
وتثاوبه وطول زمن تنفسه ومصه الثدي ونحوها مما يدل على حياته
كحركة طويلة * لا مجرد نحو اختلاج لانه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو
عصب ومن ثم المني بكل ما احتمل من العلامات ان يكون لعارض اخر *
وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال * قال السيد في شرح السراجية
وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما تعلم به الحياة كصوت
او عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضو انتهى * ولو خرج اكثر الحمل حيا
ورث عند الحنفية قالوا لان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا انتهى *
وعند المالكية اذا استهل المولود صار خاورث وان لم يستهل صار خالم يرث

والله اعلم بوحيث انتهى الفرض من بيان شرطى ارث الحمل وفروعهما فلنرجع
الى كلام المؤلف في حكم اورثه والحجب به وكيفية حساب مسائله قال رحمه الله
❦ واما الحمل اذ كان يرث او يحجب ❦ غيره ❦ ولو ببعض التقادير ❦ فان
رضي الورثة بتأخير القسمة الى الوضع فهو الاولى خروجا من الخلاف الا ان
ولتكون القسمة واحدة ❦ وان طلب الورثة القسمة او بعضهم لم يجبروا على
الصبر عند الائمة الثلاثة ❦ والارجح عند المالكية انهم يجبرون على الصبر حتى
من لم يختلف نصيبه منهم وان لا قسمة الا بعد الوضع او البيان ان لا حمل ❦ وعلى
ما تقدم عند الائمة الثلاثة ❦ فيعامل الورثة الموجودون بالاضرر ❦ اى ان كان
اضرر لانه قد لا يكون كما ياتي تمثله ❦ من وجوده وعدمه وذكورته وانوثته
وانفراد ❦ وتعدد ❦ ويوقف المشكوك الى الوضع للحمل كله ❦ سواء اكان
❦ حيا حياة مستقرة او ميتا ❦ لان الحياة انما هي شرط لارث الحمل ولا دخل
لها في وقف المشكوك ❦ او ❦ الى ان يتبين ❦ ان لا حمل ❦ كان ظهر ان
ما به اتفاق اورثا ❦ فمن يحجب ولو ببعض التقادير ❦ كم مع حمل زوجة
الميت ❦ لا يعطى شيئا ومن لم يختلف نصيبه ❦ كالزوجة مع الفرع الوارث فان
لها الثمن على كل تقدير ❦ يعطاه ❦ كاملا ❦ ومن يختلف نصيبه وهو مقدر ❦
اى والحال ان نصيبه مقدر كالام الحامل فان لها مع اتحاد الثلث ومع تعدده
السدس ❦ اعطى الاقل ❦ من النصيبين او الانصبا ❦ وان كان غير مقدر ❦
كما في اخ الحمل ❦ فلا يعطى شيئا ❦ لانه لا ضبط لعدد الحمل عند ناعلى الاصح
فقد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنى عشر وكذا اربعون على ما نقله ابن
الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان صغيرا جدا وانهم عاشوا وركبوا الخيل

مع ابيهم وكان من سلاطين بغداد * والمعتمد المقتدى به عند الخنفية انه يوقف
 للعمل حظ واحد فقط ذكر اكان او اثني ايها كان اكثر ويؤخذ كغيل من
 بقية الورثة بالزائد * والقول الثاني وهو قول الامام يوقف لليت نصيب
 اربعة بئين او بنات ايها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصاء * وعند
 الخنابلة يوقف للعمل الاكثر من حظ ابين او بئين لان ولادة ما زاد على
 التوءمين نادر فلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة * وبهذا قال ايضا
 محمد بن الحسن من الخنفية والاولوى * واذا وضع الحمل ميتا * او بان ان
 لاحمل او وضع حيا ولم يعلم وجوده عند الموت * عاد الموقوف للموجودين
 من الورثة * عند الموت * وكأنه له يكن * حمل * ولو كان انفصاله بجنابة
 على امه توجب غرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله كما مر
 في شروط الارث * نبيه * قال العلامة ابن حجر في التحفة يكتفى في الوقف بقولها
 انا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيخين انه متى احتمل
 لقرب الوطء وقف وان لم ندعه انتهى * وكيفية حساب مسائل الحمل ان
 نعمل لكل تقدير من تقادير الحمل مسألة على حدة ثم نحصل اقل عدد ينقسم
 على كل مسألة منها يخرج جزء * سهم * فا ضرب نصيب كل وارث من كل مسألة
 في جزء * سهم * يحصل نصيبه منها ثم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة *
 فمن لا يختلف نصيبه يعطاه كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى الاقل لانه المتيقن *
 ومن يجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا * وقد سبق بيان كيفية التصحيح
 وطريقة النظر بين الاعداد واستخراج اقل عدد ينقسم على كل منها مكررا
 ومن عرف ذلك عرف ما هنا لا عود ولا اعادة * وقد ذكر المؤلف رحمه الله

بعض امثلة مسائل الحمل ❖ قال ❖ مسألة ❖ خلف امته حاملا واخاشيقا ❖
ومثله غيره من العصبات الاب ❖ فلا يعطى الاخ شيئا ❖ باتفاق الائمة
الاربعة ❖ مادام الحمل وبعد الوضع لا يغشى الحكم ❖ وهوانها ان وضعت
ميتا او بان ان لا حمل فالمال كله للاخ الشقيق او كان في حملها ذكر فلا شيء
للاخ او كان الحمل اثني واحدة فلها النصف وللأخ الباقي او اثنيان فاكثر فلها
او لمن الثلثان وله الباقي ❖ واذا خلف ابنا وزوجة حاملا ❖ فعند المالكية
لا تقسم الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضرر ❖ فتعطى الزوجة الثمن ❖
لانه لا يختلف نصيبها بتقدير الحمل كلها ❖ ولا يعطى الابن ❖ عندنا معاشر
الشافعية ❖ شيئا حتى تضع ❖ او يظهر ان لا حمل لانه لا ضبط لعدد الحمل عندنا
والمعتمد عند الحنفية يوقف للحمل نصيب ابن ذكر فتصح المسألة عندهم من ستة
عشر للزوجة اثنتان تعطاها ويعطى الابن سبعة ويؤخذ منه كفيل وتوقف
سبعة ❖ وعند الحنابلة يوقف نصيب ابنين فتصح المسألة عندهم من اربعة وعشرين
للزوجة ثلاثة تعطاها ويعطى الابن سبعة وتوقف اربعة عشر ❖ وان وضعت
ميتا فالوقوف لابن اتفاقا ❖ واذا خلف زوجة حاملا وابوين ❖ فعند
المالكية ما مر بك انه لا تقسم الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضرر كما سبق
❖ فالأضرر في حق الزوج والابوين ❖ عندنا وعند الحنابلة ❖ ان يكون
الحمل عدد امن الاناث ❖ اثنتين او اكثر اذا نصيب لا يختلف بزيادة العدد
❖ فتعطى الزوجة ثمانية عائل ❖ وهو بعد الاختصار كما سيأتي ثلاثة ❖ و
يعطى ❖ الاب سد ساءا عائل ❖ وهو كذلك اربعة ❖ وتعطى ❖ الام
سد ساءا عائل ❖ وهو كذلك اربعة ❖ فهي ❖ على تقدير ان الحمل عدد من

الاناث اذ هو الاضرب في حق الكل * من اربعة وعشرين و تقول لسبعة
وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها وللأب
كذلك ويوقف ستة عشر * بالاختصار في الكل * وكيفية العمل في هذه
المسألة على ما تقدم ان تقول * زوجة حامل وابوان اصل المسألة بتقدير
انفصال الحمل مينا من اربعة لانها حينئذ احدى الغراوين * للزوجة الربع سهم
والأم ثلث الباقي سهم وللأب الباقي سهمان * وبتقدير انفصاله حيا اصلها
من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة
والباقي للحمل المنفصل ان كان ذكرا او عدد امن الذكور او من الذكور
والاناث ونصع بحسب عدد رؤسهم * وان كان الحمل بنتا واحدة فلها
النصف وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن والباقي سهم للأب بالتعصيب
ونصع من اصلها * وان كان الحمل عدد امن الاناث اثنتين او اكثر فلها ولهن
الثلاثان وللأبوين السدسان وتقول الى سبعة وعشرين كما مر * ولا طريق
لتحقق التصحيح فيها لعدم العلم بعدد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب التأصيل
له ثلاثة احتمالات اما اربعة فقط او اربعة وعشرين بلا عول او عائلة الى
سبعة وعشرين * واقل عدد ينقسم على كل منها مائتان وستة عشر وهي
الجامعة فاقسمها اولا على الاربعة يخرج جزء سهمها اربعة وخمسون فاذا
ضربت نصيب كل وارث فيه حصل لكل من الزوجة والأم اربعة
وخمسون وللأب مائة وثمانية * ثم اقسامها اعني الجامعة على الاربعة
والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه
حصل للزوجة سبعة وعشرون ولكل من الابوين ستة وثلاثون * ثم

اقسمها ايضا على السبعة والعشرين يخرج جزء سهمها ثمانية فاضرب نصيب
كل واحد فيه يحصل للزوجة اربعة وعشرون وكل من الابوين اثنان
وثلاثون * اذا علم هذا فعندنا وعند الخابلة تعطى الزوجة اربعة وعشرين
ويعطى كل من الابوين اثنين وثلاثين ويوقف مائة وثمانية وعشرون *
فان ظهر الحمل عددا من الاناث فهو له وان كان واحدا ذكر او انثى
دفع للزوجة من الموقوف ثلاثة وللأم اربعة وللأب اربعة اذ هي
القدر الذي حصل به التفات بين الحظين * فان كان ابنا فله الباقي وهو
مائة وسبعة عشر * وان كانت بنتا فلهما النصف وهو مائة وثمانية بفضل تسعة
ياخذها الأب بالتعصيب * ثم اذا نظرت الانصاء المعطاة لكل والموقوف
الى الوضع بتقدير الاضروحي اربعة وعشرون واثنان وثلاثون ومائة
وثمانية وعشرون وجدت بين الجميع توافقا بالثمن * فنختصر المسئلة الى
ثمانية وسبعة وعشرين ويرجع كل نصيب الى ثمنه * فيصير كما قسمه المؤلف
رحمه الله للزوجة ثمن الاربعة والعشرين ثلاثة وكل من الابوين ثمن
الاثنين والثلاثين اربعة ويوقف ثمن المائة والثمانية والعشرين ستة عشر *
ثم اذا ظهر الحمل صحح الموقوف بحسب الحال على ما مر * اما عند الحنفية
فالمسئلة بتقدير اتصال الحمل ميتا اصلها من اربعة وبتقديره حيا اصلها من
اربعة وعشرين كما مر فيها * واقل عدد ينقسم على كل منها اربعة وعشرون
لدخول الاربعة فيها وهي الجماعة فتعطى الزوجة الثمن ثلاثة والام
السدس اربعة والاب كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة
عشر الباقية * ويؤخذ من الجميع كفيلا لاحتمال ان تلد عددا من الاناث *

وان ولدت بنتا واحدة فلها النصف اثنا عشر بفضل سهم ياخذها الاب
 بالنصيب * وان وضعت الحمل ميتا عاما والموقوف للموجودين
 عند الجميع وكان الحمل لم يكن * فرع من مسائل استهلال الجنين *
 اذا مات شخص وترك ابنا وزوجة حاملا فوضعت ابنا وبنتا فاستهل
 احدهما ولم يعرف المستهل بعينه ثم وجد اميتين فيختلف حينئذ
 نصيب الزوجة والابن باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما اقل
 النصيبين ويوقف الباقي حتى يصطلحا عليه او تشهد بينة بتعيين المستهل فيعمل
 بمقتضاها * وقال الحنابلة يقرع بينهما فمن خرجت القرعة عليه جعل المستهل
 حكما كالموطلق شخص احد نساؤه ولم تعلم عينها ثم مات والله اعلم * ومن مسائل
 الارث بالنقد يروى الاحتياط الشك في النسب ونحوه كمالوتناز عامجهولا
 ولا حجة لاحد فمات قبل لحوقه باحد هما فيوقف الى البيان من تركته ارث
 اب او مات قبله وقف من تركته كل ارث ولده ومثله ان يطلق احد زوجتيه
 لا بعينها او بعينها ثم تلبس ويموت قبل التعيين او البيان فانه يوقف بينهما نصيب
 زوجة حتى يصطلحا * وان مات قبله وقف من تركته كل منها ارث زوج الى
 البيان ويقرع بينهما عند الحنابلة كما مر قريبا والله اعلم * وافتي العلامة ابن
 حجر رحمه الله فمين وطئت بشبهة فمات بولد يمكن كونه من الزوج وواطى
 الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فمات الولد قبل لحوقه باحد هما ولا حجة
 ولد ان من غيرهما بانها تاخذ السيد فقط ويوقف السيد الى الاخر الى البيان
 او الصلح عملا بالاسواق في حق كل والله اعلم *

(فصل في حكم ميراث الفرقى ونحوهم)

قال المؤلف رحمه الله **﴿** واما حكم ما اذا مات متوارثان **﴾** او متوارثون
 من ذكور او اناث او منها **﴿** بفرق او هدم او نحوها **﴾** حريق **﴿** او في معركة
 قتال او طاعون **﴿** او في **﴾** بلاد **﴿** غربة **﴾** وعلم موت احدهما بعد
 الاخر معيناً ولم ينس فالامر واضح ان المناخير يرث المتقدم اجماعاً **﴿** او **﴾**
 ماتا **﴿** معاً **﴾** في ان واحد لم يتوارثا اجماعاً لان شرط الارث حياة الوارث
 بعد موت الموروث وان لم يعلم سبق موت احدهما **﴿** او **﴾** علم موت
 احدهما اولاً **﴿** جهل اسبقهما فلا يتوارثان **﴾** عندنا وعند الحنفية والمالكية
 ايضا فكانهم لا قرابة بينهم ولا غيرهما مما يقتضى الارث لفقد الشرط وهو
 تحقق حياة الوارث عند موت الموروث كما سبق في شروط الارث **﴿** و مال
 كل منها **﴾** او منهم **﴾** لباقي ورثته **﴿** وهذا قول زيد بن ثابت رضى الله
 عنه وبه قطع الجمهور **﴿** وعندنا اذا علم موت المتوارثين مرتباً وعين السابق
 ثم انسى وقف الامر الى البيان او الصلح لان التدكير غير ما يوس منه **﴿** وعندهما
 لا توارث كسابقه واختار هذا من الشافعية الغزالي وامامه رحمه الله وبهذه
 الصورة تمت احوال الفرقى ونحوهم خمسة **﴿** ومن مفردات مذهب الامام
 احمد رحمه الله في الثلاثة احوال الاخيرة وهي اذ لم يعلم سبق او علم لكن مع
 الجهل بالاسبق او لم يجهل الاسبق لكنه نسي انه يرث كل ميت من صاحبه اذا
 لم تدع ورثة كل ميت سبق موته الاخر من تلاحد الاخر بكسر التاء والمراد به
 المال القديم الذي مات وهو يملكه دون المتجدد له مما ورثه من الميت
 الذي معه لتلايد خله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه

وهو باطل * اما اذا ادعى كل ورثة سبق موت الاخر وورثة الاخر
تنكره فيتحالفان وتسقط الدعويان ولم يثبت السبق لواحد منهما
فيجعل كمالو علم موتهما معا والله اعلم * مثال اخوان غرقا وكل منهما مولى
دفع مال لكل واحد الى مولا * مثال اخر رجل غرق هو وزوجته وله
ابنتان منها واخت لاب هي اخت زوجته من الام وخلفت هي ابن عم *
فالحكم ان للبنتين من مال ابيهما الثلثين وما بقي فالاخت لابيها ولها من مال امها
الثلثين وما بقي فلابن عمها * ولا يرث الاخت للام لسقوطها بالفرع الوارث *
مثال اخر امرأة غرقت وابنها وخلفت اخا وزوجا هو ابوالابن فقال الابن
اللاب فقط وما لباين الاخ والزوج انصافا * والحكم المذكور في هذه
الامثلة الثلاثة هو على مذهب الائمة الثلاثة كما علمت * ولتختم بمثال نذكر فيه
القسمة مختصرة على مذهب الامام احمد رحمه الله تيمنا للفائدة * وهو اخوان
اكبر واصغر ماتا وجهل اسبقهما او علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الاخر
وخلف الاكبر بنتا وستة دنانير والاصغر بنتين وستة دراهم ولهما عم * فيكون
الحكم ان تقدر موت واحد قبل الاخر وليكن الاكبر فلبنته ثلاثة دنانير
ولاخيه ثلاثة لبنتيه وعمه * ثم تقدر موت الاصغر قبل الاكبر فلبنتيه اربعة
دراهم والاكبر درهman لبنته وعمه * فاجتمع لبنت الاكبر ثلاثة دنانير ودرهم
ولكل واحدة من بنتي الاصغر دينار ودرهman ولعمها دينار ودرهman
الاصغر من الاكبر ودرهم مما ورثه الاكبر من الاصغر وليس له من تلاد
ما لها شي لانه محبوب بالاخ * اما عند الائمة الثلاثة رحمهم الله لبنت الاكبر
ثلاثة دنانير والباقي للعم ولكل واحدة من بنتي الاصغر درهman والباقي للعم

فالحاصل لعمهما ثلاثة دنانير ودرهمان ويقاس على هذا المثال نظائره *
 * تمسمة * اذا عين ورثة كل من الميتين موت احدهما بوقت واتفقوا على تعيينه
 بان قالوا مات يوم كذا من شهر كذا او شكوا اهل مات الاخر قبله او بعده
 ورث من شك في وقت موته من الميت الذي عين وقت موته لان الاصل
 بقاء حياته * ولومات متوارثان عند الطلوع او الزوال او الغروب مثلا
 في يوم واحد وكان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات
 بالمغرب من الذي مات بالشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من السبابة
 تطلع وتزول وتغرب في المشرق قبل المغرب بلاريب * ويلغز بها فيقال
 اخوان ما ثاء عند الزوال في يوم واحد وورث احدهما الاخر والله اعلم *

❖ باب ❖ اي هذا باب ❖ في ❖ ذكر احكام ❖ الرد ❖

على ذوى الفروض وكيفية تأصيل مسائله ونصحيها * وهو ضد العول * لان
 العول زيادة في السهام ونقصان في الانصباء * والرد زيادة في انصباء الورثة
 ونقصان في السهام * وبعبارة اخرى لانه في العول تفضل السهام على المخرج وفي
 الرد يفضل المخرج على السهام * ودليل الرد من الكتاب قوله تعالى واولو
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اولى بميراث بعض
 بسبب الرحم * ومن السنة منعه عليه السلام لسعد بن الربيع ان يوصى
 بما زاد على الثلث مع انه لم يكن له الابنت واحدة اذ لو لم تستحق
 الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف قاله السيد في شرح
 السراجية * والقول بالرد هو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله
 مطلقا انتظم بيت المال ام لا كما قدمناه اول الكتاب * والراجع عند ا

كما تقدم ايضا انه ان لم ينتظم امر بيت المال يرد على ذوى القروض بحسب
فروضهم وعليه الفتوى * قال العلامة ضبط المار ذينى في كشف القوامض
وقد يشتمل من انتظامه الى ان ينزل التبدل المستج عليه السلام انتهى * والارجح
عند المالكية ان المال او الباقي بعد القروض حيث لا عصبه لبيت المال سواء
انتظم ام لا * قال الشيخ الباجورى رحمه الله هذا كلام ابن الحارث
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام قال وهو
المعتمد كما في شرح الاجهورى فلا يصرف له شئ ان كان غير منتظم بل يرد
على من يرد عليه انتهى * واذا احكمنا بالرد فانما يكون على ذوى القروض
من النسب واما الزوجان فلا يرد عليهما اجماعا وذلك لان الرد انما يستحق بالرحم
كما تقدم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية * واعلم ان مسائل الرد قسمان
قسم لا يكون فيه زوج ولا زوجة وقسم يكون فيه احدهما وقد ذكر المؤلف
رحمه الله الاول بقوله * فاذا لم يكن * من الورثة * احدهما من الزوجين وكان
من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا * او جدة او بنت او بنت ابن او اخت
او ولد ام * فلها المال فرضا وردها * فتأخذ مقدار فرضها بالفرض والباقي
بالرد ولا عمل فيه لان تقدير القروض انما شرع لمكان المزاوجة ولا مزاوجة
هنا * او كان * المردود عليه * صنف او احدا * متعدد * كالجندات *
او البنات او بنات الابن او اولاد الام * فاصل المسألة عدد هم * ومنه
تصح لان المال بينهم بالسوية ذكورا كانوا كاخوة لام او اثاثا كجندات
او ذكورا او اثاثا كاخوة واخوات لام * كالعصبه * لاستوائهم في موجب
الارث * او كان * المردود عليه * صنفين فاكثر * ولا يتجاوز

ثلاثة لانهم ان جاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل تكون مستغرقة
اوزائدة فاعرف اولا اصل مسائلهم بقطع النظر عن الرد ولا يكون الا
سنة كما سبق * ناذ اصابتها بوجه من فروضهم * اي سهام من يرد عليه
* من اصل * * ذلك * المسألة لتلك الفروض فالجتمع منها اصل لمسألة
الرد واسقط الباقي * ثم اقسما بينهم * فان اتقى الكسر صححت من ذلك
الاصل والا فاضرب جزء السهم في مسألة الرد وهي عدد السهام الماخوذة
من السنة لا في السنة لان العدد الماخوذ منها صار اصل مسائلهم كما صارت
السهام في المسألة العائلة اصلا يضرب فيه جزء السهم وما بلغ بضرب
جزء السهم في العدد الماخوذ هو الذي تصح منه * وجميع مسائل الرد التي
ليس فيها احد ازواجين * بتقدير عدم الرد لا تكون الا * من سنة *
لان اصلي اثنين وثلاثة لا يجتمع فيها اكثر من صنفين والفروض الواقعة
فيها نصف ونصف وثلاث وثلثان وهما مستغرقان * ولان اصول اربعة وثمانية
واثنى عشر واربعة وعشرين لا بد فيها من احد ازواجين وفرض المسألة
خلافه ولا يتصور الرد في الاصلين المختلف فيها لوجود العاصب فيها ولان
الفروض كلها موجودة في الستة الا الربع والثلث ولا يكونان غير ازواجين
وليس من اهل الرد * فانحصر الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في اصل ستة
وانه اعلم * مثال * ام واخ لام اصحابها * بتقدير عدم الرد * من سنة للام *
منها * ثلث سهمان وللأخ * للام منها * سدس سهم فالجتمع * لهما منها * ثلاثة
والباقي ثلاثة فاسقطها * عملا بالقاعدة * ترجع مسألة الرد من ثلاثة * مثال
اخر بنت وبنت ابن وام اصلها بتقدير عدم الرد من سنة للبنت نصف ثلاثة

ولبيت الابن من بين واحد واللام كذلك واحد فمجموع النهام الماخوذة
 منها خمسة فاجعلها اصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو الواحد في
 هذين المثالين صحت المسئلة من اصلها ومثال ما وقع فيه الانكسار ولا يقع
 على اكثر من صنفين للاستقراء بعد ثان واحد لام اصل مسألة الرد اثنتان
 ونصف من اربعة كما هو واضح بعد ثان وثلاثة اخوة لام اصل مسألة
 الرد ثلاثة والانكسار واقع فيها على فريقين وبين رؤوس كل منها وسهامه
 تبين فتضرب الرؤوس في الرؤوس تحصل ستة تضرب في اصل مسألة
 الرد ثلاثة ونصف من ثمانية عشر لكل جدة ثلاثة ولكل اخ لام اربعة ثم
 ذكر المؤلف رحمه الله القسم الثاني من مسائل الرد وهو ما اذا كان في
 المسئلة احد الزوجين قال رحمه الله وإذا كان في الورثة احد الزوجين
 استقل بفرضه فقط وهو امانصف اربع او ثمن فنحذله فرضه من مخرج
 الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي بعد فرض
 الزوجية وهو امان واحد او ثلاثة او سبعة على مسألة اهل الرد فان
 كان من يرد عليه شخصاً واحداً او صنفاً واحداً سواء انقسم عليه
 الباقي ام لم ينقسم فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية كزوج
 وام وكزوجة وام وكزوجة و بنت اصل الاولى اثنتان والثانية اربعة
 والثالثة ثمانية وكزوج وثلاث بنات او زوجة وسبع بنات الاولى من
 اربعة والثانية من ثمانية وكلها تصع من اصلها لا تقسام الباقي بعد فرض الزوجية
 في الكل على مستحقه وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على رؤوس
 الصنف فتحاج الى التصحيح كزوجة وثلاث بنات او احدى وعشرين بنتاً

اصلها ثمانية للزوجة سهم والباقي سبعة اسهم على ثلاث بنات تباينهن او على
احدي وعشرين بنتا توافق عدد من السبع وهو ثلاثة هي جزء سهمها
على التقديرين اضربها في اصلها تصح من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة
وكل بنت سبعة اسهم او سهم وكذا لو تعددت الزوجات فصح المسألة كما سبق
وان كان من يرد عليه مع احد الزوجين اكثر من صنف بان
كان صنفين او ثلاثة ولا يتجاوزها كما مر فاعرض على مسالته اي مسألة
الرد بقطع النظر عن الزوجية وهي اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة
الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم على من يرد عليه
بان كان مما لا يعدده فمخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد ايضا
ولا حاجة الى عمل في ذلك وهذا انما يكون في مسألة واحدة وهي ما اذا
كان مع الزوجة من اهل الرد من فرضه ثلث و سدس فقط مثال
لذلك زوجة وام وولدها مسألة الزوجية من اربعة للزوجة سهم
والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للام سهم وولدها سهمان و كام
وولد هالذ هي من اربعة كذلك والفرض فيها سدس و ثلث فقط ثم انه قد
ينقسم على الاصناف ولا ينقسم ما اصاب كل صنف عليه كما لو تعددت الزوجات
او كان مع الزوجة ولدي ام ووجدتين فحشدتحتاج الى الضرب والتصحيح
كما تقدم في بابه وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على مسألة الرد ضربت
مسألة الرد جميعها اذ لا تأتي فيها الموافقة في اصل مسألة الزوجية
فما بلغ فهو اصل المسألة الجامعة لمثلتي الرد والزوجية صنفانهم ام لا يزوج
وحدة وان لا يزوج فرض الزوج اثنان له نصفها سهم ويخلى لاهل الرد سهم

و مسائلهم من اثنين ايضا والواحد لا ينقسم عليها فاضربها في مخرج فرض
 الزوج يخرج اربعة هي اصل المسألة • ولو كان مكان الزوج زوجة مع الجدة
 والاخ من الام كان اصلها ثمانية لانها الحاصلة من ضرب مسألة الرد في مخرج
 فرض الزوج ولو كان مكان الجدة اخت لابوين مع الزوج والاع من
 الام كان اصلها خمسة عشر لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الاربعة
 مخرج فرض الزوج • وان كان مع الزوج بنت وبنت ابن فقط كان اصلها
 اثنين وثلاثين لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الثمانية مخرج
 فرض الزوج • وبعد التاصيل فكل من له شيء من مسألة الرد اخذه مضروبا
 في الباقي من مخرج فرض احد الزوجين لان حق كل من يرد عليه انما هو في
 الباقي بعد اخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه • ومن له شيء من مخرج فرض
 الزوجية اخذه مضروبا في مسألة الرد • مثال ذلك اربع زوجات وبنت
 وسبع بنات ابن • اصل مسألة الرد المقطعة من الستة اربعة والسبعة الباقية بعد
 فرض الزوجات ثباير الاربعة فاضرب الاربعة في الثمانية مخرج فرض
 الزوجية يحصل اثنان وثلاثون هو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه ومن
 لا يرد عليه • فللزوجة من الثمانية واحد مضروب في الاربعة مسألة اهل
 الرد باربعة لكل واحدة واحد • وللبنت من مسألة الرد ثلاثة اضربها في
 السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل لها واحد وعشرون • ولبنات الابن
 من مسألة الرد واحد اضربه في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل
 واحدة سهم • هذا كله اذا لم يحصل كسر فان انكسر على احاد بعض الفرق
 اوطى الجميع فصيح كما مر • وهذا هو الطريق المشهور في تاصيل مسائل

الرد • وهناك طرق اخر كطريق الاربعة المتناسبة والخطأ بين ما فوق
الكسر وفي استخراج الاصل بالاولين طول بلا فائدة • اما ما فوق الكسر
فهى قريبة التماخذ وهى ان تزيد على مسألة من يرد عليه ما فوق فرض الزوج
او الزوجة منها لفرض الزوج وجهه نزيد للنصف مثلاً للربع ثلثاً وللثمن سبعا •
فلو كانت الورثة جدة وولد ام وزوجاً مسألة اهل الرد من اثنين زد عليها
ما فوق فرض الزوج وهو مثلها تصير اربعة وهى اصل المسألة • للزوج
منها ثمان وللجدة واحد فرضا وردا والام كذلك • واذا وقع كسر فابسط
الكسر من جنس الكسر وهو هنا امثلاث اوسبع فقط • وطريق البسط هو ان
تضرب الصحيح في مخرج الكسر بحمل بسطه من نوع ذلك الكسر ثم زد
عليه بسط الكسر بحمل بسط الجميع وهو اصل المسألة الجامعة لم يرد عليه
ومن لا يرد عليه • مثال ذلك ام وبنت وزوج مسألة اهل الرد من اربعة
زد عليها للربع الزوج ثلثها تصير خمسة وثلاثا • ابسط الكل اثلاثا يكن ستة
عشر هي اصلها ومنه تصع والام منها ثلاثة فرضا وردا والبنت تسعة كذلك وللزوج
الربع اربعة • واذا كان بدل الزوج زوجة مع الام والبنت فزد على مسألة اهل الرد
لثمن الزوجة سبعا تصير اربعة واربعه اسباع سهم ابسط الكل اسباعا تكن اثنين
و ثلاثين هي اصلها ومنه تصع والام منها سبعة فرضا وردا والبنت واحد وعشرون
فرضا وردا وللزوج ثلث اربعة • وقس على هذه الامثلة ما عداها والله اعلم •
وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن الشنشورى جملة ذكر فيها اصول مسائل الرد
وامثالها قال • قال الشنشورى رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحبية
• فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول •

احدها **❦** اثنان **❦** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد الزوجين وعدمه
❦ كجدة واخ لام **❦** اصل مسألتها اثنان عدد فرضيهما من الستة التي هي مسألة
 فرضيهما للعدة واحد فرضا و رد او للاخ للام كذلك **❦** وهذا امثال لما ليس
 فيه احد الزوجين **❦** وكزوج وام **❦** اصل مسألة الرد اثنان مخرج فرض
 الزوجية لكون من يرده عليه واحد فلزوج واحد وللأم واحد **❦** وهذا
 امثال لما فيه احد الزوجين **❦** وثانيها **❦** ثلاثة **❦** وهذا الاصل مما لا يمكن
 فيه وجود احد الزوجين **❦** كام وولديها **❦** اصل مسألة الرد ثلاثة عدد وفروضهم
 من اصل مسألة تلك الفروض وهي الستة فللام واحد فرضا و رد او لولديها
 اثنان كذلك **❦** وثالثها **❦** اربعة **❦** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد
 الزوجين وعدمه **❦** كبنات وام **❦** اصل مسألة الرد اربعة عدد وفروضهم
 من مسألة تلك الفروض وهي الستة للبنات ثلاثة فرضا و رد او للام واحد
 كذلك **❦** وهذا امثال لما ليس فيه احد الزوجين **❦** وكزوجة وام وولديها **❦**
 اصل مسألة الرد اربعة مخرج فرض الزوجية لا تقسام الباقي بعد فرض الزوجة
 على اهل الرد **❦** فللزوجة واحد وللأم واحد فرضا و رد او لكل من ولديها
 واحد كذلك **❦** وهذا لما فيه احد الزوجين **❦** ورابعها **❦** خمسة **❦** وهذا
 الاصل مما لا يمكن فيه وجود احد الزوجين **❦** كام وشقيقة **❦** او لاب اصل
 مسألة الرد خمسة عدد وفروضهم من اصل تلك المسألة لتلك الفروض وهي
 الستة فللام اثنان فرضا و رد او للشقيقة او التي للاب ثلاثة كذلك **❦** والمجموع
 خمسة **❦** وخامسها **❦** ثمانية **❦** وهذا الاصل وما بعده لا يمكن خلوا المسألة
 فيها عن احد الزوجين **❦** وكزوجة وبنات **❦** اصل مسألة الرد ثمانية مخرج

فرض الزوجة لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنات سبعة
 فرضاورد **سادسها** ستة عشر كزوجة وشقيقة واخت **لاب**
 الاصل ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة الرد في مخرج فرض الزوجة اربعة
 لمباينة الباقي بعد فرض الزوجة وهو ثلاثة لمسالة الرد فللزوجة اربعة وللشقيقة
 تسعة فرضاورد اولتى من **الاب** ثلاثة كذلك **سابعها** اثنان وثلاثون
 كزوجة وبنات **ابن** الاصل اثنان وثلاثون حاصلة من ضرب اربعة
 مسالة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي
 الاربعة فللزوجة اربعة وللبنات واحد وعشرون فرضاورد اولتى **الابن**
 سبعة كذلك **ثامنها** اربعون كزوجة وبنات وبنات **ابن** وجدة
 اصلها اربعون حاصلة من ضرب خمسة مسالة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة
 لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي الخمسة فللزوجة خمسة وللبنات واحد
 وعشرون فرضاورد اولتى **الابن** سبعة فرضاورد للجددة كذلك فهذه هي
 اصول مسائل الرد تنفرد المسائل التي ليس فيها احد الزوجين باصلين منها
 وهما الثلاثة والخمسة وتنفرد الاربعة الا خيرة اى الثمانية والستة عشر والاثنان
 والثلاثون والاربعون باجتماع احد الزوجين مع من يرد عليه واثنان منها يمكن
 وجود احد الزوجين وعدمه فيها وهما الاثنان والاربعة والله اعلم

* نعمة * قد علمت مما سبق في المواعظ ان مذهب الخنابلة تورث البعض
 بحسب ما فيه من الحرية ولم ايضا في الرد عليه تفصيل قالوا يرد على كل
 وارث بعضه حر عصبه كان او ذا فرض ان لم يصب من التركة بقدر
 حريته من نفسه * لكن ايها العصبه وذو الفرض استكمل بالرد ازيد من

قدر حرته من نفسه منع من الزيادة على قدر حرته من نفسه ورد على غيره
 ان امكن بان كان ذلك من لم يصبه بقدر حرته من المال والا بان لم يكن
 ذلك فليت المال * فليت نصفها حر النصف بالفرض والرد ولا ين
 مكانه النصف ايضا بالمصوبة والباقي في الصورتين لذوي الرحم ان كانوا
 والا فهو لبيت المال * وبنيت وجدة نصفها حر المال بينها نصفين بالفرض
 والرد ولا يرد في هذه الصورة وشبهها الى قدر فرضها لا لا ياخذ من نصفه
 حر فوق نصف التركة وهو ممنوع والله اعلم *

باب * اي هذا باب * في حكم * توريث * ذوي الارحام *
 الارحام جمع رحم وهو في الاصل موضع تكوين الولد ثم سميت به القرابة وعلى
 كلا المعنيين يعوز التذكير والتأنيث * وقبل تذكره في القرابة اكثر افاده
 في المصباح * وهم * لغة من مر واصطلاحاً * كل قريب * هذا كالجنس
 داخل فيه اصحاب الفروض والمصبات * غير من تقدم من المجمع على توريثهم *
 خرج ذوو الفروض والمصبات السابق ذكرهم ومن فيه للبيان * وقد اشر
 الخلاف بين الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم في اريثهم فقد روي عن
 عمرو بن وهب وابي مسعود وابي عبيدة ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابي
 عباس في رواية عنه رضوان الله عليهم اجمعين توريثهم عند عدم العصبية
 وذوي الفروض غير الزوجين * وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز
 وعطاء وطاوس وعطمة وابي سيرين ومجاهد وسروق رحمهم الله *
 وذهب اليه الامامان ابو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى مطلقا والامام
 الشافعي رحمه الله اذ لم ينتظم بيت المال وهو ايضا معتمد المالكية على ما نقله

المطاب كما مر في الرد * وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يورثهم
و يجعل المال او الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد
ابن جبير وهو احد قولي المالكية * واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ معناه كما مر في الرد
بعضهم اولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لان هذه الآية
نسخت التوارث بالموالاة والمواخاة كما كان عند قدومه عليه السلام المدينة *
ومن السنة ما رواه احمد وحسنه الترمذي ان رجلا رمى سهما الى سهل بن
حنيف الانصاري فقتله ولم يكن له وارث الا خاله فكتب في ذلك ابو عبيدة
الى عمر رضي الله عنهما فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورثه مولى
من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له * وما اخرج ابو داود عن المقداد
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الخال وارث من لا وارث له
يعقل عنه ويرثه * وما اخرج ايضا انه لما مات ثابت بن الدحداح قال
عليه السلام لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسبا فيكم فقال انه كان فينا غريبا
ولا نعرف له الا ابن اخت هو ابو لبابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم
ميراثه * ولان ذالرحم ساوى الناس في الاسلام وزاد عليهم بالقربة
الى الميت فكان اولى بالميراث من بقية الناس * ولانه ايضا كان في الحياة
احق بصلته وصدقته ووصيته بعد الموت فيكون اولى بميراثه * واحتج
النافوت لتورث ذوى الارحام بان الله تعالى ذكر في آيات الموارث
نصيب ذوى الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان
لهم حق لبينه وما كان ربك نسيا * وبما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله

عليه وسلم مثل عن ميراث العمة والخالة فقال حتى ياتي بي جبريل ثم قال اين سائل
ميراث العمة والخالة فاتي رجل فقال عليه السلام اخبرني ان لاشي لهما ولكل
من الفئتين اجوبة عما احتج به الاخرون والكل مذكور في المطولات * وهم
احد عشر صنفا * وبعضهم عد هم عشرة وبعضهم اربعة عشر والمقصود
لا يختلف ولا ترتيب بينهم وانما الترتيب اللازم في جعلهم اربعة اصناف
كما سيأتي عند اهل القرابة * وعلى عد هم احد عشر فالاول الجد الساقط
وهو المدلى بانثى كابي ام والخدة الساقط وهي كل جدة ادلت باب بين امين
اجماعا وكل جدة ادلت باب اعلى من ابي الميت عند المالكية وباب اعلى من الجد
ابي الاب عند الحنابلة * وهاتان الجدتان عندنا من ذوات الفرض كما مر
فهؤلاء صنف * الثاني اولاد البنات وبنات الابن وقد علم ان الولد يشمل
الذكر والانثى * الثالث بنات الاخوة لابوين اولاب اولام * الرابع اولاد
الاخوة لابوين اولاب اولام ذكور اكانوا او اناثا * الخامس بنو الاخوة
للأم وبناتهم الد اخلات ايضا بنات الاخ كما مر * السادس من العم للام وهو
اخوالاب او الجد لاب لامه وان علا * السابع بنات العم شقيقا اولاب اولام *
الثامن العمات من كل جهة سواء كن عمات الميت ام عمات ابيه ام عمات جده * التاسع
والعاشر الاخوال والخالات اى اخوة الام واخواتها سواء كانوا اشقاء او
لاب اولام وكذا الاخوال الام وخالاتها واخوال الاب وخالاته واخوال
الجد وخالاته * الحادى عشر المدلون بالمذكورين من الاصناف كا اولاد
العم للام وان سفلوا او اولاد العمات وان بعدوا او اولاد الاخوال والخالات
وان اتشروا * والمراد المدلون بما عد الصنف الاول وهم الاجداد

و الجدات الساقطون لان المدلين بهم نخوة ابوى الميت لاب ومحمومة امه
 كذلك داخلين في الاصناف السابقة فليسوا من الصنف الحادى عشر * وفي
 تعليل التحفة والنهاية لاستثناء الصنف الاول من المدلى بهم يكون الام تدلى
 به وهي ذات فرض اشكال لم ار من نبه عليه * قال المؤلف رحمه الله
 * وترجع * الاصناف المذكورة * باختصار الى اربعة اصناف * لا ترتيب
 بينها كما علمت عندنا ولا عند الحنابلة لكن عند اهل القرابة يجب الاول
 الثانى والثالث الرابع كالعصبات على خلاف في الترتيب
 ايضا عند هم لكن معتمد هم فيه ما ذكرهنا الاول من ينتمى الى الميت وهم
 اولاد البنات * وان نزلوا ذكورا كانوا اناثا * واولاد بنات الابن *
 وان نزلوا كذلك * وينزلون عندنا منزلة البنات وبنات الابن * الثانى
 من ينتمى اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا *
 كالجد ابى ام الميت وامه * الثالث من ينتمى الى ابوى الميت وهم اولاد
 الاخوات * وان سفلوا ذكورا كانوا اناثا سواء كانت الاخوات لاب وام
 اولاب فقط او لام فقط * وبنات الاخوة * اشقاء كانوا اولاب اولام
 * و * كذا * من يدلى بهم * اى بالمذكورين جميعا * وان نزلوا * الرابع
 من ينتمى الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات مطلقا والنخوة
 مطلقا * ذكورا كانوا اناثا اشقاء اولاب اولام * وان تباعدوا * عن
 الميت * واولادهم * اى اولاد جميع اهل الصنف * وان نزلوا * فهؤلاء
 الاصناف الاربعة هم ذوا الارحام * ولا خلاف عند من ورث ذوى
 الارحام ان من انفرد من * هي لبعضها لا بيانها * هؤلاء الاصناف * ذكرا

كان او اثني ﴿ حاز جميع المال ﴾ قبل بالتعصيب كما هو الظاهر في حالة
 الانفراد ﴿ وقيل بالفرض كما يظهر ايضا في بعض الامثلة الآتية ﴾ وانما يظهر
 الخلاف ﴿ بين مورثيهم ﴾ عند الاجتماع ﴿ فاذا اجتمع منهم نوعان فاكثر
 فاهل التنزيل يعملون كل شخص من ذوى الارحام منزلة من يدلى به كما
 سيأتى ﴾ واهل القرابة يقدمون الاقرب فالاقرب الى الميت على ما يأتى
 ﴿ وفي ذلك ﴾ اى كيفية توريث ذوى الارحام ﴿ مذاهب ﴾ مذهب
 اهل التنزيل وسيأتى ببيان مفصلا ﴿ ومذهب اهل القرابة وهو توريث
 الاقرب فالاقرب كالعصبات وهو مذهب الحنفية وبه قطع المتولى والبقوى
 من الشافعية وسيأتى فيه بعض بيان ﴾ ومذهب اهل الرحم وهو مهجور
 والحكم عندهم التسوية بين ذوى الارحام ولا فرق عندهم بين القريب
 والبعيد والذكور والاثني ﴿ فاذا وجد مثلا بنت بنت وبنت خال فالمسال
 بينهما بالسوية عندهم ﴾ والاصح منها عندنا ﴿ معاشر الشافعية
 وعند الحنابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الارحام كما نقله
 الخطاب ﴾ مذهب اهل التنزيل ﴿ لانه لا قيس على الاصول
 ولان القائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم اكثر

ولنشرح كلام المؤلف في مذهب اهل التنزيل ثم نذكر طرفا من مذهب اهل
 القرابة ان شاء الله تعالى ﴿ قال رحمه الله ﴾ والحاصل انه ينزل كل منهم منزلة
 من يدلى به ﴿ بالنسبة للارث لا لحجب احد الزوجين نقصانا ﴾ وهو ﴿
 اى المدلى به ﴾ اول وارث بالفرض او التعصيب مما يدلى به ذوى الارحام ﴿
 فينزل كل فرع منزلة اصله في الوراثه وان كان فرعه في الولادة ﴾ وينزل

اصله منزلة اصله و هكذا ادرجة بعد درجة الى ان تصل الى وارث * و حينئذ
 فيعطى نصيب كل وارث بفرض او تعصيب من ادلى به فان ادلى بعاصب اخذه
 عصوبة وان ادلى بذى فرض اخذه فرضا و ان لم يستغرق و من كان محجوبا
 لم يعط شيئا كما سباني * ولما كان هذا التنزيل غير مطرد استثنى المولى رحمه الله
 من خرج عن ذلك الضابط بقوله * الا الاخوان والخالات فمنزلة الام *
 ينزلون * لا منزلة من ادلوا به و هم الاجداد والجدات للام * والا الاعمام
 للام والعلمات * مطلقا و بنات الاعمام * فمنزلة الاب * ينزلون *
 لا منزلة من ادلوا به و هم الاجداد ايضا * واخوان الام وخالاتها ينزلون
 منزلة الجدة ام الام * واعمامها وعلماتها منزلة الجد ابي الام * واخوان الاب
 وخالاته منزلة الجدة ام الاب التي هي اختهم * واعمامه وعلماته منزلة الجد الذي
 هو اخوهم وهو ابو الاب * وعلى هذا القياس يجعل كل خال وخالة بمنزلة
 الجدة التي هي اختها * وكل عم وعمة بمنزلة الجد الذي هو اخوها كذا في الروض
 والفتح والترتيب و شرحه * و اولاد الاخوان والخالات والاعمام للام
 والعلمات و بنات الاعمام كآبائهم وامهاتهم افراد او اجتماعا * فينزل اولاد
 الخال الشقيق منزلة الخال الشقيق و اولاد الخال لاب منزلة الخال لاب * وعلى
 هذا القياس في الباقي فما ثبت للام من كل المال او ثلثه او سدسه ثبت للاخوان
 والخالات وما ثبت للاب من كل اوباق او سدس ثبت لمن نزل منزلته
 كذا لك * وقيل تنزل العلمات منزلة العم الشقيق * وقيل تنزل كل عمة منزلة العم
 المساوي لها * و حينئذ فمن سبق * من ذوى الارحام مفردا كان او متعددا
 * الى وارث قدم * عندنا * مطلقا * اى سواء اتحد صنفهم او جهتهم

ام لا وسواء قربت درجته للميت ام بعدت * واخذ المال * او ما بقي
 بعد فرض الزوجية كما في بنت بنت بنت وبنت بنت ابن ابن * المال عندنا
 للثانية لسبقها الى الوارث وان كانت الاولى اقرب الى الميت * وما في فتاوى
 العلامة ابن حجر من جعله ابن الخالة مساوياً بالخال فيه نظروا لله اعلم * اما عند الحنابلة
 فيقدم الاسبق الى الوارث بالارث ان كانا من جهة واحدة وسيأتي بيان الجهات
 والافقتسان بحسب قاعدة التنزيل وعند اهل القرابة يقدم ولد الوارث كذلك
 ان استويا قربا الى الميت وكانا من صنف واحد (نبيه) اما الاصناف المعتبرة
 للترتيب عند اهل القرابة فقد مريبك بيانها واما الجهات المعتبرة عند الحنابلة فثلاث
 على الاصح عندهم * احدها بنوة ويدخل فيها اولاد البنات واولاد
 بنات الابن وان نزلوا * والثانية ابوة ويدخل فيها فروع الاب في الورثة
 من الاجداد والجدات السواقط وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات
 الاعمام والعمات واولادهن وعمات الاب وعمات الجد وان علا واولادهن
 والثالثة امومة ويدخل فيها فروع الام في الورثة من الاخوال
 والخالات واعمام الام واعمام ابيها وامها وعمات الام وعمات ابيها وامها
 واخوال الام وخالات ابيها وامها وخالات الام وخالات ابيها وامها واولاد
 اولاد الام وفروعهم كذلك وليس لهم جهة اخوة ولا عمومة على المذهب
 ولا ترتيب في الارث بهذه الجهات عندهم وانما اذا اتحدت الجهة وكان
 بعضهم اسبق الى الوارث من بعض قدم بالارث كما مر * ولنمثل مثالا يظهر به
 اثر الخلاف بيننا وبين الحنابلة والحنفية * وهو ما لو خلف بنت بنت بنت
 وبنت اخ لغيرهم * فالاولى عندنا وعند الحنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة

الاخ لكن الثانية اسبق الى الوارث فالمال كله لها عندنا لذلك * وعند
الحنابلة المال بينها انصافا لاختلاف الجهة فلا يعتبر السبق حينئذ لان جهة
الاولى البنوة وجهة الثانية الابوة * وعند الحنفية المال كله للاولى وان
بعدت لانها من الصنف الاول وهو عندهم بحجب من بعده

* تكملة * ذكر الشنشوري في شرح الترتيب ان الحال مقدم على جميع
ذوي الارحام عند الحنابلة وتبعه في ذلك السبتي في شرح الرحية والمولف
في اختصار تحقق المرام * وقد تبعت كثيرا من كتب الحنابلة كالا قناع
ودليل الطالب وشرحه نيل المأرب وشرح البرهانية وشرح الزاد
وغيرها فلم ارفها الا ان الحال ينزل منزل منزلة الام * وعليه فرعوا الفروع
في التمثيل والقسمة فليبحث عن ذلك فلهه سهوا ولعل هناك نقلا لم نطلع
عليه والله اعلم * رجعنا الى سياق كلام المؤلف قال * فان استووا *
واستويا * في السبق الى الوارث * كان الا الى ان يقول فان استووا في
القرب الى الوارث لانه لا بد في السبق من سابق ومسبوق ولا يصور فيه
الاستواء * قدر كان الميت خلف من يدلون به * اي خلف الورثة الذين
يتسبون اليهم * وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجية * مطلقا عند
اهل التنزيل وبقيد كونهم من صنف واحد مع استواء القرب الى الميت
عند اهل القرابة وعلم من قوله او الباقي بعد فرض الزوجية انهم لا يدخلون
ضرر العول على احد الزوجين وان حصل بينهم عول فليسوا بمن ادلوا به
من كل وجه * بينهم * اي بين من يدلون بهم * واقرض الضمير العائد على
من اولوا جمعه ثانيا نظرا الى اللفظ هناك والى المعنى هنا * وذلك بان

يجعل نصيب كل واحد من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت * كما لو مات
عن ولد بنت وعمة وخالة فباتفاق اهل التنزيل تقدر ان الشخص مات عن
بنت وابيها فبعطى نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الاب للعممة وهو
الثلث ونصيب الام للخالة وهو السدس * اما عند اهل القرابة فالmaal كله لولد البنت
لانه من الصنف الاول ولاشي للعمة والخالة لانهما من الرابع * قال المؤلف رحمه الله
نقلا عن الوناء ي تقوية لما مر مع البسط للمقام * قال الوناء ي * يعني العلامة
علي بن عبد البر الوناء ي الشافعي رحمه الله في كتابه تحقق المرام بشرح
نظم ذوى الارحام لشيخه العلامة احمد بن احمد السجاعي رحمه الله * وبعد
هذا التنزيل لنا * معا شر القائلين به اما الشافعية فمطلقا واما الحنابلة
فحيث اتحدت الجهة * انظار ثلاثة * فننظر اولافى ذوى الارحام هل سبق
بعضهم الى الوارث اول * هذا هو النظر الاول وقدم بيان مقتضى
السبق وسيناقى له زيادة ايضاح * ثم ننظر * حيث لاسبق الى الوارث
* بين الورثة * المدعى بهم * بمراتب الحجب * اى وقدر الاستحقاق
* يتقدروا حياتهم * وهذا هو النظر الثاني * ثم ننظر * اذا لم يحجب احد
الورثة الاخر * بين ذوى الارحام بذلك ايضا * اى بمراتب الحجب
وقدر الاستحقاق عصوبة او فرضا * وتوضيحه انه ان سبق بعض ذوى
الارحام الى الوارث * ال فيه للجنس الشامل للواحد وغيره * خص
بالمال ان كان شخصا واحدا * وهذا غير محتاج الى عمل * فان كان هذا
البعض متعدد * وكان الوارث الذى ادلى به متعدد كذلك ولم يكن
لحدهم محجوبا بالاخر * قسم المال اولا بين الفرق المدلية بالورثة على

حسب ما يأخذ الورثة المدلى بهم من تركة الميت عصبوبة أو فرعها وجعل
نصيب كل من الورثة للمدلى به ثم من انفرد بنصيب واحد يأخذ كله والا
فيقسم بينهم على حسب ما يأخذونه من تركة الوارث لو كان هو الميت
عصبوبة وفرضا وخيبا كما ستأتي امثلة الكل فيجب الخال الشقيق الخال
لاب قال في الروض وشرحه لانها اخوان للام المدلى بها والاخ الشقيق
يجب الاخ لاب ويجب ابو الام الخال لانها ينزلان منزلة الام وهما لها
اب واخ والاب يجب الاخ وهكذا تحجب العمة بنت الاخ لتزيل
العمة منزلة الاب وبنت الاخ منزلة الاخ والاب يجب الاخ وتحجب
بنت العم الشقيق بنت العم للاب لانها ينزلان منزلة ابويهما والعم الشقيق
يجب العم للاب فلا يعطى فرع من حجب منهم بالاخر شيئا وان كانوا
يرثون وميراثهم كان بالعصوبة اقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ
الانثيين على حكم ارث العصباء عندنا وكذلك عند الحنفية كما سيأتي اما
عند الحنابلة اذا ادلى جماعة من ذوى الارحام بوارث واحد واستوت منزلتهم
كاولاده واخوته يكون للذكر منهم نصيب انثى بلا تفضيل لانهم يرثون بالرحم المجرد
فسواء بين ذكرهم واناثهم وانوا يرثون بالفرض اقتسموه على حسب
فروضهم منه او بها لكل حكمه ويستثنى من ذلك مسالتان كما سيأتي
ذكرهما وعلى ما تقدم من التقرير فالأقرب للوارث يسقط الأبعد
صواء اتحد صنفهما واختلف خلافا للحنفية كما مر ووافقا للحنابلة اذا اتحدت
الجهة وانتهى ما نقل عن الروض وشرحه ثم نقل المولف رحمه الله
ايضا في هذا المقام جملة من الفصول للشيخ العلامة شهاب الدين احمد بن الهائم

ومن شرحها للعلامة بدرالد بن محمد سبط المارديني رحمه الله رعاية
للتقوية ايضا لما سبق مع زيادة الايضاح بالبسط قال رحمه الله وقال
في الفصول وشرحها للسبط وبعد التنزيل على ما ذكرنا اي من جعل
كل ذي رحم منزلة من يدلي به من الورثة فننظر في الورثة المدلى بهم
لو قدر اجتماعهم ان كانوا يرثون كلهم ورث المدلون بهم كما مثلنا وكما
لو خلف ابا امه وثلاثة بنى اخوات متفرقات فكانه اذا نزلتهم منزلة
المدلين بهم خلف اما وثلاث اخوات متفرقات فلا بن الاخت الشقيقة
النصف فرض امه واكل واحد من الباقيين السدس اما ابوالام
ففرض بنته واما الاخران ففرضا اميها وتصح من اصلها ستة
لابن الشقيقة ثلاثة ولابن الاخت للاب واحد ولابن الاخت للام واحد
وللبعد ابى الام واحد وان حجب بعضهم اي الورثة المدلى بهم بعضها
جرى الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين بالورثة المذكورين
فمن ادلى منهم بوارث ورث نصيب مورثه المدلى به ومن
ادلى بمحبوب حجب كما حجب مورثه المدلى به فلو خلف بنت بنت
وابن اخ لام فكانه مات عن بنت واخ لام فالمال كله لبنت البنت فرضا
وردا كامها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباها محبوب بامها وكذلك
لو خلف ابن بنت واولاد اخوات متفرقات ونزلنا كلا منهم منزلة
من يدلي به فكانه خلف بنتا وثلاث اخوات متفرقات فازا قسمنا كان
لابن البنت النصف فرض امه واولاد الشقيقة النصف الباقي
وهو ما لامهم بالعصوبة مع البنت يقتسمونه بحسب ميراثهم من امهم

ولا شيء لاولاد الاخت للام لسقوط امهم بالبنت ولا شيء لاولاد الاخت
 للاب ايضا لسقوط امهم بالشقيقة مع البنت * انتهى ما نقل عن الفصول
 وشرحها * فاذا علمت * مما تقرر وتكرر * ان من اتفرد بوارث اتفرد بنصيبه
 كله والا * يتفرد بالوارث بل كان معه من يشتركه * قسم النصيب بين
 المماليك به على حسب ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث * الذي ادلوا به
 * هو الميت * عصوبة وفرضاي ينزل نصيب الوارث الى فروعه المتصلين
 به اولا ويقتسمونه على ما ذكر ثم نصيب كل الى فروعه ويقسم كذلك
 بطنا بعد بطن الى ان يصل الى ذى الرحم الحى * ولكن * يستثنى من
 ذلك * اى من كون ما يخص المدلى به من تركه الميت يقسم بين من ينزل
 منزلته على حسب ارثهم عصوبة وفرضاي * مسألتان * وقد قدم المؤلف
 الاشارة اليها * المسألة * الاولى ان اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولد الام
 * لكن * يرثون نصيبه بالسوية * ذكرهم كاتمام بلا تفضيل كاصولهم
 * هذا مع انالوقدر ناان ولد الام هو الميت وخلف اولاد اذ كوراوانا
 يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين * لان الاولاد يعصب ذكرا
 انثام فللذكر مثل حظ الانثيين * والمسألة * الثانية ان الاخوال
 والحالات من الام ينزلون منزلة الام * كما سبق * ولكن * يرثون
 نصيبها ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه * اى مع ان الحال
 والشان * لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوتها واخواتها لام ولا تفضيل
 بينهم * كما مر في باب * .

* تنبيه * وقع في التحفة والنهاية والمغنى تبعا لشرح الروض في موضع ان

الاخوال من الام والحالات منها يرثون نصيبها بانسوية وهو مخالف للنقول
 في الروضة وشرح الروض لشيخ الاسلام في موضع آخر وسائر كتب الفرائض
 من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين فجعل من لا يسهونه عليه
 ابن الجمال فيما كتب على المنهاج * وحيث اطلقنا الكلام في تفصيل مذهب
 اهل التنزيل فلنذكر طرفا من احكام مذهب اهل القرابة كما وعدنا مع ما تيسر
 من الامثلة للمذهبيين في خلال ذلك فنقول * قد علمت مما تقدم ان المعتمد
 المأخوذ به للفقوي عند الحنفية وهم اهل القرابة انهم يقدمون الصنف الاول
 من ذوى الارحام ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب الاصناف السابق *
 وان كل صنف عندهم يحجب ما بعده ولم بعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث
 كل صنف على حدته * اما الصنف الاول وهم اولاد البنات وبنات الابن
 ذكور او اناث وان تزواوا ولا هم بالميراث اقربهم الى الميت كبنات البنت فانها
 اولى من بنت بنت الابن * فان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى من
 ولد ذى الرحم فبنت بنت الابن اولى من ابن بنت البنت فان استووا كذلك
 في الادلاء الى الوارث ورثوا جميعا وكيف يرثون فعند ابي يوسف
 رحمه الله يعتبرون بانفسهم من غير نظر الى الوسائط فان كانوا ذكورا او
 كانوا اناثا سوي بينهم وان اختلفوا فللذكر مثل حظ الانثيين وبهذا ايفى
 كثير من متأخريهم وعند محمد رحمه الله وهو المفتى به عند المتقدمين
 يعتبر ايدان الفروع كذلك ان اتفقت صفة الاصول ذكورة وانوثة
 فللذكر مثل حظ الانثيين ايضا ويعتبر الاصول في كل بطن اختلفت فيه صفاتهم
 ذكورة وانوثة ويعطى الفروع ميراث الاصول فان كان اختلف الاصول

في بطن واحد قسم المال بين بطن الاختلاف ويجعل كل ذكر بعد داولاده
 الذين يقتسمون ميراثه ذكور او كل اثني بعد داولادها الذين
 يقتسمون ميراثها اثنا ويقسم على الحاصلين من هذا التقدير للذكر مثل
 حظ الاثنيين فلو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فعلى قول ابي يوسف المال
 بينهما للذكر مثل حظ الاثنيين باعتبار ابدانها وعند محمد يقسم المال بين اصول
 البطن الثاني وهما ابن البنت وبنت البنت لوقوع الاختلاف فيه ثلثاه
 لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم تعطى حصة كل منهما لفرعه فيكون لبنت ابن
 البنت ثلثان نصيب ابيها ولا بن بنت البنت ثلث نصيب امه * وان كان
 الاختلاف في اكثر من بطن قسم المال بين ا على بطون الاختلاف كما ذكر ثم
 يجعل المذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والانات طائفة اخرى على
 حدة فما اصاب المذكور من اول بطن يجمع ويعطى لاولادهم ويقسم على النحو
 المذكور في البطن الاول وما اصاب الاناث يعطى لاولادهن ويقسم على ذلك
 النحو وهكذا * الامثلة بنت بنت وبنت بنت ابن * المال عند اهل التنزيل بينها
 ارباعا فرضا وردا * وعند اهل القرابة المال كله لبنت البنت لقربها الى الميت *
 بنت ابن بنت وبنت بنت ابن * المال للثانية بالاتفاق اما عند المنزلة فلان
 السبق الى الوارث هو المعتبر واما عند اهل القرابة فلان السبق اليه عندهم معتبر
 عند استواء الدرجة * بنت بنت وابن وبنت من بنت اخرى * فعند اهل التنزيل
 لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب امها ولولد ابنت الاخرى نصف
 كذلك هو نصيب امها يقسم بينهما للذكر مثل حظ الاثنيين عند الشافعية وتصح
 من هبة وبالسوية عند الحنابلة وتصح من لريقة * وعند اهل القرابة يقسم المال

بين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين * ابن بنت وبنت بنت وثلاث بنات
 بنت اخرى * فعند المنزلة لابن الثلث نصيب امه وللبنات المفردة الثلث
 كذلك نصيب امها وللثلاث الباقي نصيب امهن اثلاثا فتصع من تسعة * وعند
 اهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بنت بنت بنت بنت * وبنت
 بنت ابن بنت * وابن ابن ابن بنت * فعند المنزلة للمال بينهم اثلاثا وعند ابي
 يوسف المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فتصع من اربعة * وعند محمد يقسم
 المال اوليها على بطني الاختلاف وفيه ابنا وبنت فكل واحد منهم يعد
 واحدا لان الفروع احاد فيكون المال بينهم على خمسة * حصة البنت سهم
 هو لبنت بنتها وحصة الذكرين اربعة تقسم على ولديها الاختلاف وهما ابن
 وبنت واربعة على ثلاثة لا تنقسم فتضرب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر *
 كان للبنت في القسمة الاولى سهم فلها الان ثلاثة و كان لكل واحد من الابنين
 سهمان فتكون ستة ومجموع حصتي الابنين اثنا عشر تقسم بين ولديها للذكر مثل
 حظ الانثيين * فلبنت بنت بنت البنت ثلاثة من خمسة عشر وللأخرى اربعة من
 خمسة عشر وللأبن الثمانية الباقية * واما الصنف الثاني وهم الاجداد والجدات
 الساقطون فاولاهم بالميراث اقربهم * فبقدم ابوالام على ابي ام الاب * فان استوا
 في الدرجة ففي التقديم بالادلاء بالوارث قولان اصحهما كافي رد المحتار وغيره ان
 لا تقديم به وهي رواية الجوزجاني * وحيث لم يقدم به او قدم به واستوا في الادلاء
 ننظر * فان اتحد حيز قرابتهم بان كان الكل من جهة ابي الميت او كان الكل من جهة
 ام الميت فالأظهر انه يجعل ثلثا المال لمن هو من جهة ابي الميت وثلثه لمن هو من
 جهة ام الاب * وكذلك ان كانوا من جهة الام فثلثا المال لمن هو من جهة

ايها وثله لمن هو من جهة امها * ثم ما اصاب كل فريق يجعل كانه كل التركة
 وهكذا * وان لم يتخذ حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جهة ابي الميت
 وبعضهم من جهة امه جعل المال ابتداء اثلاثا وجعل كل قسم كانه كل
 التركة واهل كل جهة كانهم كل الورثة ثم قسمة الثلثين على من هو من
 جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من هو من جهة الام كذلك
 وهكذا * الامثلة ام ابي ام وابو ام ام * فعند المنزلة المال كله لابي ام الام
 لقربه الى الوارث وعند اهل القرابة الاصغر واية الجوز جاني وهي عدم
 التقديم بالسبق الى الوارث وعليها فالثلثان لام ابي الام والثلث لابي ام الام
 وعلى الرواية الاخرى فالمال لابي ام الام وفاقا للقرب الى الوارث *
 ابو ام ام وابو ام اب * فعند المنزلة المال بينهما نصفين كما يكون بين ام الام
 وام الاب فرضا وردا او الاصح عند اهل القرابة ان الثلث للاول
 والثلثين للثاني وقس على هذه الامثلة غيرها * واما الصنف الثالث وهم بنات
 الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام واولاد الاخوات فاولاهم بالميراث اقربهم
 الى الميت من اى جهة كان * فبنت الاخت مطلقا اولى من ابن بنت الاخ
 مطلقا * فان استووا في الدرجة فولد الوارث مقدم على ولد ذي الرحم
 فبنت ابن اخ لابوين مثلا اولى من ابن بنت اخ لهما * فان استووا فيه فعند
 ابي يوسف رحمه الله يقدم الاقوى وهو من كانت من الابوين ثم من كان
 من الاب فقط ثم من كان من الام * فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن
 كان اصله اخا لاب لقوة القرابة ولا ينظر الى الاصول ومن يسقط منهم
 عند الاجتماع ومن لا يسقط * وعند محمد رحمه الله يقسم المال على الاخوة

والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول * قال السيد
الجزجاني وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رحمه الله فما اصاب كل فريق من
الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول * فلو ترك ثلاثة بنين وثلاث
بنات لاهوات متفرقات فعند ابي يوسف المال كله لولدي الاخت الابوين
لقوة القرابة * وعند محمد رحمه الله ثلثاه لولدي الاخت الشقيقة لانه
يعتبر عدد الفروع في الاصول فكان ولد بها اختان شقيقتان فلها الثلثان فرضها
لذكر مثل حظ الانثيين وثلثه لولدي الاخت للام لان ولد بها كاختين
لام والثالث فرضها يقسم بين ولد بها بالسوية ولا شيء لولدي الاخت للاب
لكونها محبوبة بالشقيقتين * ولهم اذا تعددت البطون تفصيل في القسمة
والتصحيح مذكور في مطولاتهم * الامثلة ثلاث بنات اخوة متفرقين * قال
اهل التنزيل ومحمد من اهل القرابة لبنت الاخ من الام السدس والباقي
لبنت الاخ من الابوين اعنيا رابا لآباء * وقال ابو يوسف المال كله
لبنت الاخ من الابوين اعتبار القوة * ثلاثة بنى اخوات متفرقات فعند
المنزليين ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون لامها تهم بالفرض والرد *
وعند ابي يوسف المال كله لابن الاخت من الابوين * ولو كان بدلم ثلاث
بنات اخوات متفرقات كانت القسمة كذلك عند الفريقين *
ولو اجتمعت البنون الثلاثة والبنات الثلاث فعند اهل التنزيل المال بين
امها تهم على خمسة بالفرض والرد ثم نصيب الاخت للابوين ثلاثة
لولديها اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة ونصيب الاخت للاب واحد لولد بها
كذلك ونصيب الاخت للام واحد لولد بها بالسوية باتفاق المنزليين *

لبدته من ابيه وهو النصف وله نصف ما كان لجدته من امه وهو الربع
 ولا خنه من امه نصف ما كان لجدتها وهو الربع ونصف من اربعة * وعند
 ابي يوسف رحمه الله تصح من خمسة كان الميت ترك ابنين وبنثا اربعة للابن
 وواحد للبنت * وعند محمد رحمه الله يقسم المال على البطن الثاني لا نه اول
 بطن اختلف من الاصول وفيه ابن و بنت وهو يعتبر العدد في الاصول
 من الفروع * فاذا اعتبرت في البنت عدد فروعها صارت كبنيتين فاصلها من
 اثنين للابن سهم هو لاتبه وللبنت سهم هو لولدها وهما ابن و بنت و سهمها
 ثلاثة والواحد يابنها فاضرب الثلاثة في اصلها تصح من ستة * فللابن
 من جهة ابيه ثلاثة ومن جهة امه اثنان فله خمسة وللبنت من جهة امها فقط
 واحد * ولو خلف بنتي اخت لام احدهما بنت اخ لاب و بنت اخت شقيقة *
 فعند اهل التنزيل اصل المسألة من ستة لبنت الشقيقة النصف ثلاثة
 نصيب امها و لبنت الاخ من الاب اثنان نصيب ابها و لبنتي الاخت
 من الام السدس واحد نصيب امها و تصح من اثني عشر * لبنت
 الشقيقة نصفها ستة * ولذات القرابتين خمسة اربعة من جهة ابها و واحد
 من جهة امها * و لبنت الاخت من الام فقط سهم واحد * وعند ابي يوسف
 رحمه الله المال كله لبنت الشقيقة لكونها اقوى في القرابة وعند محمد رحمه الله
 اصل المسألة من ستة ومنها تصح لبنت الشقيقة النصف ثلاثة والثلاث يقسم بين
 بنتي الاخت من الام المقدرة باختين والباقي وهو واحد لبنت الاخ من
 الاب * ولو خلف ابن عمه هو ابن خال فله كل المال بالقرابتين باتفاق اهل
 المذهبين الثلثان لكونه ابن عمه والثالث لكونه ابن خال * ولو خلف عمتين

من اب احد اهاخالة من ام ومعهما خالة لابوين * فعند اهل التنزيل تصح
من اثني عشر لذات القرابتين منها خمسة اربعة لكونها عمّة وواحد لكونها خالة
من ام * وللعمّة الاخرى اربعة وللخالّة من الابوين ثلاثة * وعند اهل القرابة
الثلاثان للعمتين والثالث للخالّة الشقيقة ولا شيء للخالّة من الام فتصح من اصلها
ثلاثة لكل واحدة سهم وقس على ما ذكر من الامثلة ما لم يذكر

* تنبيه — * اذا وجد زوج او زوجة مع ذي الرحم اخذ فرضه تاما
فلا يحجب الزوج من النصف الى الربع ولا الزوجة من الربع الى الثمن باحد
من الفروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على احد منها ضرر العول بازدياد
الفروض * وما بقي بعد فرض احد الزوجين فلذوي الارحام يقسم عليهم
كما يقسم الجميع لو انفردوا وكان لم تكن زوجة * فلو خلفت زوجا وبنتا اخت
واختاهما للزوج النصف والباقي بينهما اثلاثا عندنا وعند اهل القرابة * واما
عند الحنابلة فبالسوية * ولو ماتت عن زوج وبنت وبنت وخالة وبنت عم
لغيرهم فعند اهل التنزيل للزوج النصف ولبنت البنت نصف الباقي وللخالّة
سدس الباقي ولبنت العم الباقي وتصح من اثني عشر * وعند اهل القرابة
للزوج النصف والباقي لبنت البنت وحدها لانها من الصنف الاول *
ولو خلف زوجة وبنت وبنت وبنت اخ لغيرهم فعند اهل التنزيل للزوجة
الربع ويقسم الباقي بينهما بالسوية وتصح من ثمانية * وعند اهل القرابة الباقي بعد
فرض الزوجة لبنت البنت فقط * ولو خلفت زوجا وابن خال ابها وبنتي
اخيها لابيها * فعندنا معاشر الشافعية من المتزولين وعند اهل القرابة للزوج
النصف والباقي لبنتي الاخ وتصح من اربعة ولا شيء لابن خال الاب لانه

محبوب بنتي الاخ * اما عندنا فلانها اقرب الى الوارث * واما عند اهل القرابة
 فلان صنفها مقدم على صنف ابن الخال * وعند الحنابلة لا تحجب بنت الاخ
 ابن خال الاب لانه من جهة الامومة وهي من جهة الابوة فيكون للزوج
 النصف والباقي بين ذوي الارحام * فابن خال الاب يدلي بالجدّة ام
 الاب فيرث ميراثها وهو السدس فله سدس الباقي بعد فرض الزوج ولبنتي
 الاخ من الاب الباقي وهو خمسة اسداس النصف بينهما نصفين فلان تقسم عليهما
 فنصع مسالتهم من اربعة وعشرين للزوج نصفها اثني عشر ولا ابن خال الاب
 سدس الباقي سهران واكل واحدة من بنتي الاخ خمسة * فائدة لا يعول
 في باب ذوي الارحام من اصول المسائل الاصل ستة فيعول الى سبعة
 فقط * مثاله ابوام وبنت اخ لام وثلاث بنات ثلاث اخوات متفرقات *
 فعند اهل التنزيل لبنت الاخت لا يورث النصف ثلاثة ولبنت الاخت
 للاب السدس تكملة الثلثين واحد * ولبنت الاخت من الام وبنت الاخ
 لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد * ولا يبي الام السدس واحد ومجموع
 ذلك سبعة * اما عند اهل القرابة فالمال كله لابي الام لانه من الصنف الثاني
 والباقي من الصنف الثالث * مثال اخر خالة وست بنات وست اخوات
 متفرقات مثني * فعند اهل التنزيل للخالة السدس واحد ولبنتي الاختين
 من الابوين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثلث اثنان ومجموع
 ذلك سبعة ولا شيء لبنتي الاختين من الاب كما انه لا شيء للاختين من الاب
 مع الاختين الشقيقتين * واما اهل القرابة فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله
 لبنتي الشقيقتين ولا شيء للباقيين * وعند محمد رحمه الله المسألة من ستة

لبنتي الاختين الشقيقتين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الامم الثلاث
اثنان ولاشي للباقيين * فلم من هذا ان العول في مسائل ذوى الارحام
انما هو عند المنزلين فقط *

* تمة * مال من لا وارث له من ذى فرض او عصبه او ذى رحم او ما فضل
بعد فرض احد الزوجين مع عدم انتظام بيت المال على ما سبق مال
ضائع * وذلك لان كل ميت لا يخلو عن بنى عم اعدا اذ الناس كلهم بنو آدم *
فمن كان اسبق الى الاجتماع مع الميت في اب من آباءه فهو وارثه لكنه
مجهول فلم يثبت له حكم * فعلى من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ان كان
اهلا والا حرم ليصرفه في المصالح ان شملتها ولا يته * واذا لم تشملها
ولا يته تخير بين دفعه له او صرفه بنفسه * ويجب على غير الامين دفعه الى امين
عارف * وعبارة ابن عبد السلام كما نقلها ابن حجر في التلخيص والرملى في
النهاية اذ اجار الملوكة في مال الصالح وظفريه احد من يعرفها صرفه فيها
وهو ماجور على ذلك بل الظاهر وجوبه والله اعلم *

باب في كيفية تقسمة التركات *

القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه *
والتركات جمع تركة وهي تراث الميت كما تقدم وانما جمعها وان كانت اسم
جنس لاختلاف انواعها * وهي اي القسمة * الثمرة المقصودة
بالذات * من هذا الفن وكل ما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها فهو
وسيلة لها لان الفرقى قد يجمع المسألة من عدد والتركاة دونه او فوقه
فلا يحسن به التبعير في الجواب عن الانصبا بالسهام المطلقة كان يقول صحت

وعند اهل القرابة ما قد عناه قويا وهو ان اب يوسف يجعل الكل
لولى الاخت من الابوين * ومحمد يجعل كان في المسئلة
ست اخوات اعتبار العدد القروع في الاصول فيكون للاخت للام الثالث
بتقديرها الخين وللأخت من الابوين الثلثان بتقديرها الخين كذلك فحصة
كل واحدة لولديها هذه بالتفضيل والاخرى بالصوية ولا شيء لولى الاخت
من الاب كما مر والتصحيح غير خاف * واما الصنف الرابع وهم الاعمام لام
والعمات مطلقا والاخوال والخالات فالحكم فيهم انهم اذا اجتمعوا وكان
حيز قرابتهم متعديا بان يكون الكل من جانب الاب كالأعمام لام والعمات
او يكون الكل من جانب الام كالأخوال والخالات فالأقوى منهم
بالقرابة اولى باجماعهم * فمن كان لاب وام اولى بمن كان لاب فقط *
وفرق بين ان يكون الأقوى ذكر او اناثي فعمة لاب وام اولى منها لاب فقط
وعمة لاب فقط اولى منها لام فقط ومن هم لام كذلك * وكذلك الاخوال
والخالات وان استوت قرابتهم فالذكر مثل حظ الانثيين كعم وكلاهما
لام او خال وخالة كلاهما شقيق اولاب اولام * وان كان حيز قرابتهم
مختلفا بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كعمة وخالة فلا
اعتبار لقوة القرابة بل الثلثان لقرابة الاب اذ هو نصيبه والثلث لقرابة الام
اذ هو نصيبها ثم ما اصاب كل طرفين يقسم بينهم كالأولاد حيز قرابتهم فيقدم
الأقوى قرابة بالميراث * الامثلة ثلاث للحالات متفرقات عند المتزولين
المال ينهن على خمسة كما لو ورثن من الام * وعند اهل القرابة المال للخالة من
الابوين * ثلاثه اخوال متفرقون فصدا المتزولين لخال من الام السدس

والباقى للخال من الابوين * وعند اهل القرابة كل المال للخال من الابوين * ولو
اجتمع الاخوال المتفرقون والخالات المتفرقات فعند المنزليين ثلث المال
للخال والخاله من الام اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة وثلثا المال للخال
والخاله من الابوين يقسم بينهما كذلك * وقال اهل القرابة المال كله للخال
والخاله من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين * ثلاثة اخوال متفرقون
وثلاث عمات متفرقات * فعند اهل التنزيل ثلث المال لقرابة الام يقسم بين
الخال للابوين والخال من الام على سنة واحد للثاني والخمسة للاول وثلثا
المال لقرابة الاب يقسم بين العمات على خمسة كما يرثن من الاب * وعند اهل
القرابة الثلثان للعمه من الابوين والثلث للخال من الابوين وقس على ذلك *
واما اولاد اهل الصنف الرابع فالحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول ان
اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اى جهة كان * فان اسنوا في القرب
وكان حيز قرابتهم متحدا فالا قوى منهم اولى اجماعا * فان اسنوا في القوة
ايضا فولد العصبة منهم اولى من ولد ذي الرحم كبن عم وابن عمه كلاهما
لاب وام فالمال كله لبنت العم لذلك * وان استوا في القرب الى الميت
ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم
من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة هنا وللولادة الوارث * بل الثلثان
لمن يدلى بالاب وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا ولولادة العصبة * والثلث
لمن يدلى بالام وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا * ثم عند ابي يوسف رحمه الله
ما اصاب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات
في الفروع * عند محمد رحمه الله يقسم على اول بطن اختلف مع اعتبار

عدد القروع والجهات في الاصول كما هو مذ بهما في الصنف الاول - على
 اسلف * الامثلة ولد عمه وولد خالة فعند اهل التنزيل ثلثان لولد العمه
 وثلث لولد الخالة وكذلك عند اهل القرابة * ولد عمه وولد ولد خال * فعند
 اهل التنزيل الشافعية وعند اهل القرابة المال كله لولد العمه لقربه الى
 الوارث والميت وعند الحنابلة لا يعتبر القرب لاختلاف الجهة فلولد العمه
 الثلثان ولولد ولد الخال الثلث * بنت عم وولد عمه كلاهما لابوين اولاب *
 المال كله لبنت العم فيها اتفاق المذهبين اما على التنزيل فلان السبق الى
 الوارث هو المعتبر واما على القرابة فلان السبق كذلك معتبر عند اتحاد
 الدرجة * ويقاس على هذه الامثلة غيرها * ثم يتقل هذا الحكم اعني حكم
 اهل الصنف الرابع واولادهم بتفصيله الى جهة عمومة ابوي الميت وخولتها
 ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي كل من ابويه وخولتها ثم الى اولادهم
 وهكذا كما في العصابات والله اعلم * واعلم ايضا انه قد يجتمع في الشخص
 الواحد من ذوى الارحام قرابتان بالرحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت
 بته الاخرى فتلد ابنافهم وابن ابن بنت زيد وابن بنت بته * او ينكح اخو
 زيد لأمه اخته لايه فتلد ابنافهم وابن اخي زيد لأمه وابن اخيه لايه *
 او ينكح خال زيد عمته فتلد ولد افهم ولد خال زيد وولد عمته * فاذا
 كان ذلك فالمنزلون ينزلون وجوه القرابة على ما سبق فان سبق
 بعضها الى وارث قدم به مطلقا عندنا معاشر الشافعية وعند الحنابلة
 كذلك ان استووا في الجهة كما مر * واستووا في القرب الى الوارث
 قد روى الوجوه اثنا صبا وورثوا بها على ما يقتضيه الحال *

فيورثون في الرحم بالجهنين لانه تختص له قرابات لا ترجع بينها
 فيورث بها كزوج هو ابن عم * والاطاع القرابة فلم تفصل وبينهم اختلاف
 حاصله ان كان تعدد القرابة في اولاد البنات بنات الاخوة او في اولاد
 العمومة والخوة فالرواية الصحيحة عن ابي يوسف انه يعتبر الجهات في ابدان
 الفروع * لانه يقسم المال ابتداء على الفروع وبعد ذا الجهة الواحدة واحدا
 وذا الجهتين اثنين كامر * ومحمد رحمه الله يعتبر الجهات في الاصول لانه
 كامر يقسم المال على اول بطن اختلف ويجعل الاصول بعد د فروعهم *
 فمن له فرع واحد عدة واحد او من له فرعان عدة اثنين ثم يجعل المذكور
 طائفة والاناث طائفة ويقسم بين اولاد كل فريق كذلك * وان كان تعدد
 الجهات في اولاد الاخوات وبنات الاخوة فابو يوسف رحمه الله يعتبر قوة
 القرابة كما مر بك * ومحمد يقسم المال على الاصول الذين هم الاخوة
 والاخوات ويعتبر فيهم عدد فروعهم كما مر ايضا والله اعلم * الامثلة *
 خلف ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت اخرى ومع هذا الابن بنت بنت بنت
 هي اخته لامه وهذه صورتها *

ف عندنا معاشر الشافعية لا	بن	ابن	البنت	نصف
وثلاث لان له جميع ما كان	لام	ايه	وهو النصف	
وله ثلثا ما كان لام امه	وهو ثلث	المال	* ولبنت	
بنت البنت ثلث ما كان لام امها	وهو سدس	المال		
ونصيب من ستة * وعند الحنابلة	لابن	ابن	البنت	
بالجهتين ثلاثة ارباع	المال	لاني	له جميع ما كان	

المسألة من عشرة الاف او من عشرين الفا مثلالكل جدة منها كذا
ولكل اخ كذا ولكل بنت كذا الخ * فهذا الجواب كما قالوا بعيد عن الافهام غير
مفيد للعوام * قال المؤلف رحمه الله * اعلم ان نسبة مال كل وارث من التركة الى
التركة كنسبة سهامه من * تصحيح * المسألة اليها * مصححة * لان المسألة *
هي تقسيم * ميراث التركة * الى عدد التصحيح * فالمسألة * حينئذ * مقام
المال الموروث وسهام كل وارث من * تصحيح * المسألة مقام حصته من *
الحق * الموروث * ومبنى قسمة التركة على العلم بهذه النسبة * ومدار هذا
الباب على الاربعة الاعداد المتناسبة نسبة هندسية منفصلة نسبة اولها الى ثانيها
كنسبة ثالثها الى رابعها * واحترزوا بقولهم نسبة هندسية عن النسبة العددية
وهي التفاضل بعدد معلوم كاثنين واربعة وستة وثمانية وكثلاثة وستة وتسعة
واثنا عشر * وبقولهم منفصلة عن النسبة المتصلة وهي التي تكون نسبة اولها الى
ثانيها كنسبة ثانيها الى ثالثها وكثالثها الى رابعها وهكذا كاثنين واربعة وثمانية
 وستة عشرو اثنين وثلاثين فانها على نسبة النصف * ولما كان الغرض معرفة
ما يخص كل واحد من التركة سواء كانت عينا او عقارا او عرضا او حيوانا
او شيئا مما يتمول وهذا من التركة قد يكون معلوم النسبة كالنصف والربع
والثلث فاخرجه سهل وقد يكون مجهول النسبة يبادى الراى بسبب
مناسبة او وصية او غير ذلك * فحاولوا ايجاد هذا الغرض بعمل حسابي وهو
التصحيح ثم جعلوا هذا المصحح معادلا للتركة وحظ كل وارث منه معادلا
لحظه منها فانظم لهم اربعة احوال متناسبة * اولها الحظ من المصحح * وثانيها
المصحح * وثالثها الحظ من التركة وهو المجهول هنا * ورابعها التركة * وكل

اعداد كانت متناسبة كذلك يلزمها ان يكون مسطح طرفيها مطابقا لمسطح
وسطيها فاذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الاخر وقسم
ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل احد الوسطين
ضرب احد الطرفين في الاخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه
يحصل المجهول وفي استخراج ذلك خمس طرق بل اكثر ذكر المؤلف
منها ضمن مسألة فرضها وهي المباهلة طريق النسبة وهي اصل لسائرها
واعملها نفعها اذ بها يعمل في ما يقبل القسمة وما لا يقبلها كعبد ونحوه وذكرها
ايضا فيما نقله عن السبط اخر الباب مع طريقين آخرين من الخمس كما سترها
وسند ذكر باقيها هنا تنبها للفائدة قال رحمه الله في مسألة المباهلة وهي
ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتقول بمثل ثلثها الى ثمانية
تلك من الزوج والاخت ثلاثة وللأم سهمان والمجموع ثمانية لو تركت
الزوجة الميتة ستين دينارا واددت قسمتها على الورثة بطريق النسبة فنسبة
حظ كل من الزوج والاخت والام من الستين التي هي التركة اليها
اي الستين كنسبة سهامها الى الثمانية التي هي مصحح المسألة فانسب
سهام كل وارث من مصحح المسألة الى مصحح مسئلته وخذ
حيث عرفت النسبة بين سهام الوارث ومصحح مسألته من التركة وهي
الستون بملك النسبة فالماخوذ حينئذ هو نصيبه من التركة التي هي
الستون هنا فسهام الام في هذه المسألة التي هي المباهلة اثنتان
وهي اذ نسبتها الى المصحح وهو الثمانية ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة
عشر دينارا وسهام الزوج في هذه المسألة ثلاثة وهي اذ نسبتها الى المصحح

وهو الثمانية $\frac{2}{3}$ ثلاثة اثنان فلها ثلاثة اثنان الستين دينار اثنان وعشرون
 دينار ونصف دينار وللأخت مثله $\frac{1}{2}$ لان سهامها ثلاثة كسها $\frac{1}{3}$ اثنان
 وعشرون دينار ونصف دينار $\frac{1}{2}$ فهذه إحدى الطرق الخمس $\frac{1}{5}$ وقد عمل
 المؤلف رحمه الله في قصة هذه المسألة بهذه الطريقة من غير نظر الى الموافقة
 بين المسألة والتركعة $\frac{1}{5}$ ومن المعلوم ان مبنى الحساب على الاختصار
 ما يمكن والعمل بنسبة الوفاق اخصر كما سيأتي بيان كيفية العمل به $\frac{1}{5}$ لكن المؤلف
 رحمه الله اراد ان تكون هذه القسمة في هذا المثال دستور الغيرة في ما اذا
 كانت التركعة عقارا او حيوانا او غيره مما لا يمكن قسمته بالعد $\frac{1}{5}$ اما العمل
 بالنظر الى الموافقة في هذه الصورة فهو ان تقول $\frac{1}{5}$ مصحح المسألة ثمانية
 والتركعة ستون دينار او يبينها توافق بالربع رد دنا كل واحد الى ربه فالتركعة
 الى خمسة عشر والمسألة الى اثنين وابقينا اسهم الورثة بها على القاعدة $\frac{1}{5}$ فاذا
 اردنا العمل بطريق النسبة نسبنا سهام كل وارث من المسألة الى وفاقها فلان
 سهام نسبته الى وفاق المسألة المائة فلها مثل وفاق التركعة خمسة عشر دينارا
 ونسبة سهام كل من الأخت والزوج الى وفاق المسألة مثل ونصف مثل فلكل منها
 مثل ونصف مثل وفاق التركعة يكون اثنين وعشرين دينار ونصف دينار $\frac{1}{2}$
 ومن الطرق لاستخراج مقدار نصيب كل وارث من التركعة وهي اشهرها ان
 تضرب لكل وارث سهامه من مصحح المسألة في جملة عدد التركعة وتقسم
 الحاصل من الضرب على جميع سهام المسئلة وخارج القسمة هو نصيب ذلك
 الوارث $\frac{1}{5}$ ومنها ان تقسم التركعة على مصحح المسألة ثم تضرب في خارج القسمة
 سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب ذلك الوارث $\frac{1}{5}$ ومنها ان تقسم

مصصح المسألة على التركة وتقسيم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج
بتلك القسمة يخرج نصيبه * وهذه الطريق عكس التي قبلها * ومنها ان تقسم
ما صحت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركة على خارج تلك
القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث * مثال ذلك ابوان وزوج وابنتان
المسألة بعولها من خمسة عشر لكل من الابوين اثنان ولكل من البنتين اربعة
وللزوج ثلاثة والتركة ثمانية وعشرون ديناراً فان اردت العمل بالطريق
الاول وهو النسبة فانسب سهمي كل واحد من الابوين الى الخمسة عشر
تكن ثلثي خمسها فله من الثمانية والعشرين ثلثا خمسها وهو ثلاثة دنانير
وثلثا دينار وثلث خمس دينار * وجائز ان تقول ثلاثة دنانير واحد عشر
جزاً من خمسة عشر جزءاً من الدينار * وانسب ثلاثة الزوج الى الخمسة عشر
تكن خمسها فله من الثمانية والعشرين خمسها وهو خمسة دنانير وثلاثة اخماس
دينار * وانسب اربعة كل بنت الى الخمسة عشر تكن خمسها وثلث خمسها وهو سبعة
دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار * وجائز ان تقول سبعة دنانير
وسبعة اجزاء من خمسة عشر جزءاً من الدينار * وان اردت العمل بالطريق
الثاني فاضرب لكل واحد من الابوين اثنين في ثمانية وعشرين تبلغ ستة
وخمسين فاقسمها على الخمسة عشر مصصح المسئلة يحصل لكل واحد ما سبق
ثلاثة دنانير وثلثا دينار وثلث خمس دينار * واضرب للزوج ثلاثة
في ثمانية وعشرين تبلغ اربعة وثمانين فاقسمها على الخمسة عشر يحصل له ما سبق
ايضا خمسة دنانير وثلاثة اخماس دينار * واضرب لكل بنت اربعة في ثمانية
وعشرين واقسم الحاصل وهو مائة واثنى عشر على الخمسة عشر يحصل لها ما سبق

سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار * وان اردت العمل بالطريق
 الثالث فاقسم الثمانية والعشرين على مخرج المسألة خمسة عشر يكن الخارج
 واحدا وثلثين وخمسا فاضربها في سهمي كل من الابوين يخرج
 ما سبق لكل منها * واضربها في ثلاثة الزوج يخرج له ما سبق واضربها في اربعة
 كل من البنين يخرج لكل منها ما سبق كذلك * وان اردت العمل
 بالطريق الرابع فاقسم الخمسة عشر صحيح المسألة على الثمانية والعشرين
 الدينار يكن الخارج نصفاً وربع سبعة واقسم بعد ذلك بطريق القسمة
 على الكسور المعروفة عند الحساب سهام كل وارث على ذلك الخارج
 يخرج نصيب ذلك الوارث * فقسمة سهمي كل من الابوين على النصف
 وربع السبع بان تبسط الصحيح المقسوم وهو سهم واحد الابوين من مخرج ربع
 السبع اذ النصف داخل تحته وهو ثمانية وعشرين فيبلغان بالبسط ستة
 وخمسين * ثم اقسّم الستة والخمسين على بسط النصف وربع السبع من
 مخرجها وهو خمسة عشر يخرج نصيبه كما تقدم ثلاثة دنانير وثلثا دينار
 وثلاث خمس دينار * وقسمة ثلاثة الزوج على النصف ربع السبع بان تبسط
 الثلاثة المقسومة من مخرج ذينك الكسرين وهو الثمانية والعشرين كما مر تبلى
 بالبسط اربعة وثمانية * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع من مخرجها وهو
 خمسة عشر كما علمت يخرج نصيبه كما مر خمسة دنانير وثلثا خمس دينار *
 وقسمة اربعة كل من البنين على النصف وربع السبع بان تبسط اربعة
 المقسومة من مخرج ذينك الكسرين الذي هو ثمانية وعشرون تبلى بالبسط
 مائة واثنى عشر * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع وهو خمسة عشر كما مر

بك يخرج نصيب كل منها سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار كما
تقدم * وان اردت العمل بالطريق الخامس فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة
على ستهى كل واحد من الابوين يكن خارج القسمة سبعة ونصف ثم اقسـم
الثانية والعشرين عليها يخرج له ما سبق * و اقسـم الخمسة عشر على ثلاثة الزوج
يكن خارج القسمة خمسة ثم اقسـم الثانية والعشرين عليها يخرج له ما سبق *
واقسم الخمسة عشر على اربعة كل بنت يكون خارج القسمة ثلاثة و ثلاثة
ارباع ثم اقسـم الثانية والعشرين عليها يخرج لكل واحدة ما مر * فهذه
خمس طرق متداولة وهناك لاهل الحساب طرق آخر مذكورة
في مطولات الفرائض وكتب الحساب * وفائدة معرفة هذه الطرق
العمل بالاقرب والاسهل فاذا تعرض وجه عمل باخر * واذا اردت الامتحان
فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان ساوى مجموعها التركة فالعمل صحيح
والا فغلط يحتاج الى الاعداد * فائدة اذا كان بين عدد التركة ومصحح
المسألة اشتراك بجزء ما فالاخصر ان ترد كلا منهما الى وفقه وتقيم وفق
كل منهما مقام اصله وتترك سهام كل وارث بحالها وتكمل العمل بوجه من
الاجوه الخمسة السابق ذكرها * ولا ريب في ان ضرب الوفق وقسمته اسهل
واخصر كما يعرفه الممارس * مثال ذلك مسألة المثنى السابقة وهي ام وزوج
واخت شقيقة اصلها بعولها ثمانية ونصح منها والتركة ستون ديناراً كما
مثلا المؤلف * فبين المسألة والتركة اشتراك بالربع فرد كلا الى ربعة
فالمسألة الى اثنين والتركة الى خمسة عشر و اترك سهام كل وارث بحالها
وتم العمل بما شئت من الواجهة المارة اما بالوجه الاول وهو وجه النسبة

فقد علمته مما قررناه فيها سابقا* واما بالوجه الثاني فاضرب سهمي الام اثنتين
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل ثلاثون فاقسمها على وفق المسألة اثنتين يكن
 الخارج خمسة عشر هي حظها من التركة* واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل خمسة واربعون فاقسمها على وفق المسألة
 اثنتين يكن الخارج اثني وعشرين ونصفا هو حظ كل منهما* واما بالوجه
 الثالث فاقسم الخمسة عشر وفق التركة على الاثنتين وفق المسألة يكن خارج
 القسمة سبعة ونصفا فاضرب للام سهميهافي ذلك الخارج يحصل نصيبها كما مر*
 واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة في ذلك يحصل اكل ما مر كذلك*
 واما بالوجه الرابع فاقسم الاثنتين وفق المسألة على الخمسة عشر وفق التركة
 يكن الخارج ثلثي خمس* ثم اقسام بطريق القسمة على الكسور سهمي الام على
 ذلك الخارج بان تبسط الاثنتين سهميهامن جنس مخرج الكسر خمسة عشر
 تبلغ ثلاثين والخارج بقسمتها على الاثنتين التي هي بسط ثلثي الخمس من
 مخرجها هي حصتها* واقسم كذلك ثلاثة كل من الاخت والزوج على ما ذكر
 يخرج لكل منهما ما مر* واما بالوجه الخامس فاقسم وفق ما صحت منه المسألة
 اثنين على سهمي الام يخرج واحد فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة على الواحد
 يخرج خمسة عشر هي حصتها* واقسم وفق المسألة وهو الاثنان على ثلاثة
 كل من الزوج والاخت يكن الخارج ثلثين* فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة
 على الثلثين بان تبسط الخمسة عشر على مخرج كسر الثلثين تبايع خمسة واربعين
 فاقسمها على بسط الثلثين اثنين يخرج لكل منهما كما مر اثنان وعشرون دينارا
 ونصف دينار* وقس على هذه الصورة نظائرها* وقد نقل المؤلف

رحمه الله عن العلامة سبط المارديني جملة ذكر فيها ثلاثا من الطرق المارة كما
 تراها قال رحمه الله ❖ قال العلامة ❖ بدر الدين محمد ❖ سبط المارديني ❖
 رحمه الله عليها ❖ في شرحه على ❖ المنظومة ❖ الرحية ان التركة اذا كانت
 من الامور المعدودات المتساويات قدر اوقية كالدرهم والدنانير ❖
 وغيرها مما يقدر بالكيل والوزن والذرع اذا لم يختلف جودة ورداءة
 ❖ ففيها طرق منها ❖ وهي الطريق الثاني المذكور سابقا ❖ ان تضرب سهام
 كل وارث من المسألة في التركة ❖ او في وفق التركة ان كان بينها وبين المسألة
 موافقة ❖ وتقسم الحاصل ❖ بذلك الضرب ❖ على المسألة ❖ او على وفقها
 ان وافقت التركة ❖ يحصل نصيبه من التركة ❖ فلو مات عن زوجة ام وعم
 وترك مائة دينار فالمسألة من اثني عشر للزوجة ❖ الربع ❖ ثلاثة وللأم ❖ الثالث
 ❖ اربعة وللعلم ❖ الباقي ❖ خمسة ❖ فاذا اردت القسمة بهذه الطريقة ❖ فاضرب
 للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل ❖ بذلك الضرب ❖ وهو ثلاثمائة على
 المسألة ❖ وهي اثني عشر ❖ يخرج لها خمسة وعشرون دينارواضرب ❖
 كذلك ❖ للأم اربعتها في المائة ❖ التي هي التركة ❖ واقسم الحاصل ❖ بذلك
 الضرب الذي هو ❖ اربعمائة على المسألة ❖ وهي اثني عشر ❖ يخرج لها ثلاثة
 وثلاثون دينارواثلث دينارواضرب ❖ كذلك ❖ للعلم خمسة في المائة ❖
 التي هي التركة ❖ واقسم الحاصل وهو خمسمائة على المسألة يخرج له واحد واربعون
 دينارواثلثان ❖ وقد قسم الشيخ رحمه الله هذه المسألة كما رايت من غير نظر
 الى الموافقة بين التركة والمسألة ولو قسمها بطريق الموافقة لكان اقل واخصر
 بان يرد التركة الى وفقها وهو الربع خمسة وعشرون والاثني عشر الى وفقها

وهو الثلاثة ويترك اسهم الورثة بحالها ثم يتم الفعل كما صنع * ومنها * اي
الطرق التي تقسم بها التركة المعدودة ونحوها وهو الطريق الثالث المذكور
سابقا * ان تقسم التركة على المسألة * او وفق التركة على وفق المسألة اذا
كان بينهما موافقة * وتضرب الخارج * بتلك القسمة * في سهام كل وارث
يحصل نصيبه * من التركة * ففي المثال المذكور * الذي هو زوجة وام
وعم والتركة مائة دينار * اقسام المائة على المسألة وهي اثني عشر تخرج *
بالقسمة * ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة * في * اربعة الام *
في * خمسة العم يحصل لكل * منهم * ما ذكرناه * فالزوجة خمسة وعشرون
دينارا والام ثلاثة وثلاثون دينار او ثلث دينار والام واحد واربعون
دينارا او ثلث دينار * ولو قسمها بطريق الوفاق لكان اخصر * ومنها * اي
من الطرق المذكورة طريق النسبة وهي التي ذكرها المؤلف اول الباب وهي
* ان تنسب سهام كل وارث من المسألة اليها * اي الى المسألة * وتأخذ من
التركة بتلك النسبة فالماخوذ * بها * حصته * اي حصة ذلك الوارث
* فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسألة ربع المائة وهو خمسة وعشرون *
دينارا * ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث * من المسألة * فلها ثلث المائة
وهو ثلاثة وثلاثون دينار * وثلث * دينار * ونسبة خمسة العم *
الى المسألة * ربع وسدس فخذ * له * ربع المائة خمسة وعشرين *
دينارا * وخذ * له * سدسها ستة عشر دينار * وثلثين * اي
وثلثي دينار والمجموع له مائة واحد واربعون دينار او ثلث دينار وهذا
الوجه * اهم الاوجه واكثرها نقا واسمها لا كما تقدمت الاشارة اليه

لانه * بعمل به في التركة المعد ودة * كما مررت امثلته * و * في غيرها
سواء كانت * التركة * اجزاء متصلة * كالعبد والسيف * او منفصلة *
كالجواهر والحيوانات ونحوها وسواء كانت * منساوية القيمة * كارض
لا تفاضل بين اجزائها وحبوب مثلية مما يقنات وغيره ونحو ذلك
* او مختلفة * كاشجار نخل وعنب وجواهر مختلفة القيم وعروض
تجارة وغيرها * انتهى * ما نقله عن العلامة سبط المارديني رحمة الله
عليهم اجمعين * فائدة في ذكر القيراط المصطلح عليه وكيفية القسمة عليه *
اعلم ان مخرج القيراط في اصطلاح اهل الحرمين واليمن ومصر ومن وافقهم
كاهل الشام اربعة وعشرون * وفي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم
عشرون * والدائق عند الكل سدس القيراط والحبة ثلثه فيكون مخرج
الدائق على اصطلاح اهل الحرمين ومن وافقهم مائة واربعة واربعين ومخرج
الحبة اثنين وسبعين * وعلى اصطلاح اهل العراق يكون مخرج الدائق مائة
وعشرين ومخرج الحبة ستين * ولاهل حضرموت اصطلاح كثير النفع
في القسمة وهو جعلهم الدائق جزأ من اربعة وعشرين جزأ من القيراط
ولا يحتاجون معه الى ذكر الحبة او الزرة التي يستعملها اهل العراق فيكون
مخرج الدائق على اصطلاحهم خمسمائة وستة وسبعين ولا مشاحة في الاصطلاح
فاذا اردت قسمة التركة بين الورثة على مخرج القيراط كما هو الغالب و اردت
معرفة قيراط المسألة وتحويل سهام الورثة الى القراريط فطريقه ان تقسم
ما صحت منه المسألة على مخرج القيراط وهو كما علمت عند اربعة وعشرون
فما خرج بالقسمة من صحيح او كسر او صحيح وكسر معا فهو قيراط المسألة *

فاذا اردت تحويل كل نصيب من مصحيح المسئلة الى القيراط فلك العمل فيه
 باحد الالوجه الخمسة المارة في قسمة التركات لان نسبة حظ كل وارث من
 التصحيح اليه كنسبة حظ ذلك الوارث من مخرج القيراط اليه * فهذه اعداد
 اربعة متناسبة احدها مجهول كما مر بك ثمة * فان شئت فانسب نصيب كل
 وارث من التصحيح اليه وخذله من الاربعة والعشرين بلك النسبة يخرج
 نصيب ذلك الوارث قراريط * وان شئت فاقسم على قيراط المسالة سهام
 كل وارث من التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث قراريط فهذان
 وجهان من الخمسة الالوجه المذكورة * ولك العمل باحد الثلاثة التي لم تذكرها
 هنا وتقدم بيانها اول الباب * وان حصل معك في بعض الانصبااء او جميعها
 اقل من قيراط واردة التعبير عنه فانت بالخيار بين ان تعبر عنه بالكسور
 المشهورة كالنصف والثالث والرابع وما بعد هان الكسور المنطقة او الصم
 مفردة او غير مفردة او تعبر عنه بالحبة او الدانق على اصطلاح اهل الحرمين
 او على اصطلاح اهل العراق ان جعلت مخرج القيراط عشرين او تعبر عنه
 بالدانق ان ذى هو جزء من اربعة وعشرين جزاً من القيراط على اصطلاح
 اهل حضرموت * والاولى مراعاة عرف البلد و حال السائل في الفهم * مثال
 ذلك لو خلفت زوجاً وثلاث جدات وخمس اخوات شقيقات اولاد والتركة
 عقاراً ونحوه فاصلها ستة ونول الى ثمانية ونصف من مائة وعشرين خرج للزوج
 خمسة واربعون ولكل جدة خمسة ولكل شقيقة اثنا عشر * فاذا اردت معرفة
 قيراط المصحح فاقسمه على الاربعة والعشرين مخرج القيراط يخرج قيراط
 المسألة خمسة اسهم واذا اردت تحويل نصيب كل وارث الى القراريط فاقسم

نصيبه من المصحح على قيراط المسألة وهو الخمسة وما خرج فهو نصيبه من مخرج
 القيراط * فاذا قسمت سهام الزوج وهي الخمسة والاربعون على الخمسة
 قيراط المسألة يكون الخارج له تسعة قراريط * واذا قسمت نصيب كل جدة
 وهو خمسة على قيراط المسألة وهو خمسة ايضا خرج لها قيراط واحد * واذا قسمت
 نصيب كل من الاخوات وهو اثني عشر على قيراط المسألة خرج لها قيراطان
 وخمسا قيراط * ولو كان في المسألة بدل الجدات ام لصحت المسألة من
 اربعين * واذا قسمتها على مخرج القيراط كان قيراطها سهما وثلاثي سهم اقسام
 عليه سهم الام وهي خمسة يخرج لها ثلاثة قراريط * واقسام عليه سهم
 الزوج وهي خمسة عشر يخرج له مائة تسعة قراريط * واقسام عليه سهم
 كل اخت وهي اربعة يخرج لكل واحدة قيراطين وخمسا قيراط *
 ولو كانت الاخوات اربعا مع الزوج والام لصحت من ثمانية واذا قسمتها
 على الاربعة والعشرين خرج قيراطها ثلث سهم * واذا قسمت سهام كل
 وارث من المصحح على قيراط المسألة الذي هو ثلث السهم يخرج للزوج
 والام ما تقدم * ويخرج لكل اخت ثلاثة قراريط لانه اذا قسم المصحح
 على المكسر بسط المصحح من جنس المكسر ثم قسم الحاصل على بسط المكسر
 كما مر بيانه * ففي هذا المثال ا بسط نصيب الزوج وهو ثلاثة اثلثا يبلغ
 تسعة اقسامها على بسط الثالث وهو واحد يكن له تسعة قراريط لانه لا اثر
 للقسم على الواحد * وابسط نصيب الام وهو واحد اثلثا يبلغ ثلاثة
 واقسمها على البسط وهو واحد يكن لها ثلاثة قراريط لما علمت * وابسط نصيب
 كل من الاخوات وهو واحد كذلك يكن لها ثلاثة ايضا * وان شئت العمل

بطريق النسبة السابق بيانها فانسب سهام كل وارث الى التصحيح وخذه
 بقدر تلك النسبة من مقام القيراط وهو اربعة وعشرون يحصل نصيبه
 من قراريط التركة * ففي المثال الاول نسبة سهام الزوج وهي خمسة واربعون
 الى التصحيح وهو مائة وعشرون ربع وثمن فله ثلاثة اثمان الاربعة والعشرين
 تسعة قراريط كما مر * ونسبة سهام كل جدة وهي خمسة الى التصحيح ثلث ثمن
 فلها ثلث ثمن الاربعة والعشرين وذلك قيراط واحد * ونسبة سهام كل
 اخت الى التصحيح عشر فلها عشر الاربعة والعشرين قيراطان وخمسا قيراط *
 وفي المثال الثاني نسبة سهام الام وهي خمسة الى التصحيح وهو اربعون ثمن *
 فلها ثمن الاربعة والعشرين وذلك ثلاثة * وقس على هذا باقي الامثلة والله اعلم
 (تمة) حيث علمت ما تقرر في قسمة التركة معدودة كانت او عقارا
 بالطرق المارة وعرفت ايضا تحويلها الى مخرج القيراط فلا غنى لك عن معرفة
 كيفية وضعها في الجدول لانه معين جد اعلى حفظ الكسور وضبطها من عدد
 التركة او من مخرج القيراط لاسيما اذا كثرت اعدادها وتشعبت فروعها *
 واذا وضعتها في الجدول انتقلت في صحيفة الخاطر بمجرد الوقوف عليها وامنت
 من غوائل الغلط فيما دق من كسورها * وببيان كيفية وضعها في الجدول
 بعد التصحيح ان تقسم المصحيح على عدد التركة ان كانت معدودة او على
 مخرج القيراط وهو الاربعة والعشرون ان كانت عقارا واعرف الخارج
 بتلك القسمة لا واحد من عدد التركة او من الاربعة والعشرين * ثم حل
 الخارج الى اضلاعه التي يتركب منها وينبغي تعظيمها لانه اخصروا ان تكون
 من العشرة فما دونها ان امكن ثم صل باخرج جدول التصحيح جد ولا مواز ياله

وارسم باعلاؤه عدد التركة ان كانت معدودة او الاربعة والعشرين ان
كان المقسوم عقارا لتقابل بها عند امتحان صحة العمل بالجمع * ثم ارسم
جداول قائمة بعد اضلاع الخارج للواحد من التركة او من الاربعة والعشرين
وارسم باعاليها الاضلاع مقدما الاكبر فالاكبر اختيارا * وارسم ايضا
على عدد التركة او الاربعة والعشرين المثبت فوق الجدول قوسا وعلى
الاضلاع كذلك * واكتب فوق قوس الاربعة والعشرين مخرج القيراط
او عدد التركة ما خرج من المصحح للواحد من ايها * وعلى قوس الضلع الذي
يليه ما يخرج لواحد مما رسم على القوس الذي قبله وهكذا الى ان تنتهي
الاضلاع * ثم اقسم كل نصيب من المسألة على اخر ضلع منها اولابان تسقط
المقسوم عليه الذي هو الضلع من النصيب المقسوم مرة بعد مرة حتى يفتي
او يبقى اقل من الضلع * وحيث صحت القسمة على الضلع ولم يفضل شيء
فان ثبت تحت ذلك الضلع صفرا في المربع المختص بصاحب ذلك النصيب وان
فضل اقل من الضلع فاثبتته تحت بدل الصفري في ذلك المربع * ثم اقسم ثانيا
ما خرج بالقسمة الاولى للواحد من ذلك الضلع على الضلع الذي قبله واعمل
فيه كما عملت في سابقة وهكذا اتقسم على الاضلاع واحد بعد واحد الى منتهى
الاضلاع او الى ما تنتهي القسمة اليه * وهذه الطريقة هي التي ذكرها الشيخ
احمد بن الهائم رحمه الله ومن بعده * وقد استخرجت لذلك بالهام الله تعالى
طريقة اخرى تكون اسهل في كثير من المسائل * وهي ان تقسم كل نصيب
من المسألة على قيراط المسألة او العدد الخارج للواحد التركة وتثبت ما خرج
لواحد من ايها صحيحا من ذلك النصيب وهو عدة مرات الاسقاط الصحيحة

تحت عدد التركة او الاربعة والعشرين في المربع المختص بصاحب ذلك
 النصيب * ثم تقسم ما فضل من النصيب ان كان على مارسم على اول ضلع
 بعده وهو الواحد مما قبله وتثبت ما خرج في المربع الذي تحته وهو عدة
 مرات الاسقاط الصحيحة كذلك * ثم تقسم ما فضل ان كان على مارسم على
 الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة * ثم مارسم على كلا الطرفين
 تحت مخرج القيراط وتحت عدد التركة فهو قراريط واحاد من التركة
 ومارسم تحت كل ضلع فهو كسر بعده مما قبله منتسب ومجموع صحاح
 القراريط وكسورها ان كانت هو النصيب من مخرج القيراط * وعند انتهاء
 القسمة امتحن بالجمع بان تجمع ما تحت اخر الاضلاع كانه احاد وتقسّم المجتمع
 على ذلك الضلع تجده منقسما عليه لا ممة فاجمع الخارج الى ما تحت الضلع
 الذي قبله واجمعه كانه احاد واقسمه عليه وهكذا فينتهي بك الجمع الى
 مخرج القيراط وعدد التركة * واذ اجمعت ما تحت ضلع منها فلم ينقسم
 مجموعها عليه كان ذلك علامة الخلل فاعد العمل * وسنمثل هنا بمثالين قمرنا
 احدهما في القسمة على القيراط والاخر في القسمة على عدد التركة * اما القسمة
 على القيراط فنقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة * ولا جرم ان من اتقن
 قسمتها على القيراط ووضعها في الجدول سهل عليه الكثير مما عداها * وقد
 تقدم ان اركانها سبع بنات وخمس جدات واربع زوجات وتسعة اعمام *
 وان اصلها اربعة وعشرون وانها صحت لعموم التباين من ثلاثين الفا ومائتين
 واربعين * فاذا اردت تحويلها الى القيراط ووضعها في الجدول فاقسم
 اولاصحها الذي هو الثلاثون الالف والمائتان والاربعون على مخرج القيراط

اربعة وعشرين يخرج قيراط المسالة الف ومائتان وستون * فخله الى اضلاعه
واحسن ما يعتبر من اضلاعه عشرة وسبعة وتسعة وثلاثة * وصل باخر جدول
التصحيح خمسة جداول قائمة وارسم باعلى الاول مما يلي التصحيح مخرج القيراط
اربعة وعشرين وباعالى الجدول الباقية الاضلاع السابقة اعني العشرة والسبعة
والسنة والثلاثة * وارسم على قوس الاربعة والعشرين ما يخرج لواحد
من المصحح وهو قيراط المسالة الف ومائتان وستون * وعلى قوس اول
ضلع ما يخرج لواحد من القيراط وهو مائة وستة وعشرون * وعلى الثاني
ما يخرج لواحد مما رسم قبله وهكذا الى اخرها ثم اقسام على ذلك نصيب
كل وارث باي الطريقين شئت وتم العمل وهذه صورتها في الجدول *

وان اردت الاختصار فبهكذا *

ورثة | سهام | قراريط | كسور

لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٢ من ٧
لكل جده	١٠٠٨	٠٠	٥ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	٤ من ٤
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٩ من ٩

وايضاح ذلك على الطريق الاول ان تقسم او لاحصة كل بنت مثلا وهي
الفان وثمانمائة وثمانون على اخر ضلع وهو الثلاثة فنصح القسمة ويخرج للواحد
تسمائة وستون فاثبت صفرا في المربع الذي تحت ذلك الضلع الموازي لصاحب
النصيب * ثم اقسام التسمائة والستين على ثاني ضلع وهو الستة يخرج للواحد
مائة وستون صحيحة فاثبت صفرا في المربع الذي تحته كذلك * ثم اقسام المائة
والستين على ثالث ضلع وهو السبعة يخرج للواحد صحيحا اثنان وعشرون
وتفضل ستة فاثبتها في المربع الذي تحته * ثم اقسام الاثنين والعشرين على
رابع ضلع وهو العشرة يخرج للواحد صحيحا اثنان وتفضل اثنان فاثبتها
تحت * واثبت تحت مخرج القيراط ما خرج صحيحا الواحد الضلع الذي يليه
وتم العمل * وايضا حله على الاخر ان تقسم حصة كل بنت مثلا وهي كما علمت
الفان وثمانمائة وثمانون على خارج القيراط وهو الف وثمانون وستون يخرج
باسقاطه من النصيب مرتين الفان وخمسمائة وعشرون * فاثبت عدة مرات
الاسقاط وهي اثنان تحت الاربعة والعشرين * ويبقى من النصيب اقل من

القيراط وهو ثلاثمائة وستون فاقسمها على مرسوم على اول ضلع وهو عشر
القيراط مائة وستة وعشرون يخرج باسقاطه مرتين من باقي النصيب مائتان
واثنان وخمسون فاثبت عدة مرات الا سقاط وهي اثنان كذلك تجده
ويبقى من النصيب مائة وثمانية فاقسمها على مرسوم على ثاني ضلع وهو سبع العشر
ثمانية عشر يصح ستة اقسام فاثبت تحتها وتم العمل فيكون لكل بيت قيراطان
وخمس قيراط وثلاثة اسباع خمس قيراط وهذه الكسور سبها قيراط
وعلى هذا النمط قسمة الانصباء الباقية فلكل جدة من التركة الف وثمانية اسهم
يكون لها اربعة اخماس قيراط ولكل واحدة من الزوجات تسعة وخمسة
واربعون سبها يكون لها سبعة اعشار قيراط وثلاثة اسباع عشر قيراط ونصف
سبع عشر قيراط وهذه الكسور عبارة عن ثلاثة ارباع قيراط لكل زوجة
وانكل واحد من الاعام مائة واربعون سبها يكون له عشر قيراط وثلثا سدس
سبع عشر قيراط والكل عبارة عن تسع قيراط لكل جده وجميع ذلك
مرسوم في الجدول واذا جمعت ماتحت الضلع الاخير الذي هو ثلاثة تجده
ثمانية عشر وهي اثلث سدس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على الثلاثة حصل
سنة فهي اسداس سبع عشر قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
تجتمع اربعة وخمسون هي اسداس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على البسط
حصل تسعة هي اسباع عشر قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
يجمع ثلاثة وستون هي اسباع عشر قيراط فاذا قسمتها على السبعة حصل تسعة
هي اعشار قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الاول مجتمع مائة هي اعشار
قيراط فاذا قسمتها على العشرة حصل عشرة هي قراريط فاجمعها الى ما

تحت مخرج القيراط تجتمع اربعة وعشرون والعمل حينئذ صحيح * ولو اردت قسمتها
 اثني مسألة الامتحان على القيراط والدائق المصطلح عليه عند اهل حضر موت
 مثلاً وهو جزء من اربعة وعشرين جزءاً من القيراط و اردت وضعها
 في الجدول فاقسم الخارج للقيراط الذي هو في هذه المسألة الف ومائتان
 وستون على اربعة وعشرين يكن الخارج اثنان وخمسون ونصف هي
 دائق المسألة * ولو قسمت المصحح ابتداءً على مخرج الدائق كان الخارج هذا
 العدد دبعينه * ثم حل الخارج الى اضلاعه وهو هنا منكسر فتضرب
 بمقتضى القاعدة الالية المصحح في مخرج الكسر الواقع في دائق المسألة الذي
 هو هنا اثنان فيكون الدائق مائة وخمسة * واذا حللته الى اضلاعه وجدتها
 سبعة وخمسة وثلاثة فاثبتها على القاعدة * واعتبر الاربعة والعشرين التي
 هي مخرج الدائق من القيراط ضلعاً اول من اضلاع القيراط و راع ما سبق
 من القسمة على الاضلاع على اى الطريقين شئت * الا انك تريد ضرب سهام
 كل وارث في مخرج الكسر الواقع فيها وهو الاثنان يحصل المطلوب * وعلى
 هذه القسمة بهذا الاصطلاح يكون لكل بنت قيراطان وستة دوائق وستة
 اسباع دائق * ولكل جدة تسعة عشر دائق وخمس دائق * ولكل زوجة
 ثمانية عشر دائق ولكل عم دائقان وثلثا دائق * وهذه صورتها في الجدول

ورثه	سهم	٢٥٢	١٠٥	٣٥	٩	١
		٢٤	٢٤	٣	٧	٥
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٠٢	٠٤	٠٠
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	٠٠	٠٤	٠١
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٠٢	٠٠	٠٠

وان اردت الاختصار فليكن وضعها هكذا

ورثه	سهم	قرار يط	دوانق	كسور دانق
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٦ من ٧
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	١ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٢ من ٣

واما المثال في القسمة على عدد التركة فسنرسم جدولا من المنا سندات
لستة اموات * ثم نقسم فيه الجامعة الكبرى على عدد التركة كما ستراه *
وذلك لو ماتت امرأة عن زوج وام واختين شقيقتين واختين لام
وتركت خمسة وسبعين ديناراً فقبل القسمة ماتت الام عن ابوين ومن
في الميالة * ثم ماتت احدي الشقيقتين عن زوج واختين لاب ومن في
الميالة * ثم ماتت احدي الاختين من الام وهما شقيقتان عن زوج ومن

في المسألة * ثم مات الزوج الذي في الاول عن زوجة وابوين * ثم ماتت
 الام التي في الثانية التي هي جدة في الثالثة والرابعة عن زوج وابن *
 فمسألة الاول من عشرة وهي ام الفروع ومسألة الثاني من ستة وحفظه
 من الاول واحد يباينها ومسألة الثالث من عشرين وسهامه ثلاثة عشر وهما
 متباينان * ومسألة الرابع من ثمانية وسهامه مائة وستة وستون وهما متباينان
 بالنصف * ومسألة الخامس من اربعة وهي احدى الفراوين وسهامه
 الف واربعمائه واربعون وهي منقسمة على مسالته * ومسألة السادس
 من اربعة وسهامه مائتان وسبعة وستون وهما متباينان فتصح المناصفة من
 تسعة عشر الفا ومائتين * فاقسمها على الخمسة والسبعين عدد التركة يكن
 الخارج مائتين وستة وخمسين * فنحذف اضلاعه التي يتركب منها تجدها ثمانية
 وثمانية واربعة * وصل باخر جدول التصحيح جدولا واثبت في اعلاه
 الخمسة والسبعين * ثم ثلاثة جد اول ائت باعلاها اضلاع الخارج اعني
 الثمانين والاربعة واعمل في القسمة عليها والامتحان بالجمع ما تقدمت
 الاشارة اليه * وهذه صورتها في الجدول

حصه الاخنت التي هي شقيقة في الاولى والثالثة وبنت في الثانية واخت لام
 في الرابعة خمسة الاف وسبع مائة واربعون سهما فلها اثنان وعشرون دينارا
 وثلاثة اثمان دينار وثلاثة اثمان ثمن دينار * ولتي هي اخت لام في الاولى والثالثة
 وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة ثلاثة الاف وستمائة واثنان وخمسون
 سهما فلها اربعة عشر دينار وربع دينار وثمان ثمن دينار * وللأب في الثانية
 ثلاثمائة وعشرون سهما فله دينار وربع دينار * وللزوج في الثالثة الف
 ومائتان وثمانية واربعون سهما فله اربعة دنانير وسبعة اثمان دينار * ولكل
 واحدة من الاختين لأب في الثالثة مائتان وثمانية اسهم فلها ثلاثة ارباع دينار
 دينار ونصف ثمن دينار * وللزوج في الرابعة تسعمائة وستة وتسعون سهما فله
 ثلاثة دنانير وسبعة اثمان دينار * وثمان ثمن دينار * وللزوجة في الخامسة
 الف واربع مائة واربعون سهما والام في الخامسة كذلك فلكل واحدة منها خمسة
 دنانير وخمسة اثمان دينار للأب في الخامسة الفان وثمانمائة وثمانون سهما فله
 احدى عشر دينار وربع دينار * وللزوج في السادسة مئتان وسبعة وستون سهما فله
 دينار وربع ثمن دينار وثلاثة ارباع ثمن ثمن دينار * وللأب في السادسة ثمانمائة
 سهم وسهم فله ثلاثة دنانير وثمان دينار وربع ثمن ثمن دينار * واذا جمعت ماتحت
 الضلع الاخر وهو اربعة حصل اربعة هي ارباع ثمن ثمن فاقسمها على الاربعة
 يحصل واحد وهو ثمن ثمن * فاجمعها الى ماتحت الثمانية الثانية يجتمع ستة عشر وهي
 اثمان ثمن فاقسمها على الثمانية عدد الضلع الثاني يخرج ثمان وهما ثمان * فاجمعها
 الى ماتحت الثمانية الاولى يكن المجموع ثمانية واربعون ثمنا فاقسمها على الثمانية يخرج
 ستة وهي دنانير * فاجمعها الى الدنانير يجتمع خمسة وسبعون دينارا فالعمل

حينئذ صحيح * ولو جمعت ماتحت ضلع منها قلتم ينقسم فمجدوا عليه قسمة
 صحيحة كان ذلك علامة الخال في العمل * وقس على هذا ما يريد من اشياءه *
 واعلم انه قد لا يكون للعدد الذي تضع منه المسائل قيراط صحيح او لا ينقسم
 عدد التركة قسمة صحيحة فالطريق حينئذ ان تضرب المسألة في مخرج
 الكسر الذي يظهر في القيراط او في مخرج الكسر الذي يظهر في عدد التركة
 فما يحصل فاجعله كانه العدد الذي صحت منه المسائل * فاقسمه على مخرج القيراط
 او على عدد التركة وراع ما سبق من القسمة على الاضلاع والتفصيل وجميع
 ما تقدم الا انك تريد ضرب سهام كل وارث في مخرج الكسر الذي ضربته
 في المسألة يحصل المطلوب * وان شئت وكان بين ما تضع منه المسائل ومخرج
 القيراط او عدد التركة موافقة فرد كلامها الى وثيقة ثم اضرب نصيب كل
 وارث مما صحت منه المسائل في وفق التركة او في وفق مخرج القيراط واقسم
 الحاصل على وفق العدد الذي صحت منه المسائل ان كان ذلك من العشرة
 فاقبل والا فقل ضلعه ان امكروا قسم على اضلاعه وراع جميع ما تقدم يحصل
 المطلوب * وان كان قيراط المسألة او العدد الذي تقسم التركة عليه عددا
 اولافلا ينحل فتكون القسمة على جملته وتكون النسبة اليه بلفظ الجزئية ولا تخفى
 الامثلة على من عرف ما سبق * ثم ان كان في نفس التركة كسر فلك ان تقسمها
 كما هي كخمس بنين والتركة سبعة دنانير ونصف او ثمانية دنانير وثلاث فللكل
 ابن من السبعة والنصف دينار ونصف ومن الثمانية والثلاث دينار
 وثلاث * ففي هذه الصورة وامثالها يظهر الجواب بالبدية غالبا
 من غير بسط لكنه يفسر في بعض الصور فجعل الفرضيون لذلك

طريقين تسهيلاتاً للقسمة سواء كان الكسر منطلقاً أو أصح * أحد هما بسط
التركة فقط من جنس كسرها أو كسورها وذلك بان تعرف مقام الكسر مفرداً
كان أو مكرراً أو معطوفاً أو مضافاً وتضرب جملة التركة في المقام يحصل بسط
التركة وما حصل بعد البسط اقمه مقام التركة وكل العمل باحد الاوجه الخمسة
السابق ذكرها * وا قسم ما يخرج لكل وارث على مخرج الكسر أو المخرج
الجامع للكسور لان الخارج اولاً انما كان كسوراً فما يخرج بعد فهو المطلوب
فلومات عن ام واختين لام واختين لغيرها فاصلها ستة وثعول لسبعة
وترك ثلاثة وستين ديناراً وثلاثي دينار * ابسطها اثلاثاً تحصل
مائة وواحد وتسعون * فاضرب اسهم الورثة في البسط واقسم الحاصل
على المسألة بعولها والخارج بعد القسمة اقسمه على ثلاثة مقام الكسر وما خرج
فهو نصيب ذلك الوارث * هذا حيث عملت بالطريق الثاني من الخمس
المتقدمة * ففي المثال حيث عملت بها اضرب للام واحد من السبعة في المائة
والواحد والتسعين عدد البسط يخرج العدد بعينه لانه لا اثر للضرب في
الواحد فاقسمها على السبعة عدد المسألة بعولها يخرج سبعة وعشرون وسبعان *
واعمل لكل واحدة من الاختين للام كذلك * واضرب لكل واحدة من
الاختين لغيرها اثنين في مائة وواحد وتسعين بخرج ثلاثمائة واثنان وثمانون
افسهم على السبعة يخرج اربعة وسبعون واربعة اسباع * فلو كانت التركة مائة
وواحد او تسعين لكان الجواب لكل منهم ما خرج له لكنها ليست كذلك
بل هي ثلاثة وستون وثلثان * فلذلك تحتاج ان تقسم ما خرج لكل منهم على
الثلاثة مخرج الثلثين فاقسم ما خرج لكل من الام وبناتها وهو سبعة وعشرون

وسبعان على الثلاثة يخرج تسعة دنانير وثلاثا سبع دينار وذلك حصة الواحدة
من التركة * واقسم ما خرج لكل واحدة من الاختين لغير ام وهو اربعة
وخمسون واربعة اسباع على الثلاثة يخرج لكل واحدة منها ثمانية عشر دينارا
وسبع دينار وثلث سبع دينار * واجمع الحصص بما علمت في جمع ما فيه
كسر يجتمع ثلاثة وستون وثلثان وهو التركة فالعمل صحيح * والطريق الثاني
ان تبسط ايضا ما تصح منه المسألة من جنس الكسر او الكسور للتركة واقم
بسط المسألة مقام المسألة كما اقامت بسط التركة مقام التركة من غير احتياج
الى القسمة بعد ذلك على مقام كسر التركة فلو كانت التركة في المثال المذكور
وهو ام واختان لام واختان لغيرها اربعين دينار او نصفها وثلثا و عملت
بهذا الطريق فابسط التركة واصل المسألة بعولها من جنس الكسر وذلك بان
تضرب كلا منهما في مقام النصف والثلث وهو ستة يكون بسط التركة مائتين
 وخمسة واربعين وبسط المسألة اثنين واربعين * وبين البسطين موافقة
بالسبع فرد كلا منهما الى وفقه واعتبر وفق كل منها كاصله وكل العمل باحد
الوجه السابقة من غير ان تبسط سهام الورثة فما حصل فهو ما لكل وارث
من غير قسمة اخرى على مخرج الكسر * لانك لما بسطت السبعة وانتقلت الى
الاثنين والاربعين اغنى ذلك عن القسمة على مقام الكسر * فان عملت بالوجه
الاول فاضرب نصيب كل وارث من المسألة في وفق بسط التركة وهو
خمسة وثلاثون واقسم الحاصل على وفق بسط المسألة وهو ستة يحصل لكل
واحدة من الام وبناتها خمسة دنانير وخمسة اسداس دينار * ولكل واحدة
من الاختين لغير ام احد عشر دينار او ثلثا دينار * واجمع الحصص الخمس

يجتمع اربعون ونصف وثلاث فالعمل صحيح ويقاس عليه امثاله *
 (مهمة) يقع كثيرا ان التركة تكون جزءا من عقار ونحوه كجزء من دار
 او ضيعة او سيف او عبد مفردا كان الجزء او يعتمد او يعتمد النوع كثلثة
 اخماس او مثله كثلث وربع * والطريق في قسمتهما ان تحصل مخرج الكسر
 او المخرج العام للكسور الواقعة فيها وتجعله كانه اصل المسألة وتأخذ منه بسط
 ذلك الكسر بحسبه * فما كان فاقسمه على العدد الذي تصح منه مسألة الورثة
 فان صح قسمه فذلك المخرج هو المطلوب الذي تصح منه القسمة * وان لم يصح
 فاما ان يوافق واما ان يباين فان وافق مصحح الفريضة فرد المصحح الى وفقه
 واضربه في ذلك المخرج * وان باين فاضرب كل المصحح في المخرج فما كان في
 الجانب منه تصح المسألة * وما ضربته في المخرج من المصحح عند المباينة
 او وفقه عند الموافقة فهو جزء السهم للمخرج * فان ضربته في البسط كان
 الحاصل حصة جميع الورثة * وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط
 كانت الخارج حصة الشريك ان كان * واذا عرفت حصة جميع
 الورثة فاقسمها على المصحح بمخرج جزء سهم التصحيح فاضربه في
 حصة كل وارث من التصحيح يظهر لك نصيبه في العقار او نحوه * واذا
 عرفت حصة الشريك فان كان واحدا او جماعة وانقسم على عددهم فذاك *
 والاحتجت الى عمل كالانكسار على الروس وقد تقدم بيانه والامثلة غير
 خافية * وفي هذا كفاية للراغب والطالب ومن اراد الزيادة فليطبعه
 بالطول * ولما فرغ المؤلف رحمه الله من تحرير هذا المتن المتكفل بهيات
 هذا الفن ومقاصده * وانتهى ما اراد ايراده من عبود هذا العلم وحرره

فوائده وفرائده قال بعد ذلك ذلك براءة للكتاب واعلا ما يشاهد
 المقام هذا ما يسهل الله اي سهل املا به اي قوله ليكتب عنه
 وهل الاشارة الى مرسوم ميسائل الكتاب او الى ما في اذهن فيه الخلافة
 المشهورة المنقول عن السيد الجرجاني الى اقوال سبعة وجزم بتعين كونها
 لما في الذهن سواء اتقدم المشار اليه كما هنا وناخره واسل وضع الاشارة
 للمحسوسات واستعمالها في غيرها كما دام مجاز ثم قال رحمه الله هو وارجو
 من الله الرجاء هو توقع الامر بالمحبوب والقبول هو اخذ ما يهدي
 او يعطي والمقصود غايته وفمرته التي هي تجزيل الثواب وتعظيم الاجر
 علي تاليف هذا الكتاب وقد ظهرت والحمد لله علامات قبوله سبحانه
 وتعالى لهذا المؤلف المشتمل على فروع من شرائع دينه القويم فانه قد انتشر
 في اسرع مدة في اقطار الارضي وعم الانتفاع به واعتنى به العلماء والطلبة
 وارجو من اهل العلم اصلاح الخطا وابدائه بالصواب اصلاح
 الخطا هو ابداله بالصواب فهو من غطف المراد في لفادة التوكيد وانما
 صنع المؤلف ما رايت وقرفامع الحق وانها مالا فني وهذا هو شان الكمال
 من الرجال مع ان كتابه في غاية من التبرير والتبجح الا ماشد عن سهو
 او غلط كاتب والله ولي المؤمنين اي متولي امورهم ولاية خاصة بهم
 والحمد لله رب العالمين تقدم الكلام على معنى الحمد اول الكتاب
 والرب المالك والمديرو له معان اخر تعرف من كتب اللغة والعالمين
 جميع عالم بفتح اللام كما حققه العلامة الامير وغيره قالوا لان العالم وان كان
 يطلق على ما سوى الله يطلق ايضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال

عالم الحيوان وعالم الانسان وهكذا فيكون جمعه على عالمين بالا طلاق
 الثاني ويكون خاصا بالعقلاء اخذ امن انه لا يجمع بالواو والنون الا بالعقلاء *
 نعم يمكن ان يقال انه غير مستوف للشروط لانه لا يجمع هذا الجمع الاعاكان
 علما او صفة والعالم ليس علما ولا صفة * على انه جرى في الكشف على كونه
 جمعا استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه
 * وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم * تقدم في شرح الخطبة
 ايضا الكلام على معنى الصلاة والسلام ولفظ السيد والال والاصحاب فارجع
 اليه * وجمع المؤلف رحمه الله بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
 اول الكتاب وفي اخره كما ترى رجاء لقبول ما بينها فان الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم مقبولة والله سبحانه وتعالى اكرم من ان يقبل الصلاتين
 ويرد ما بينهما * وهذا اخر ما يسره الله من الشرح على هذا المؤلف النافع *
 ولنغتم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على ثلاثة فصول *

* الفصل الاول *

في ذكر بعض المسائل الملقبات وهي كثيرة حتى قالوا لا حصر لها ولا حسم
 لا بوابها * وقد تقدم منها في الكتاب الغراوان والمباهلة والنصفيتان والاكردية
 والمشاركة والد ينارية الصغرى والد ينارية الكبرى وهي المسماة بالشاكية
 والر كابية والعامرية وام الفروج والغراوتسمى بالمراونية وام الفروج
 والمنبرية والممامونية والخرقا والها والزديات الاربع ومسالة الامتحان والناقضة
 ومسالة القضاة * ومن الملقبات ايضا الحمزية لقبت بذلك لان حمزة بن حبيب
 الزيات سئل عنها فاجاب باجوبة ثلاثة * وهي ثلاث جدات امام ام وامام

اب وام ابي اب وثلاثة اخوات متفرقات وجد ابواب * فعندنا معاشر
 الشافعية وكذا عند المالكية للجدتين السدس لسقوط الثالثة بالجد عندنا
 وكونها من ذوى الارحام عند المالكية والباقي بين الجد والشيقة والاخت
 للاب ارباعا تضم الشيقة حصة الاخت للاب لان الباقي بعد سدس الجدتين
 وحصة الجد دون النصف فتصح من اثني عشر اختصارا لكل جدة من
 الاولين سهم واحد وللجد خمسة وللشيقة خمسة ولاشي للاخت للاب
 ولا للاخت الام * وعند الحنفية للجدتين المذكورتين السدس والباقي للجد
 وتصح من اثني عشر * وعند الخنابلة للجدات الثلاث السدس لكون الجد
 لا يحجب ام نفسه عندهم كما مر في باب الحجب والباقي للجد والاخت الشيقة
 وفاقالنا وتصح عندهم من ستة وثلاثين لكل جدة سهان وللجد خمسة عشر
 وللاخت الشيقة خمسة عشر * ومنها ام البنات وهي ثلاث زوجات واربع
 اخوات لام وثمان اخوات لابوين اولاب اصلها اثني عشر وتعمل خمسة
 عشر وتصح منها الكل واجدة بسهم واحد * ومنها عند المالكية ثلاث ملقيات
 احدها المالكية لقبت بذلك لنص الام مالك عليها بخصوصها * وهي زوج
 وام وجدواخوة لاب واخوة لام فعند المالكية للزوج النصف وللأم السدس
 والباقي للجد ولاشي للاخوة الجميم * اما الاخوة للام فلانهم معجوبون بالجد
 واما الاخوة للاب فلانه لو لم يكن الجد معهم لم يكن لهم شي لان الاخوة للام
 حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الاخوة للاب لا ستغراق الفروض التركية
 فلم يكن حضوره معهم موجبا لهم شيئا لم يكن * وهي عند الحنفية كذلك جريا
 على قاعدتهم في حجب الاخوة مطلقا بالجد * واما عندنا وعند الخنابلة وابي

يوسف ومحمد للزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس والباقي للأخوة
للأب ولاشيء للأخوة للام اتفاقا. والثانية في شبه المالكية وهي اذا كان بدل
الاخت للأب اخوة اشقاو الحكم فيها كالحكم في المالكية عند نأو عند ثم فلاشيء
للأشقاء ولا للأخوة من الأم عند المالكية. أما الأخوة للام فلمحبهم بالجد
وأما الأشقاء فلانهم لا يرثون الا من اجل قرابتهم بالأب وقرابة الأب ساقطة
والجد قد محجب من كان من جهة الأم فلاشيء لهم معه. أما عند نأو عند الحنابلة
والحنفية فقد عرفت الحكم فيها من التي قبلاها. والثالثة هي عقرب تحت
طوبه. وهي زوج وام واخت لام وعاصب اقربث الاخت للام بنت
للميت. فعند المالكية تجمل ثلثيت مسألتان مسألة للانكار ومسألة للاقرار
أما مسألة الانكار فمن ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت
للأم السدس واحد ولاشيء للعاصب. وأما مسألة الاقرار فمن اثني عشر
للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللبنت النصف ستة يبقى واحد
للعاصب. ثم بعد ذلك تجمع خمسة البنت والعاصب ومجموعها سبعة وتقسم
عليها نصيب الاخت المقررة من مسألة الانكار وهو واحد لا ينقسم تضرب
السبعة في مسألة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين واربعين. فللزوج ثلاثة من
مسألة الانكار في سبعة بواحد وعشرين. وللأم اثنان من مسألة الانكار
في سبعة باربعة عشر. وللبنت المقررة خمسة وللعاصب واحد. أما عند الثلاثة
فالاقرار باطل لكون المقر غير جائز والله اعلم

الفصل الثاني

في ذكر شي من متشابه النسب فمن ذلك رجلان كل منهما عم الآخر

صورتها تزوج كل منها ام الاخر فاولد لها ابنا فكل منها عم الاخر لامه *
 رجلان كل منها خال الاخر * صورتهما ان ينكح كل من الرجلين بنت
 الاخر فيولد لكل منها ابن فكل من الابنين خال الاخر * رجلان كل منها
 ابن خال الاخر * صورتهما ان ينكح كل من الرجلين اخت الاخر فيولد لكل
 منها ابن فكل من الابنين ابن خال الاخر * رجلان احدهما عم الاخر
 والاخر خاله * صورتهما تزوج رجل بامرأة وتزوج ابنة امها فولد لكل واحد
 منها ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب * وقد ذكر هذه
 الصورة الحريرى رحمه الله في المقامة الخامسة عشر ملفزا بها اذا كان للرجل
 اخ شقيق وتأتى في الالفاظ ان شاء الله * ولها صورتان ايضا احدهما ان
 يتزوج ابوابى زيد باختة من امه فتلد ابنا فهو عم زيد وزيد خاله * والثانية
 ان يتزوج اخو زيد من ابيه ام امه فتلد ابنا فهو خال زيد وزيد عمه ويلفزا بها
 في الميراث كما يأتى ومنها ان يقول شخص لى عممة وانا عمها ولى خالة وانا
 خالها فاما قوله لى عممة وانا عمها فان اخاه من امه تزوج ام ابيه فاولد لها بنتا فهذه
 البنت هى اخت ابيه فهى عمته وهى بنت اخيه فهو عمها * واما قوله لى خالة
 وانا خالها فان اباهم تزوج اخته من ابيه فاولد لها بنتا فهذه البنت هى اخت
 امه فهى خالته وهى بنت اخته فهو خالها * وقد سئل عنها الامام الشافعى
 رحمه الله بايات نظمها السائل فقال *

فلى عممة وانا عمها * ولى خالة وانا خالها
 فاما التى انا عم لها * فان ابى امه امها
 ابوها اخى واخوها ابى * ولى خالة وكذا احكمها

فابن الفقيه الذي عنده * فنون القرائن او علمها

يبين لنا نسبها لها * ويكشف للنفس عن غيرها

فاجابه الامام الشافعي رضي الله عنه فقال

ايا سا يلى عن عمه وهو عمها * وعن خالة يدعى شفاها باخالها

الا فاستمع منى جوا با محققا * واصغ الى ما قلت في شرح حالها

اخ لك من ام وام لوالد * تزوجها من قومها ورجالها

فجاءت بنت وهي عمتك التي * تنا ديك عمى في صحيح مقالها

و والى ام ثم اخت لوالد * تزوجها مستحسنا لجمالها

فجاءت بنت وهي خالتك التي * تنا ديك خالافى فصيح مقالها

فهذا هو الايضاح عما سألته * وكشف لفتيا اشكلت في سؤالها

ولو كان المولود في الصورتين ذكر الكان المولود مع المتكلم كل منهما هم الآخر في

الصورة الاولى وخال الاخر في الصورة الثانية * وقيل ان رجلا دفع رقعة الى

الامام الشافعي رحمه الله فيها

رجل مات وخلي رجلا * ابن عم ابن اخى عم ابيه

فكتب الامام الشافعي رحمه الله في اسفلها *

صار ما لمتوفى كاملا * با جتماع القول لامرية فيه

لذى خبرت عنه انه * ابن عم ابن اخى عم ابيه

وذلك لان ابن اخى عم الاب هو الاب فان ابن عمه هو ابن عم الاب * ويقرب

من هذا قول القائل ورث من الميت خال ابن عمته و ن اخيه من الابوين لان

خال ابن العمه هو الاب والاعمام والمراد هنا الاب كما مر انفا * وقول القائل

ورث من الميت حصة ابن خاله دون الجدة لانها هي الام كما مر انفا ومن المسائل
 التي تنال عنها الشافعي ابو يوسف ومحمد بن الحسن يجلس الرشيد قولا لهما امرأتان
 التتأبر عجلين فقالا لهما رجبا بابينا وزوجينا وابو عيز وجينا فاجابهما عنهم الله
 بقوله رجلان تزوج كل منهما ام الاخر * ومن ذلك رجل ابوه خاله وامه
 عمته وليس اشبهه ولا لنكاح مجوس * وهو زوجها ان يتزوج رجل امرأة مجهولة
 النسب فيستلحقها ابو الزوج فيثبت نسبها ويكذب به الابن فيحوز له اسد امة
 النكاح وتلد منه ولد اف يكون ابوه خاله وتكون امه عمته ويبقى من هذا الباب
 صور وامثلة كثيرة مذكورة في المطولات *

الفصل الثالث

في بذة من الغاز الفرائض وهي كثيرة تجد او انما يوثق بها التشديد الاذهان
 واعمال الفكر فيها للتمرين على فروع هذا الفن * فمن ذلك رجل قال لقوم
 يقتسمون تركته لا تعلموا فان لي زوجة غايبة فان كانت حية ورثت هي
 ولم ارث وان كانت ميتة ورثت انا معكم * وهو زوجها امرأة خلفت اما واختين
 شقبةتين واخا لاب متزوجا باختها لامها وهي الغايبة * ولو قال ان كانت حية
 ورثت وورثت وان كانت ميتة لم ارث فهذا ابن عم الميتة متزوج ابنتها الغايبة
 والورثة زوج وام واع من ام * ومن ذلك رجل له اخ شقيق فورا له اخو زوجته
 من امهادون اخيه الشقيق وهي التي ذكرها الخويزي رحمه الله كما تقدمت
 الاشارة اليها بقوله *

ايها العالم العقيبه الذي فا * في ذكاء فماله من شبيه
 افتنا في قضية خادعنا * كل قاض وخاد كل فقيه

رجل مات عن اخ مسلم — رقيق من امه واياه
وله زوجة لها ايها الحبيب — خالص بلا تمويه
فحوت فرضها وحاذاخوها * ماتبقى بالارث دون اخيه
فاشفتنا بالجواب عما سالا * فهو نص لا خلف يوجد فيه

واجاب عنها بقوله

قل لمن يلفز المسائل انى * كاشف سرها الذى تخفيه
ان ذاك الميت الذى قدم الشر * ع اخا عرسه على ابن اياه
رجل زوج ابنه عن رضاه * بمجاة له ولا غرو فيه
ثم مات ابنه وقد علت منه * فجاءت با بن يسر ذويه
فهوا بن ابنه بغير مرأه * واخوه عرسه بلا تمويه
وابن الابن الصريح ادنى الى الجد * واولى بارثته من اخيه
فلذ احين مات اوجب للزو * جة ثمن التراث تستوفيه
وحوى ابن ابنه الذى هو فى الحكم * اخوها من امها باقيه
وتخلى الاخ الشقيق من الار * ث وقلنا يكفيك ان تبكيه
هاك منى الفتيا الذى يحتذ بها * كل قاض يقضى وكل فقيه
وتقريب هذا اللغزان نقول رجل وابنه وامرأة وبناتها فتزوج الرجل
البنات والابن الام فمات الابن والام حامل منه فوضعت غلاما فهو ابن
ابن الرجل واخو الزوجة لامها ثم مات الرجل وترك اخا شقيقا فورثت
زوجته الثمن واخوها الباقي لانه ابن ابن الميت وهو يحجب الاخ كما كان يحجبه
الابن لو كان حيا ومن هذا قول الشاعر *

وقائلة اوصني فقد اذنتني * اري الموت قد حطت عليك ركائبه
فقلت وقدر اعانني اذ اذنتني * وضاقت به خوف الحمام مذهبها
لك الثمن ان كانت وفائي فريضة * وساثر ما بقي فصنوك صاحبه
والمتقدم بالسؤال عن هذه المسألة عبد الملك بن مروان وذلك انه وقف
رجل فقال يا امير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني من امها
فامد دناشي نستعين به فقال ان انت اخبرتني كيف يدعوا ابن كل واحد
منكما ابن صاحبه فانا ارفدك والا لا اعطيك شيئا * فقال له الرجل سل قبل
ذلك كاتبك وصاحب شرطك فان اجابا فماتعطيه لي ادفعه لهما والا فانا
اعذر فسألها فلم يعرفها * فأتى رجل من اخر الصفوف فقال له ان
اخبرتني ما ذكرت لاسأل فقال له نعم فقال ابن الاب عم ابن الابن
وابن الابن خال ابن الاب فوصله * وهذا اخف امر في الظاهر من
التوارث الذي فرض واشكل في المعنى * ومن ذلك لو قالت امرأة لقوم
يقسمون ما لا تعلموا فاني حلي فان ولدت ذكر او ثرا وان ولدت انثى
لم ترث وان ولدت ذكر او انثى ورث الذي كردون الانثى * فهذه زوجة
عاصب سوى الاب والابن وابن الابن * ولو قالت ان ولدت ذكر او ثرا
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكر او انثى ورثت انثى زوجة الاب
ومعها شقيقة او زوجة الابن ومعها بنتان * ولو قالت ان ولدت ذكر او ثرا
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت بنتا ورثت ابني زوجة ابني الميت وقد مات
ابوه قبله والورثة ام وجد وشقيقة * وهي مختصرة زيدا اذا كان المولود انثى
واحدة وقد سبق ذكرها في باب الجد والاخوة * ولو قالت ان ولدت

ذكر الميراث وان ولدت اثني ورثت وان ولدتهام يرثها فهي زوجة ابي الميت
والورثة زوج وام واخوان لام او هي زوجة ابن الميت وقد تركت زوجا
وابوين وبناتا ولو قالت ان ولدت ذكر او رثت ورثت وان ولدت اثني
لم ترث ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر وهناك بناتا
صلب * ولو قالت ان ولدت ذكر الميراث ولم ارث وان ولدت اثني ورثنا
وان اسقطت ميتا ورثت فهي بنت ابن ابن الميت وزوجة ابن ابن اخر وقد
مات والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنات * ولو قالت ان ولدت ذكرا
فلي الثمن والباقي له وان ولدت اثني فالتركة بيني وبينها سواء وان اسقطت
ميتا فالتركة كلها لي * فهذه امراة اعتقت عبدا ثم تزوجته فحملت منه ثم مات
عنها ولا وارث له غيرها وغير عملها ومن ذلك رجل له عم وخال فورثه
الخال دون العم وهي ان يكون الخال ابن اخي الميت لانيه كما تقدم تصويره
في متشابه النسب في رجلين احدهما عم الاخر والاخر عم له * فلو
خلف الميت مع هذا الخال الذي هو ابن اخيه عم وارث عماله لانه ابن
اخيه لانيه دون عمه * ومن ذلك ميت خلف خمسة عشر ذكرا ولا وارث
له غيرهم فاخذ خمسة سدس المال وخمسة ثلثه وخمسة نصفه * واقسم كل
فريق نصيبهم بالسوية وقد انفردت بها نظما لبعض الاخوان فقلت

اسائل ارباب الفرائض والاولى * عليهم مدار الحكم في كل قسمة
اقدامات ذومال وخلف خمسة * ذكورا وايضا خمسة تلو خمسة
فاخر زمته خمسة سدس ماله * واخر ز ثلثا خمسة دون مريه
والخمسة الباقين نصف مكل * وكل فريق عظمهم بالسوية

وصورتها ان تتزوج امرأة رجلا وتلد منه ولدا ثم تتزوج بإخيه لآيه
وله خمسة اولاد ذكور وولدات منهم مثلهم ثم مات زوجها فتزوجت
باجني فولدت منه خمسة ذكور ايضا ثم مات ولدها الاول بعد موتها فللمسبة
الذين هم اولاد الاجني واخوة الميت لأمه سدس * وللخمس الذين هم اولاد
عمه من اجنية ثلث وللخمس الذين هم اولاد عمه واخوته لأمه نصف
نصف من ثلاثين * ومن ذلك ثلاثة اخوة اشقاء ورثوا مينا فاخذوا كل واحد
المال واخذوا لآخران ثلثه * وقد نظم به بعضهم فقال

ثلاثة اخوة لاب وام * وكلهم الى خير فقير
فجاز الاكبر ان الثلث منها * وباقي المال اجره الصغير

فهو لاه ثلاثة اخوة لآبوين اصغرهم زوج لبنت عمهم الموروثة له لثان ولها
الثلث * ومن ذلك ما لو قيل اخوان شقيقان ورثاها لكافا فخذ
احدهما ثلاثة ارباع التركة والاخر الربع الباقي فقل هذه امرأة تركت ابني
عما احدهما زوجها * ولو قيل رجلان ورثاها لكافا فخذ احدهما الثلثين والاخر
الثلث * فقل هذه امرأة تركت ابني عما احدهما زوجها والاخر اخوها لآبها
* ولو قيل امرأة وزوجها اخذ الثلاثة ارباع التركة واخرى وزوجها اخذا
الربع فقل للميت اخت لاب واخت لأم وابناء عاخذها لأم والذي هو اخ
لأم زوج الاخت للآب والاخر زوج الاخت للآم فللاخت من الآب
النصف وللأخ من الأم السدس وللأخت من الأم السدس والباقي بين ابني الأم
ولو قيل رجل وزوجته اقتسما ميراثا فاصاب المرأة ثلاثة ارباعه والرجل ربعه
فقل هو رجل وزوج اياه باخته لآيه ثم مات عنها فالتركة بينهما على

اربعة بالفرض والرد لاخته ثلاثة ولاخيه واحد رجل وبتهور ثاثة نصفين
صورتها ماتت عز زوج هو ابن عم وبنت منه * امرأة وابنها ورثا مال ميت
نصفين نقل رجل مات عن بنته فاما النصف وابن ابن اخيه وهو ابنها فله النصف
الباقى بالمصوبه * ولهذه المسألة عن الشاعر بقوله *

سالت الفارضين بكل ارض * بما يفتون في ذكر واه
قد اقسا بحق مال ميت * على نصفين وانتفا بقسمه
له نصف وحق الام نصف * فتا خذا مسه سها كسهمه
وباب الالما زباب واسع * والكلام عليها في المطولات شائع ذائع *
والحمد لله على نعمه التي لا تحصى ولا تحصى * ومواهبه التي تجل على الحد
والاستقصا * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا *

❦ قال جامعه ❦

كان الله له * وختم بالصالحات عمله * هذا اخر ما يسره بمحض جوده
التريز الحكيم * ومتعني ما فتح به من الشرح على ذلك الكتاب الكريم *
والامل فيمرا اطلع من اهل العلم على عباراته * وامعن النظر في غوى مضمونه
بواشاراته * ان يصنع عاقيه من ضعف التركيب ونقص التحصيل * ويصلح
بما وجد من الخلل غير قابل للتأويل * فاني متطفل على موائد هذا الموضوع
الخطير * والانسان من حيث هو مظنة القصور والتقصير * لاشياء وقد كان
جمعه حال تراكم غيوم الهموم * وتزاحم جيوش الهموم * بسبب هجرتي عن
السكن والبلاد * لتواتر اذيات الاجناد والحساد * فمسي ان يكون ذلك
ترجيها في بوزان الحسنات * وتكفير الماسلف من السيئات * وبالله وحده

المتنصور واستجبر * وهو نعم المولى ونعم النصير * وقد كان الشروع في جمع
هذا الشرح المبارك في فواتح شهر جمادى الآخرة من سنة ١٣٠٥ خمس
بعد الثلاثمائة والالف من الهجرة النبوية * وكان الفراغ من تأليفه وتحريره
في آخر شهر رجب الاصب من السنة المذكورة * والحمد لله على التمام * ما ذكر
صوب غمام *

تقريظ و تاريخ *

للعلامة الاديب * والجحجواح الاريب * رب التحرير والتحجير * الشيخ
ابي بكر بن محمد عارف خوير * المكي الكتبي اطال الله بقاءه *
الحمد لله وارث الارض ومن عايناه وهو خير الوارثين * الذي من بفتوحاته على
احبابه الغاهين * فقرر واتقرر المباحث في الدين * وبينوا فرائضه اتم تبين *
وكيف لا وهم ورثة الانبياء والمرسلين * صلى الله على نبينا وعلينا جميعين *
وعلى الال الطيبين الاطهار * واصحاب الشداء على الكفار * ونابيهم
باحسان الى يوم الدين :

* اما بعد * فان من اجل المعلوم قد را * وارفعها بين الانام ذكرا
* علم بالفرائض الذي نوه الله بفضله في شريف خطابه * حيث تولى
تفصيله وتقسيمه في محكم كتابه * وجاءت في فضله والحث عليه
احاديث كثيرة * اضواء من شمس الظهيرة * وردت بطرق ووجوه
تتري * وكفى بذلك فخرا * وقد الف فيه العلماء قديما وحديثا * وساروا
في مسالكه سير احتيا * فمنهم من اطال الكلام * وقسم الاقسام * ومنهم

من اقتصر * وأوجز واختصر * وأن من أحسن ما ألف فيه ترتيباً ونحواً *
واتقن ما صنف فيه ترتيباً وجملاً *

﴿ كتاب فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث ﴾

لفخر السادة العلوية * وطراز العصا بة المشايخ * فخر الدين *
والدين * مولا السيد أبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين * فإنه
شرح ذلك الكتاب المختصر أي شرح * وبني له صرحاً أي شرح * خلد به
ذكره ورفع به قدره * جمع فيه ما ليس في غيره من النكت والفرائد *
واستقصى فيه ذكر الخلاف بين الأربعة المذاهب * واستوفى فيه الكلام *
على أحكام ذوى الأرحام * بعبارات تسيل رقة ولطافة * وتمس رشاقة
وظرافة * الطاف من النسيم إذا سرى * وارق من الزلال إذا جرى *
فاجدر به أن يكتب بأهاليه على صفحات الخرد * ويقل على قلب المغزون
في مطالع السود * ولذا كثر رغب في طبعه * وأتميم نفعه * أرباب الهمة
والحمية * أعضاء شركته الخيرية * وسبقوا الكل إلى عذبه المزينة * ولما ابرزه
الطبع * في أحسن وضع * أرخه خادم العلماء بهذه الأبيات *

هنا يمر جميع البلاد * وبشرى تجدد في كل ناد
بطبع الكتاب النفيس الجدير * بالحنظ والنقل والاعتماد
كتاب الفتوحات أنعم بما * يقال به الفرضي المراد
كتاب يحمل عرى المشكلات * ويهدي الفؤاد إلى سبيل الرشاد
يصير به ما هو أكمل * مطالعه المبتدئ أو يكاد

ابن المظني بحسن اليات * وذل مستصبات القباد
ولم لا وجا معه جامع ال * فضا تل والمشمع العباد
ابو المرتضى ابن الشهاب سلا * لة العترة الغرواري الزناد
فلا زال يعل منار الملوك * م بالسمي والجد والاجتهاد
وحيث انتهى الطبع ارضته * بطبع الفتوحات نعم العباد

٥١٣١٧

خاتمة الطبع

حمد الله سبحانه اجل ما يمنحه القيد من الفتوحات * وشكره تعالى افضل
ما يتقرب به من الفرائض الواجبات * ثم اهداه نوافح عبير الصلاة والسلام *
الى روح نبيه سيد المرسلين وخير الانام * ثم الى ارواح الاله الوارثين مصون
اسرارهم واصحابه الابرار الكرام وانصارهم * اما بعد فيقول الراجي اطف الله
الحقني * الحسن بن احمد الحنفي * قد فرغنا بعون الله تعالى وتوفيقه * من
طبع كتاب الفتوحات وتنميته * لمولانا السيد ابي بكر بن عبد الرحمن بن
شهاب الدين الملوي الحسيني نفع الله به * وقد بذلنا المجهود في مقابلته
على الاصل ونصحيته * وتبيين ما يلزم من بيان رسمه ونوحيته * مع ملاحظة
الموافك كان الله له قبل الطبع سطور الصفحات * وارشاده الى اصلاح ما
فرط عن السهو والذهول من الغلطات * حتى برزت صحائفه وهي في برود
الصحة والضبط رافله * وبزغت شمس من افق الطبع الانوار على الدوام
غير آفله * فدوئك سفر ايتنا فسه المشافسون وروضا يتنزه في حديقة

الطالبون وقد بدلو من افق دار الطباعة بدوره * وسطع من هبته باراته
 في صحائف اوراقه نشره * في ايام الملك المشيد معالم الدين * والاعمال الظليل
 للاسلام والمسلمين رافع البوية العلم والعدل * وقامع شوكة الجور والجهل *
 الساطن الجواد البازل * وبمجر الجود الذي ليس له ساحل * ملك السلطنة
 الآصفية * امير اقطار الممالك الدكنية الهنديه * مظهر الممالك فتح جنك
 نظام الدوله نظام الملك آصفجاه مير محبوب عليخان بهادر لا يرحى شمس
 دولته شارقه * ورايات نصره خافقه *

وكان ذلك بطبعة دائرة المعارف النظامية الزاهرة * بمحروس دار السلطنة
 مدينة حيدر اباد العامره * لخمس خات من شهر رمضان المعظم

من السنة السابعة عشر بعد الالف والثلاثمئة * من هجرة

من اتخبه الله من خير فئه * كتب ذلك

حسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة

النظامية كان الله له * وختم

بالصالحات عمله

آمين

٣٣

٣٣

٣

فهرست الاغلاط الواقعة في طبع الفتوحات للسيد ابن شهاب

صواب	خطا	سطر	عدد
ومن عدمه	من عدمه	١٤	٢٢
واذا	واذ	١٩	٢٧
ثلاث	ثلاث	٠٤	٣٢
مع بنت	مع وبنت	٠٨	٦٠
او الاشفا	والاشفا	١١	٦٥
او يكون	ويكون	١٧	٧٢
لان	الان	٦٠	٧٦
تباينها	بنايتها	١٤	٨٧
المعتق	المتعق	١٨	٩١
اثنان	انان	٠٢	٩٥
ابن	بان	١٨	١٠٠
واذا	واذ	١٢	١٠٣
يحصل	الحاصل	١٩	١١٦
بينها	بينها	١٣	١٣٠
فمستلته	فمستلة	١٤	١٣٣
داخلون	داخاين	٠٢	٢٠٣
وعند	عند	٢٠	٢١٨
المصالح	الصالح	١٢	٢٢٤
اثنان وها	ثمان وها	١٨	٢٤٨
حائر	جائر	١٨	٢٥٦

فهرست كتاب الفتوحات للسيد ابن شهاب

مضمون	رقم	مضمون	رقم
باب ميراث الخنثى والمفقود والحمل	١٦٦	خطبة الكتاب	٠٠٢
فصل في ارث المفقود	١٧٥	الكلام على اسمائه وما بعده	٠٠٤
فصل في ارث الحمل	١٨١	باب علم الفرائض الخ	٠١٤
فصل في ارث الغر في ونحوهم	١٨٩	باب الفروض المقدرة في كتاب الله	٠٤٠
باب في الرد	١٩١	باب في العصة	٠٥٣
باب في ذري الارحام	٢٠٠	المسئلة المشتركة	٠٦٤
الكلام على مذهب اهل النزل	٢٠٤	باب الماهج	٠٦٧
الكلام على مذهب اهل القرا به	٢١٢	باب في الجد والاخوة	٠٧٦
باب في قصة اتركات	٢٢٤	الاكدرية	٠٨٦
انتهاء المتن	٢٥٤	باب في الارث بالولاء	٠٨٨
خاتمة الشرح وفيها ثلاثة فصول	٠٠٠	باب في الحساب واصول المسائل	٠٩٤
الفصل الاول في الملتببات	٠٠٠	باب في التماثل والتداخل والتوافق	١٠٥
الفصل الثاني من مشابه النسب	٢٥٦	والتباين	
الفصل الثالث في الاغاز	٢٥٦	باب في تصحيح المسائل	١٠٨
براعة الختام	٢٦٤	باب في المناصحات	١٢٨

